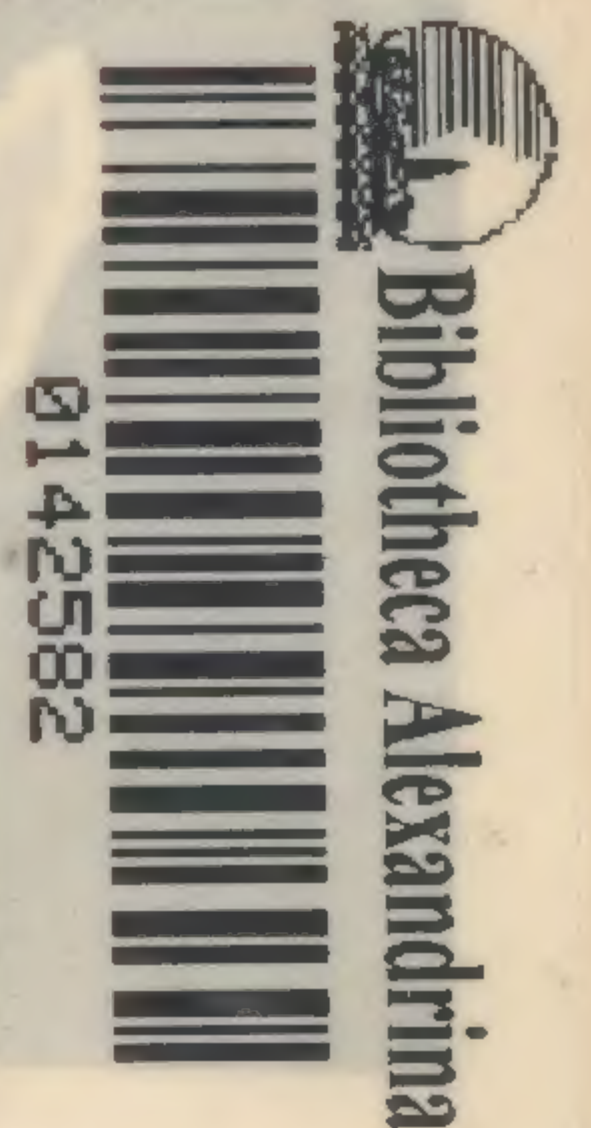




أمين إسبر
دكتور دولة في الحقوق

أفريقيا والعرب



افريقيا والعرب
١٩٨٠

أمين إسبر
دكتور دولة في الحقوق

افريقيا والحرب

دار الحقائق

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الاولى
١٩٨٠

خطوط الغلاف عماد حلیم

الاهداء :

**الى الجبهة الوطنية المصرية وجميع المناضلين الشرفاء في مصر
العربية •**

مقدمة الكتاب

تشغل القارة الافريقية حاليا ثلث عدد مقاعد منظمة الامم المتحدة ، في حين انها كانت تشغل اقل من عشر عدد اعضاء المنظمة الدولية اثناء تأسيسها .

اما البلدان العربية فكانت تشغل هي الاخرى عددا محدودا جدا من مقاعد المنظمة الدولية ، بينما تشغل حاليا (بما في ذلك البلدان العربية الافريقية) حوالي سبع عدد مقاعد المنظمة الدولية .

وهكذا تبدو لنا الاهمية التي تحتلها دول القارة الافريقية ، والدول العربية ، اذ تشكل مجموعها ٤٠ ٪ من عدد الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ، بحيث تستطيع ان تلعب دورا اساسيا في حركة الصراع التاريخي ، وكذلك في العمل من اجل استقرار الامن والسلام الدوليين في العالم .

كما ان تداخل المنطقتين : افريقيا والعالم العربي ، جغرافيا واستراتيجيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا ، بالاضافة الى المعاناة المشتركة لبقايا العنصرية والتمييز العنصري ، كل ذلك يفرض على دول المجموعتين مزيدا من التقارب على صعيد العلاقات الثنائية ، كما على صعيد العلاقات والتكتلات الاقليمية في مختلف الميادين والحقول .

والواقع ان هذا التقارب قد بدأ بعد تأسيس منظمة الامم المتحدة على نصوص سياسي ، اذ وقفت الدول العربية المستقلة (الآسيوية منها والافريقية) الى جانب نضال الشعوب الافريقية ، كما بدأت بعض الدول الافريقية منذ مطلع الستينات ، تتعاطف مع النضال العادل للشعب الفلسطيني ، هذا التعاطف الذي ادى لاحقا الى التضامن مع الشعب الفلسطيني ، وتأييد حقه المشروع في تقرير مصيره ، واقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني .

ذلك من جهة ، ومن جهة ثانية ، فان امتداد حركة التحرر من آسيا الى افريقيا ، وتفاعل هذا الامتداد منذ مؤتمر باكو عام ١٩٢٠ ، وحتى قمة هافانا لبلدان عدم الانحياز عام ١٩٧٩ ، يضع العلاقات الافريقية العربية في موقع هام وخطير من مجمل العلاقات الدولية .

ان كل الوقائع تثبت فشل النظام الاقتصادي العالمي الذي يسود عالمنا المعاصر ، وكذلك فشل الحوار بين الشمال والجنوب ، مما يستدعي الاستجابة لنداءات بلدان العالم النامية في ضرورة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعادل . وهنا يبرز الدور المتميز الذي يمكن ان تلعبه الدول العربية والافريقية في هذا المضمار ، ان تتركز في الجغرافيا العربية الثروة العالية للنفط ، المنتج منه والاحتياطي ، كما تتركز في الجغرافيا الافريقية الثروة العالية ايضا من المواد الاولية الاساسية في عمليات التصنيع والتحويل ، دون ان يغيب عن بالنا ، قط ، استقرار الاسس الحضارية في بعض البلدان العربية ، وشيوع العلوم الحديثة والكيمياء فيها ، بالاضافة الى توافر الرساميل العربية ، للاخذ بآخر مبتكرات التكنولوجيا الحديثة .

ان هذه الامور قد دفعتني الى دراسة العلاقات الافريقية العربية ، وشجعتني على ذلك وجودي في القاهرة عام ١٩٦٩ ، اذ كانت احدى مراكز الوصل الهامة بين حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا ، وكذلك اقامتي في داكار ، حيث تمثل هذه العاصمة ثقلا اساسيا في العمل الدبلوماسي والسياسي بالنسبة لبلدان افريقيا الغربية بصورة خاصة .

ولا بأس من الإشارة ، بادئ ذي بدء ، الى اننا اقتصرنا على دراسة العلاقات العربية مع افريقيا السوداء ، وهذا بالتحديد ما عنيناه بموضوع الكتاب ، كما اننا لم نتعرض للعلاقات الثنائية بين بلد عربي ما وآخر افريقي ، الا بمقدار ما اقتضته طبيعة البحث .

وعلى هذا الاساس فقد قسمنا الكتاب الى ثلاثة اقسام رئيسية ، تناولنا في القسم الاول منها جذور العلاقات الافريقية العربية ، منطلقين في الفصل الاول ، من التعرف على البدايات المعروفة لهذه العلاقات ، ثم انتقلنا مع الفصل الثاني ، الى امتداد هذه العلاقات في العصر الحديث ، اذ تشكلت عوامل جديدة للتقارب بين شعوب العالم ، تشكل المعاناة المشتركة ضد الاستغلال ، اساسها الراسخ ، ومع ذلك فقد اعدنا هذه العوامل ، فيما يتعلق بالعلاقات الافريقية العربية ، الى الاستعمار الاوروبي بمظاهره المختلفة في كل من القارة الافريقية والعالم العربي ، فالى امتداد حركة التحرر الوطني ، فانبثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وتوثق العلاقات بين اسرائيل وحكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

ونظرا لاهمية الموقف الافريقي من القضية الفلسطينية ، فقد تحدثنا عنه ، اي عن هذا الموقف ، في فصل مستقل ، على الرغم من انه يشكل بحد ذاته احد اهم عوامل التقارب الافريقي العربي . عمدنا الى تقسيم تطور الموقف الافريقي الى ثلاثة مراحل ، نظرا لاقتران كل مرحلة بامور بارزة من جهة ، وتسهيلا للدراسة

من جهة ثانية ، دون ان يعني ذلك انفصال هذه المراحل بعضها عن البعض الآخر، بل على العكس فقد كانت كل مرحلة تمهد لما يليها .

هذه المراحل وزعناها على ثلاثة فقرات ، تناولنا في اولها : العلاقات الافريقية الاسرائيلية منذ الستينات ، وحتى العدوان الاسرائيلي في الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، ويتبين لنا من خلالها ، بصورة موجزة ، النشاطات الاقتصادية والثقافية التي كانت تمارسها اسرائيل مع معظم بلدان القارة الافريقية مستفيدة من غياب الوجود العربي الرسمي . الفقرة الثانية : « بداية التعاطف مع القضية الفلسطينية » وتمتد منذ نهاية الفترة السابقة وحتى حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ ، اذ بدأ الخط البياني للعلاقات الافريقية - الاسرائيلية بالانحدار . اما الفقرة الثالثة فتحدث عن « مرحلة التضامن مع الشعب الفلسطيني » ، هذه المرحلة التي تمتد ما بين حرب اكتوبر ، وحتى يومنا هذا ، وخلالها تقلصت علاقات اسرائيل الاقتصادية مع بعض الدول الافريقية ، وجمدت افريقيا علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل (باستثناء ثلاث دول) ، ووقفت الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

القسم الثاني من الكتاب خصصناه لدراسة « الحوار الافريقي العربي في نطاق منظمتي الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية » . وقد وزعنا هذا القسم ايضا على فصول ثلاثة ، اشرنا في اولها الى بدايات الحوار ، ثم عرضنا بعد ذلك في الفصل الثاني ، المؤتمرات العربية الافريقية : الحوار العربي الافريقي في ندوة الخرطوم ، فالمؤتمر الوزاري المشترك الاول الذي انعقد في داكار عام ١٩٧٦ ، فمؤتمر القمة العربي الافريقي الاول الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٧٧ .

ثم تحدثنا في الفصل الثالث من القسم الثاني عن التعاون الاقتصادي الافريقي العربي ، وهنا لا بد من الاشارة الى اننا اضطررنا لاستخدام ادبيات المؤسسات الاقتصادية التي تضع نفسها في خدمة التعاون الافريقي العربي ، وذلك من خلال البيانات والنشرات الاحصائية ، والتقارير السنوية التي صدرت عنها . وعذرنا في ذلك ، الرغبة في ان نطلع القارئ بنفس الوقت على الصيغ التنظيمية والادارية ، والنشاطات المالية والتبشيرية لهذه المؤسسات وفقا لما تراه هي ، فنضع امام رجال السياسة والاقتصاد عربا وافارقة ، صورة كاملة عن التعاون الاقتصادي ، وابعاد واقعه الحالي .

لقد احدثت اتفاقيتا كامب دافيد ، والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، ردود فعل في ساحة السياسة الدولية ، كما سينجم عنها ايضا آثار سلبية ، تضر بأهداف التعاون العربي الافريقي التي اقراها العرب والافارقة : (التحرر والتنمية) ، اذا لم تستدرك ذلك دول المجموعتين وشعوبهما ، نقول : ان ذلك حدانا على ان نفرّد القسم الثالث والاخير من الكتاب لدراسة العلاقات الافريقية العربية بعد التوقيع

على الاتفاقيتين والمعاهدة ، فأوضحنا في الفصل الاول منه ، حقيقة الانتماء
الافريقي للعالم العربي من خلال الانظمة السياسية والدستورية ، والالتزام
الآسيوي بقضايا التحرر والتنمية .

اما غرضنا من الفصل الثاني فقد كان مجرد التذكير بالاتفاقيتين والمعاهدة ،
وتتبع الموقف الشعبي المصري ، فالموقف العربي الرسمي ، فالحديث عن الخلل
الذي أحدثته المعاهدة المصرية الاسرائيلية في ميزان العلاقات الدولية .

ثم استعرضنا في الفصل الثالث من القسم الاخير ، آخر المواقف الافريقية
من القضية الفلسطينية بعد توقيع الاتفاقيتين والمعاهدة ، ذلك استكمالا لما كنا
قد بدأناه في القسم الاول من هذه الدراسة .

وكما بدأنا الكتاب بهذه المقدمة ، فقد ختمناه بإبداء بعض النتائج حول
التعاون الافريقي العربي ، وما يمكن ان يسفر عنه هذا التعاون ، اذ تدعو الحاجة
لمزيد من التقارب والتعاون بين بلدان العالم النامي بغية حل المشاكل الاقتصادية
والثقافية التي تطرح نفسها بصورة دائمة وملحة .

واخيرا ، اجد نفسي مدفوعا لتقديم وافر الشكر للاح الكريم الدكتور الشاذلي
العياري الرئيس والمدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ،
فقد شكلت دراساته القيمة ، وما قدمه لي من عون حول موضوع التعاون الافريقي
العربي مرجعا هاما من مراجع الدراسة .

كما اسجل شكري لزوجتي التي اقتبست من دراساتها المخطوطة عن الادب
الافريقي ، ما عساه يعرف بالنتاج العربي منه .

يبقى علي ايضا ان التمس العذر لنفسي مسبقا عن تقصير قد يراه القارئ
الكريم في جانب او اكثر من هذه الدراسة ، فمرد ذلك حداثة الموضوع من جهة ،
وطبيعة عملي التي تفرض علي دوما بالدرجة الاساسية والاولى ، تقديم الجوانب
الوثائقي والاعلامي حول ما انشر من بحوث او دراسات ، والابتعاد ما امكن عن
إبداء الآراء المباشرة ، راجيا في جميع الاحوال ، ان يسهم كتابي هذا في خدمة
مكتبة العلاقات الدولية ، والقارئ العربي .

داكار ، ٢٩/٣/١٩٨٠

الدكتور امين اسير

القسم الأول

جذور العلاقات الافريقية العربية وتطورها

- الفصل الأول : الجذور التاريخية للعلاقات الافريقية العربية
- الفصل الثاني : عوامل التقارب الافريقي العربي في العصر الحديث
- الفصل الثالث : الموقف الافريقي من القضية الفلسطينية

الفصل الأول

الجدور التاريخية للعلاقات الافريقية العربية

مقدمة :

عندما يتحدث المرء عن العلاقات الافريقية العربية في عصرنا هذا ، فانه يجد نفسه ، بادىء ذي بدء ، مدفوعا الى التاكيد على حقيقتين اساسيتين : اولهما ، انه من العسير التعرف على نشأة هذه العلاقات وتتبعها خلال العصور الحجرية الاولى . وحسب رأي البروفسور فان ريت لو VAN RIET LOW فان الانسان وصل الى اوروبا شمالا ، وإلى آسيا شرقا ، قادما من افريقيا ، بعد عدة آلاف من السنين مملوءة بتقلبات عديدة . والقبائل التي يتحدث عنها المولعون بدراسة افريقيا والمحيط الاطلسي ، والتي كانت تنتقل بأسلحتها وامتعتها الى القارات المجاورة على اثر رداة الطقس في افريقيا ، او تحسن الظروف في اوروبا وآسيا . هذه القبائل كانت الرائدة التي مهدت الطريق لوجود نوع من الامبراطوريات في العصر الحجري الاول حوالي ٧٥٠٠ سنة قبل الميلاد ، تستخدم الاسلحة الصوانية ، ومقرها افريقيا (١) .

ولذلك فاننا سوف نأخذ فيما يلي بالاحتمالات التاريخية المتداولة في الكتب حول بداية العلاقات الافريقية الآسيوية .

الحقيقة الاساسية الثانية هي ان الامتداد العربي في القارة الافريقية هو اوسع في جغرافيته الطبيعية والبشرية عما هو عليه في آسيا . فالبلدان الافريقية العربية تشمل اليوم ما مساحته تسعة ملايين كيلومتر مربع تقوم عليها حاليا تسعة دول هي : موريتانيا ، والمغرب ، والجزائر ، وتونس ، والسودان ، والصومال ، وجيبوتي ، وليبيا ، ومصر .

وبالتالي فان العرب ليسوا آسيويين كلية ، ولا هم بافريقيين كلية ، وانما

يتراوحون بين القارتين آسيا وأفريقيا ، كتحده لتصنيفات الشعوب ، وتوزعها بين قارات العالم ، على حد تعبير البروفسور علي مازروى (٢) .

بداية العلاقات الافريقية العربية :

يذهب البعض الى ان الهيكل المنضدي المصدوع الذي يمثل سواحل اليمن والحجاز ، يظهر من جديد بشكل متشابه في سواحل افريقيا فيما وراء البحر الاحمر ، مما حدا بالجغرافيين على اعتبار شبه الجزيرة العربية جزءا من القارة الافريقية يفصله عنها شبه انحراف (٣) .

كما يذهب البعض الآخر ، الى ان البحر الاحمر في عهود جيولوجية غابرة كان عبارة عن بحيرة مغلقة تتوضع بين القارتين الآسيوية والافريقية .

اما الدراسات الحديثة لدى بعض المفكرين الافريقيين في غرب افريقيا ، فترى ان القبائل العربية عبرت مضيق باب المندب من اليمن الى شرق افريقية ، وعبرت القارة على طول خطوط العرض حتى استقرت في بلاد اليوربا ، غربي نيجيريا ، وفي السودان الغربي ، واوغلت جنوبا عن طريق بحر العرب والمحيط الهندي الى زنجبار وشواطئ كينيا وتانجانيقا ، ومن هناك توغلوا على خطوط العرض حتى عرفوا جبال القمر وهضبة البحيرات ، واكثر من هذا وصلوا الى خط تقسيم المياه بين نهري النيل والكونغو (٤) .

ان الاخذ بهذه المقولة يبدو سليما من الناحية العلمية ، ففي المناطق الخصبة من الجزيرة العربية قامت حضارات معين وسبأ ، وحمير ، كما هو معلوم تماما .

وفي المناطق غير الخصبة كان الاقتصاد رعويا يعتمد على الماشية والابل وحق الاستفادة من المراعي الطبيعية ، او على الاصح من الملكية المشاعية للارض ، ولا بد ان العرب كانوا يتنقلون مع رؤوس اموالهم وثرواتهم (الابل والماشية ٠٠٠) الى حيث تستطيع العيش والتكاثر . والصحراء في هذه الحالة لم تكن عامل عزلة وانغلاق ، كما يزعم البعض ، بل هي على العكس من ذلك تشكل بواحاتها مراكز استراحة للعبور الى مناطق الانهار والبحيرات العذبة .

كانت الجزيرة العربية اشبه بكأس من الماء على حد وصف المستشرق غوستاف لوبون ، كلما زدنا من امتلاء الكأس كلما فاض الماء عن الكأس ، وسال على اطرافه الى ما لانهاية ، فالموارد الطبيعية في المناطق غير الخصبة في مرحلة الاقتصاد الرعوي كانت تبقى على ما هي عليه في حين تزداد الحاجات الاقتصادية للسكان نتيجة لتكاثر النسل ، فيندفع البدو الرحل وراء الابل والماشية حتى يصلوا

الى الاراضي الافريقية ، سيما بعد انهيار سد مارب الذي شكل وجوده في حينه العمود الفقري لاقتصاد مرحلة الرعي والزراعة في المناطق الخصبة بالجزيرة العربية .

فاذا ما انتقلنا الى مرحلة متقدمة من العلاقات الانتاجية ، فان دراسة التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية في كل من آسيا العربية وافريقيا ، قبل الاسلام ، على ما في ذلك من عسر وصعوبات ونقص تفترض وجود علاقات انتاجية بين افريقيا وآسيا . فالجزيرة العربية ، وبالتحديد مكة ، احد المراكز الاساسية للعبادة والتجارة في العالم آنذاك ، كانت على صلة وثيقة ببقية بلدان آسيا ، والى بلاد الشام كان ثمة صفتان تجاريتان سنويا احدهما خلال الصيف والاخرى خلال الشتاء . كما كانت ، اي الجزيرة العربية ، على صلة بافريقيا سيما مصر والسودان ، ومن ثم الدول الافريقية الشمالية والغربية عن طريق التجارة البعيدة المدى .

وكما كانت الصحراء عامل انفتاح بين آسيا وافريقيا في مرحلة الرعي والملكية المشاعية ، فانها ظلت كذلك اذ تقدمت العلاقات الانتاجية بين آسيا وافريقيا بعض الشيء ، ودخلت مرحلة ما اسماه بعضهم بـ « التجارة البعيدة المدى » ، او « التجارة الصحراوية » ، حيث لا حدود مرسومة ، ولا مناطق محرمة .

« هذه التجارة التي تتبج لكل العالم القديم ، المتوسطي ، العربي والاوروبي ، ان يتزود من الذهب وذلك من مصدر انتاجه الرئيسي قبل اكتشاف امريكا : منطقة السنغال الاعلى ومنطقة الاشنتي » .

بالنسبة لمجتمعات افريقيا الاستوائية ستكون هذه التجارة قاعدة اساسية لتنظيم وجودها . فاستثمار الذهب من قبل الملك كان يزود الطبقات القائدة لهذه الدول بوسيلة تمكنها من شراء المنتجات الكمالية النادرة من ما وراء الصحراء (شراشف ، عطور ، تمر وملح) ، لكن ايضا وبشكل خاص بوسائل ضرورية لتوطيد مركزهم وتقوية سلطتهم الاجتماعية والسياسية (خيل ، نحاس ، قضبان حديدية ، واسلحة) . هذه التجارة تيسر اذن تطور التمايزات الاجتماعية كما تساعد على تكوين الدول والامبراطوريات ، وكذلك على تقدم القوى المنتجة (تحسين الادوات ، واقلمة التقنيات ، والمنتجات ، الخ) . بالمقابل كانت افريقيا تقدم اساسا ذهبها واحيانا بعض المنتجات النادرة كالصمغ والعاج ، .

ذلك من جهة ، ومن جهة ثانية ، فان ما يزيل اي شك حول تجذر العلاقات الافريقية العربية قبل الاسلام هو خضوع شبه الجزيرة العربية ، وبالأخص اليمن ، فترة من الزمن لحكم الاحباش ، حيث لا تزال آثارهم ومميزاتهم الحضارية قائمة

حتى يومنا هذا . وكذلك هجرة مائة وخمسين مسلما عام ٦١٥ ميلادية إلى بلاد الحبشة بعد عدة سنوات من قيام الدعوة الاسلامية ، فضلا عن وجود مفردات حبشية في القرآن الكريم (٦) .

ثم ألم يكن «عنترة» ، أحد أعظم شعراء اللغة العربية السبعة من أم زنجية ، وكذلك بلال الحبشي مؤذن النبي العربي الكريم كان قد توطن في الجزيرة العربية ، وأقام بها مع كثيرين غيره قبل الاسلام .

والمسيحية بدورها ، انتشرت من آسيا ، في حين أن نشيد العقيدة CREDO الذي تنشده الكنيسة أثناء الصلاة في أيام الآحاد ، يرجع الفضل في نظمه إلى الأفريقي SAINT-ATHANASE . بل أنه في الاسكندرية بالتحديد ، ثم وضع أسس الكلمة الالهية والثالث (Le Verbe et la Trinité)

وعلى أية حال ، فإن تكافؤ العلاقات الانتاجية والتجارية وتوازنها ، فيما بين الجزيرة العربية وأفريقيا ، يفسر إلى حد بعيد سرعة انتشار الاسلام في افريقيا ، عن طريق التجار العرب الذين اعتنقوا الاسلام ، وحملوه إلى بوابات ومداخل القارة الافريقية .

القيم الثقافية المشتركة :

الواقع أن الرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور هو أول من أفاض في الحديث عن القيم المشتركة بين سائر الأفريقيين تحت عنوان « المزججة والعروبة » ، أو ما اسماء أيضا « بأسس العنصرية الافريقية » ، عنوان محاضراته التي ألقاها في جامعة القاهرة بتاريخ ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦٧ ، بحضور الرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

حدد الرئيس سنغور في محاضراته تلك العنصرية الافريقية والاتحاد والتعايش الإضافي بين قيم العروبة وقيم المزججة (٨) ، فبين في القسم الأول من محاضراته أن هذا الاتحاد والتعايش بالتخليط (بين الاجناس) ، كان أولا على صعيد الاجناس والعناصر ، وذلك من خلال استعراضه « للتلاقات العنصرية » ، وسوق البراهين والدلائل على أن « افريقيا مهد الانسانية » ، والحديث عن الانسان الافريقي في العصر الحجري الاوسط ، فعن انسان افريقيا في العهد الحجري . ثم خلاص في نهاية القسم الأول من محاضراته إلى القول « أن بيض افريقيا وسودها هم في نظر العالم عامة والعالم بطبائع البشر خاصة مزيج . فقسم منهم من الاجناس السوداء ، والقسم الآخر من الاجناس البيضاء . والمهم فيما يخص الانتساب إلى العرق الافريقي ، أن على هذا التمازج الداخلي يرتكز تمازج خارجي

ونعني بذلك ان التمازج بين فروع الجنس الواحد ، يلحظه ويرتكز عليه تمازج بين الجنسين المختلفين ، * وخلص الرئيس سنغور ، في نهاية القسم الاول ايضا من جملة ما خلص اليه انه « في كل مرة كان يلتقي فيها العربي - البربري ، والزنجي - الافريقي كانا يتقاتلان في اغلب الاحيان ، غير انهما كانا دائما يمتزجان ويتخالطان » .

وفي القسم الثاني من نفس المحاضرة تكلم الرئيس سنغور عن التلاقيات التي عثر عليها بين الثقافات العربية ، والثقافات الزنجية - الافريقية فحدد خصائص الفرعين المشتقين الزنجي - الافريقي ، والعربي - البربري في تلاقيتهما دون ان يخفي افتراقاتهما ، ثم حاول ان يقوم بتطبيق ذلك في ميادين الحضارة المهمة وهي : العبارة والفكرة ، على حد تعبيره * وخلال هذا القسم شرح الرئيس سنغور « الجدل الزنجي العربي » اعقبه « بتلاقيات الكلمات والافكار » ، التي ضمنها اوجه الاختلاف والتشابه بين اللغة العربية ، واللغات الزنجية - الافريقية ، فالحروف الساكنة التي مخرجها من الحنجرة موجودة في اللغات الزنجية - الافريقية ، خاصة في لغات الفئة السنغالية - الجينية * كما « ان بين اللغة العربية من ناحية ، وبين لغات فئة (البانتو) ، واللغات السودانية من ناحية اخرى ، سلسلة من اللغات المتوسطة التي تظهر لنا بعض الفحص والتدقيق كلفات (خلاسية او هجينة) * وهذه اللغات هي : اللغات الحبشية ، واللغات المصرية القديمة ، ولغة القبط ، واللغات البربرية ، واخيرا اللغات (الكوشيتيكية) .

وقد حصل من الناحيتين : اللغة العربية البربرية واللغات الزنجية - الافريقية (١٠) استساغة وتمثل وفي الوقت ذاته رد فعل متبادل لما تأتي به اللغة الاخرى * وفي مجال التفكير يرى الرئيس سنغور « ان شعوب البحر الابيض المتوسط والافريقيين وعلى وجه الدقة العرب والزنوج يفكرون بروحهم وقلوبهم بصور قياسية وبأسلوب الفرد الذي يشعر ويفكر » * وبعد ان يستفيض الرئيس سنغور في ابراز اوجه التشابه بين اللغة العربية ، واللغات الزنجية الافريقية في الحرف والعبارة يختم محاضرتة بالحديث عن « دور الوساطة الذي لعبه مفكرو العرب - البرابرة بين اوروبا وافريقيا والذي هو ميلهم او (نزعتهم) الطبيعية (١١)، سواء اثناء انتشار المسيحية اذ حملت مشعال العلم بلاد البربر عن طريق جماعة من المؤلفين والمفكرين اشهرهم القديس اوجيستان واسقف هيون ، ام اثناء تقدم الحضارة العربية في الغرب اذ تابع المغرب والاندلس عمل التحرير والنمو الثقافي ، سيما عن طريق ابن رشد القرطبي الذي اعطى الفلسفة وعلم اللاهوت بلاضافة الى تاويل ارسطو الشهيرة ، وكذلك عن طريق ما اتى به العرب - البرابرة في سبيل الديمقراطية بواسطة تور فيليان والقديس سيبريان ، وفي سبيل التاريخ بواسطة فلوروس صاحب فلسفة التاريخ ، وابن خلدون الذي خلق علم التاريخ المادي (١٢) » .

انه لمن الجدير بالذكر ان الفروق الثقافية داخل كل من السودان وموريتانيا، وكلاهما بلدان عربيان افريقيان ، توضح قدم العلاقات والصلات ، وتؤكد الامتزاج والتفاعل المتبادل بين الافارقة والعرب منذ مئات السنين ، « فالسودان هو افضل برهان حي على حقيقة ان العروبة تضم خليطا من الزنوج . . ويمكن ملاحظة هذا التقارب والخليط للعرب والافارقة حتى في اماكن مثل الولايات المتحدة الامريكية بين الامريكيين السود ذوي الاصل الافريقي ، ولا بد ان السودانين هم الذين التقوا بالامريكيين السود في لحظة انتفاضتهم السياسية في الولايات المتحدة وخلقوا المشاعر الطيبة السائدة حاليا بين الامريكيين السود والعرب (١٣) » .

وكتب « دي بوا » ذات مرة عن السودان التالي : « ان اي احد يسافر الى السودان يعرف ان معظم العرب الذين التقى بهم ذوو جلود سوداء ، بل سوداء بالفعل احيانا ، ولهم في الغالب ملامح وشعور شبه زنجية ربما تكون نوعيتها زنجية تقريبا ، فالواضح اذن في افريقيا ان تعبير « عرب » غالبا ما يؤدي الى سوء الفهم . لقد كان العرب على درجة من التماثل مع الزنوج بلغت حد رسم خط مطلق للون ، » .

ان معطيات الواقع السوداني الحالي الثقافية والتاريخية والجغرافية والبشرية والاقتصادية تؤكد ان السودان عربي بقدر ما هو افريقي والعكس صحيح ايضا . « لقد تم تقسيم السودان في كل الكتب التاريخية والسياسية الى منطقتين ثقافيتين هما الشمال والجنوب ، وقد تم ذلك على اساس الدين ولغة التفاهم ، على اعتبار ان اللغة العربية والاسلام قد خلقا جماعة متجانسة وثقافة متجانسة بغض النظر عن العوامل العرقية . . غير ان البعض يرى عدم التسليم بصحة هذه النظرية منطلقا من ان الجماعات في السودان الشمالي (شمال خط ١٠) قد تأثرت بالاسلام او تعربت بنسب مختلفة ، اذ توجد جماعات وشعوب مثل البيجسا والنوبة وشعب جبل النوبة والفور ، تنظر الى نفسها على اعتبار انها جماعات متميزة في السودان الشمالي . وينطبق نفس الشيء على السودان الجنوبي ، حيث تختلف طريقة حياة النيلوني وثقافتهم عن غيرهم . ويلاحظ ان بعض هذه الجماعات تتناثر عبر حدود السودان وتشكل جماعات اكثر تلاحما مع بعضها من جيرانهم الذين يعيشون معهم داخل حدود البلد : مثل النوبيين في المديرية الشمالية ومصر ، وبني امير في ارتريا ومديرية كسلا ، والمساليط في دارفور وتشاد والزند في المنطقة الاستوائية وزائير وجمهورية افريقيا الوسطى والاتشولي في المنطقة الاستوائية واوغندا والنوير والشك في النيل الاعلى واثيوبيا ، (١٤) » .

وفي موريتانيا كما في السودان ، فان قسما كبيرا من العرب هم ذوو جلود سوداء تماما ، وما يزال بعضهم يتحدث بلهجة عربية قديمة جدا ، كما ان ثمة

لغات وطنية افريقية كتلك التي تستخدم في البلدان الافريقية الغربية كالسنغال ومالي وغامبيا وتشاد ونيجيريا واوغندا وغيرها .

انتشار الاسلام في افريقيا :

توثقت العلاقات الافريقية العربية على اثر انتشار الدعوة الاسلامية في شبه الجزيرة العربية ، مستفيدة من انتشارها في افريقية من عاملين اساسيين :
اولهما : ان اقباط مصر رحبوا بالاسلام كعامل تحرير لهم من نير الروم البيزنطيين ، او على الاقل ، بهذا الاعتبار في البداية ، (١٥) . شكلت هذه الفتوحات التي قادها عمرو بن العاص منذ عام ٦٤٢ م الى مصر مجالا للتعرف على النظام السياسي والاقتصادي والثقافي الذي حمله العرب المسلمون معهم . كانت فلسفة الفتح تقوم على اساس ان اهل مصر اناس ورعون ، على اعتبار انهم يدينون بالمسيحية ، « ولا اكراه في الدين » ، حلفاء في الحكم والمصير . ويقتضي ذلك اولا الاخذ بيدهم ، ومساعدتهم في العمل على زيادة الانتاج وتحسينه عن طريق اصلاح القناطر والسدود ، ومن ثم تحصيل الضرائب منهم ، مع تأجيل الخلافات الدينية والمصالح المتعارضة . وهذا هو مضمون رسالة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب الى عمرو بن العاص : « ان اهل هذه البلاد الورعين هم اليوم حلفاؤنا وموالينا » . ومن الاجدى الا تطلب منهم المغارم قبل موسم الغلال ، وان يخصص ثلث ما في بيت المال لاصلاح القناطر والسدود ، حتى لا يرفع الناس شكاتهم ، فلو ان السخوة سيعملون في المستقبل بهذه المبادئ ، فان الدخل سيتضاعف ، وسيسوي الله الخلافات الدينية ، وما يتعارض من مصالح » .

وهكذا ، فان الدعوة الاسلامية الجديدة قد وضعت حدا نهائيا للاستعمار البيزنطي في مصر على الصعيد الخارجي ، في حين انها اقامت الدولة على الصعيد الداخلي متحملة مسؤولية تأمين الخدمات العامة للاقتصاد الزراعي بغية زيادة الدخل القومي ، وسمحت بحرية العقيدة والعبادة .

وكذلك الامر ، فقد اندفعت القوات العربية الاسلامية من مصر باتجاه المغرب ، لتضع هناك ايضا نهاية الاستعمار البيزنطي ، خلال عام ٦٤٧ م ، وتؤسس مدينة القيروان ، حيث عملت حملة عقبة بن نافع فيما بعد ، وطارق بن زياد عام ٧١١ م ، وهجرة بني هلال وبني سليم من الجزيرة العربية الى المغرب ، بالاضافة الى مساعدة الفاطميين في مصر ، على تثبيت الوجود العربي الاسلامي اخيرا رغم الاضطرابات المتلاحقة التي شهدتها المغرب (١٦) . وبنفس الوقت فقد كانت عملية التمازج الثقافي والحضاري بين العرب والافارقة تتكامل في السودان منذ القرن السابع الميلادي .

العامل الاساسي الثاني ، الذي افادت منه الدعوة الاسلامية في انتشارها
بافريقيا ، هو ان الوثنية لم تشكل حاجزا حقيقيا لتدرج الاسلام في البلاد الافريقية .
يل ان الكاتب MARCEL CARDAIRE يذهب الى « ان ثمة ظروفًا تاريخية
وبيئوية جعلت الوثنيين ميالين بصورة طبيعية الى الدين الاسلامي (١٧) . الا ان
ما حدث في افريقيا السوداء خلال الفترة الاولى من انتشار الاسلام فيها ، هو ان
الطبقة الحاكمة والثرية قطعت الطريق على الفلاحين الوثنيين ، اذ سبقتهم الى
اعتناق الدين ، واحتفظت لنفسها بمركز القيادة والثروة ، في حين عززت هذه
الطبقة مواقعها في المنطقة من خلال الاتصالات والمصالح الاقتصادية
المقابلة مع بلدان افريقيا الشمالية ، ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل استخدمت
هذه الطبقة نفسها الدين كوسيلة للتوسع والسيطرة على بعض المناطق الافريقية
المجاورة .

ان هذا ما دعا بعض الكتاب الى تقسيم تاريخ الاسلام في افريقيا الغربية
الى مجموعة من المراحل ، المرحلتان الاوليتان فيه هما : « المرحلة البربرية » في
القرن العاشر ، ونجمت عن انتصارات المرابطين في حروبهم ٠٠٠ وكان هذا
الاسلام اسلام الأمراء والتجار في اوساط الفلاحين الوثنيين (١٨) . والمرحلة
المالية (نسبة الى مالي) ، وكان نشر الاسلام خلالها من عمل السودان المسلمين
انفسهم ٠٠٠ وكان الاسلام ايضا دين الرؤساء والسادة (١٩) .

ومنذ القرن الثالث عشر بدأ الاسلام بالانتشار بشكل واسع بين اوساط
الفلاحين في الجهات التي يقطعها نهر النيجر ، على اثر توسع العلاقات الاقتصادية
والتجارية ، وقيام مبادلات ثقافية وتقنية مبنية على الثقة ، اتاحت لافريقيا السوداء
الافادة من الادباء والعلماء والفنانين والصناع الذين تكونوا على ضفاف البحر
الابيض المتوسط ، كما اشاع ذلك بين الاوساط الافريقية الشعبية مبادئ جديدة
في العلاقات الاجتماعية كالحد من الرق ، والمساواة بين شعوب العالم « لا فضل
لعربي على اعجمي الا بالتقوى » ، ونشر مفهوم جديدا للديمقراطية ، وامرهم
شورى بينهم ، كما ادخل الدين الاسلامي تغييرا يذكر في الاحوال الشخصية لمن
اعتنقوه ، اذ حدد تعدد الزوجات ، واوجد نظاما جديدا للارث والبنوة والطلاق
وما الى ذلك .

وكما تأسست في افريقيا الشمالية دول على اساس احكام الشريعة
الاسلامية ، فقد قامت في افريقيا الغربية عدة ممالك على يد زعماء مسلمين ، رغم
بقاء الثقافة الوثنية في افريقيا الغربية ، ومع الحفاظ على بعض التقاليد الافريقية
القديمة ، وفيما يلي نعرف بكل من هذه الممالك .

امبراطورية مالي :

اذا كان من الصعوبة الجزم بالاصول الاولى لتشكيل هذه الدولة ، فانه ليبدو انها تكونت من تجمع عدد من العشائر الصغيرة الحاكمة ، كانت تسكن ما بين اعالي نهري السنغال والنيجر ، وكذلك في مرتفعات الماندينغ ، حيث تنسب الامبراطورية لهذا الاسم ايضا .

كوّن السكان المالينكيون (نسبة الى مالي) مدينتين رئيسيتين في مرتفعات الماندينغ هما : كيري وداكادياالا ، واختاروا رئيسهم من بين ممثلي العشائر لدى المجلس الكبير بصفته امهر صياد ، وصلاحيات الحكم موزعة بين هذا المجلس الذي يتمتع وحده بحق اعلان الحرب والسلم وفرض الضرائب ، وبين الرئيس الذي يتمتع حصرا بصلاحيات احتكار الذهب ، وفرض غرامات الاحكام ، وتوزيع الضرائب ، وفقا للعرف والعادة ، ومن بينها العمل لعدة ايام في اراضي الرئيس ، او في غلات زراعية تجمع من اجل اقامة الاعياد الزراعية الجماعية .

الاطار الاساسي للحياة الاجتماعية هو الاسرة الكبيرة (العشيرة او القبيلة) التي تمتلك حقلا جماعيا يفصله عن المدينة اشجار باسقة تزرع يوم احداث الحقل او تأسيس القرية . والزراعة هي مصدر الدخل ، ولذلك فقد اولاهما الامبراطور سونجاتا اهتماما كبيرا ، فأدخل زراعة القطن والفسق و اشجار الباباي (الكريكة) .

كما أسس الامبراطور جيشا وطنيا قويا ، لمحاربة توسع امبراطورية سوسو ، مكونا من مجموعة من الفرق ، على رأس كل منها رئيس من اتباعه المخلصين ، ويتولى بنفسه قيادة فرقة الفرسان المسلحين بالسيوف ، بوصفه قائدا اعلى للجيش ، بينما كانت فرق المشاة تستخدم الرماح الطويلة الى جانب الاقواس والسهام .

حدد الامبراطور حقوق وواجبات الاجناس المكونة للدولة ، كما حدد طبيعة عمل العشائر ، فخمسة منها تتولى الحرف اليدوية ، واربعة الحرب والقتال ، وخمسة اخرى تمثل رجال الدين ، اما البقية من اصل الثلاثين عشيرة فهم الاحرار الذين سموا بارقاء المجتمع ، والفلاحون منهم يشكلون الجنود المشاة في حالتي الحرب والطوارئ .

كادت هذه المملكة تضمحل نظرا لحلول آلة الحدادة محل الصيد في المناطق المجاورة ، اذ تكوّنت امبراطورية غانا من عشيرة الحدادين ، وحكمها ملك شاب حمل لقب الحاكم او الامبراطور ، لولا ان حكام مالي اعتنقوا الاسلام ، واتخذوا منه القوة لاستمرار امبراطوريتهم ، سيما وان طبقات الامراء والتجار والمثقفين كانت البادئة في اعتناق الدين الجديد .

امبراطورية سنغهاي :

برز خلال القرن السادس عشر المصلح محمد اسكيا الذي اسس هذه الامبراطورية ، وقسمها الى اربع مقاطعات يحكمها الولاة : داندي في الشرق ، ويانكو ما بين قاو وتمبوكتو ، وبلاد الطوارق في الشمال الغربي ، وبلاد التكرور ، وبذلك تكون امبراطورية سنغهاي قد اتسعت بتمديد حدود امبراطورية مسالي السابقة .

كان نمط الانتاج خلال هذه الامبراطورية خليطاً بين نظام الرق ونظام الاقطاع ، فالامبراطور اسكيا يتمتع بسلطة قوية وحازمة بواسطة فرقة خاصة من اكثر المحاربين كفاءة ، ويخضع لنفوذه المباشر منطقة غار GAO التي تنحصر مواطنها بالارقاء الذين ينصرفون للرعي وزراعة الارز . ويتوجب على كل مائتي رقيق انتاج الف سونو ، اي ما يعادل ٢٥٠ طن من الارز سنوياً ، من مساحة الارض المخصصة لهم ، يمدهم اثناءها الاسكيا بالبذار المودع لديه في المخازن الملكية (٢٢) .

وفي بقية المناطق يتواجد الاسياد وشيوخ الدين يملكون مساحات شاسعة من الاراضي ، اشبه باراضي الكنيسة في العصور الوسطى بأوروبا ، يعتمدون في استثمارها على الفلاحين ، والارقاء التابعين لهم . اما وكلاء الامبراطور المكلفون بتسليم الضرائب فلم يكونوا قط ليطالبوا بأكثر من ثلاثين صاعاً ، حتى ولو كان بإمكان دافع الضريبة ان يدفع اكثر من الف صاع ، ويترك الفائض بعد ذلك سواء كان دافع الضريبة عبداً ام حراً . الا ان الابتزاز الذي مارسه افراد الاسرة الحاكمة في عهد الاسكيا داؤود ادى الى مزيد من التناقضات الاجتماعية في بنية المجتمع ، والى اضطرابات خطيرة في اوساط الطبقات الشعبية ، سيما لدى الرعاة الفلانيين ، والفلاحين البامبارا ، فقد الامبراطور خلالها القدرة على الرقابة الاقتصادية (٢٣) .

وخلال نفس المرحلة كان الاسكيا (داؤود) يقدم على تحرير بعض الارقاء في المناسبات ، فيعلن الرقيق حين يعتق مخاطباً الامبراطور :
« علي ان ادفع اليك ضريبة تجعلك تتذكرني ، وستكون قيمتها قالبان من الصابون كل عام » .

فيرد الامبراطور بدوره :

« لكي احظى بمغفرة الله العلي ورحمته اريد ان اقدم اليك ضريبة تتقبلها مني في بداية كل سنة ، وتتكون من قالب كامل من الملح ومن قماش اسود عريض ، فتقبلها لوجه الله » (٢٤) .

ان بعض الباحثين الاجتماعيين يدرج هذه الظاهرة ، ظاهرة تحرير الرق في عهد امبراطورية الاسكيا ، ضمن مفهوم الهبات المتبادلة الذي يفسرون من خلاله بعض المظاهر الاقتصادية في افريقيا السوداء . الا ان مرد ذلك قد يكون مكافاة بعض الارقاء نتيجة لخدماتهم تجاه الارض والامبراطور ، وتشجيعا للآخرين على الاقتداء بمثل هذا السلوك ، بالاضافة الى ان تحرير الارقاء في حالات محدودة قد يكون ايضا ممارسة عملية لهيبة الامبراطور ، وكسبا لهذه الطبقة من المجتمع .

مملكة الحاج عمر بن سعيد الفوتي (المملكة التكولورية) :

ولد الحاج عمر في نهاية القرن الثامن عشر في منطقة الشمال بالسنگال ، من اسرة اسلامية ثرية ومثقفة ، تلقى تعليمه الديني ، وفي طريقه الى مكة بقصد الحج التقى بعلماء الازهر في القاهرة ، واطلع على الجهود التي كان يقوم بها محمد علي باشا حاكم مصر لتعزيز دولته في افريقيا وفي الجزيرة العربية ، اطلع على الحركة الاصلاحية الوهابية (٢٥)٠٠٠ ، ويبدو ان طموحه الشخصي قد قاده الى اعتناق المذهب التيجاني متأثرا بصاحب الطريقة ومؤسسها « سيدى محمد غالي خليفة آل التيجان » ، ليصبح فيما بعد خليفة لهذه الطريقة في السودان الغربية ، وليتخذ من اتباعه التيجانيين مصدرا لبأسه العسكري .

تركزت نشاطات الحاج عمر في بداية حياته على الدعوة الى تحقيق اصلاحات اجتماعية في السودان الغربي بالوسائل السلمية ، على اساس « الامر بالمعروف ، و « النهي عن المنكر » ، وذلك من خلال ضرورة اقتران القول بالتطبيق ، وكان ذلك ما بين ١٨٢٥ و ١٨٤٩ . ويعكس كتابه « خاتم الاولياء » حركته الاصلاحية والوسائل التي استخدمها في سبيل الوصول الى غاياته . ثم تحولت نشاطات الحاج عمر في المرحلة التالية من حياته الى حركة سياسية مسلحة مستفيدة من سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية (٢٦) .

يعتبر الحاج عمر اول من دعا الى « الجهاد » بمفهومه الديني في افريقيا الغربية . وعلى الصعيد الاقتصادي - الاجتماعي حاول الحاج عمر ان يوجد تألفا بين طبقات المجتمع ، اذ كان « يزوج بنت السماك بالنساج ، ويزوج بنت النساج بالسماك » منطلقا في ذلك من اتحاد اصل الناس كلهم ، وانحدارهم من آدم ، او من اتحاد دينهم الاسلامي (٢٧) :

اما على الصعيد السياسي فقد تركزت طموحات الحاج عمر في اقامة وحدة السودان الاسلامية ، فجند لتحقيق ذلك جيشا من اتباعه التيجانيين مستفيدا من الاسلحة النارية القادمة من السواحل الغربية لافريقيا . اتخذ الحاج عمر عام

١٨٠٨ من بيعيراي فاعده عسكريه ومنطلقا لجهاده ، واخضع لنفوذه عدة دول في حوض نهر السنغال والنيجر ، ثم توجه نحو قوتا تورو ، ولقي فيها تأييدا كبيرا من قبيلته التكلورية ، وواجه الفرنسيين الذين استقروا في ضفة نهر السنغال ، وهنا بدأ اول جهاد في افريقيا السوداء ضد القوات الاوروبية .

الا ان طموحات الحاج عمر الوجدوية ، واخضاعه من اجل ذلك الدول الاسلامية ، حتى من كان منهم حليفه بالامس ، والدول الوثنية ، قد ادى الى توسع رقعة الدولة ، وانصرافه عن تحقيق الاصلاحات الاقتصادية - الاجتماعية التي كانت تشكل احد اعمدة حركته السياسية ، بالاضافة الى اعتماده على انصاره من المذهب التيجاني ، قد خلق انتفاضة لدى اتباع المذاهب الاخرى ، سيما سكان دولة ماسينا ، اصحاب المذهب القادري ، والذين كان الحاج عمر قد استولى على دولتهم عام ١٨٦٢ بحجة ان ملكها احمد الثالث يتحالف مع ملك سيفو « الكافر » ضده ، وقد ادت انتفاضة ماسينا هذه الى مقتل الحاج عمر عام ١٨٦٤ ، دون ان يتمكن من تحقيق طموحاته الوجدوية . اذ خلفه ابنه احمد الذي استطاع بصعوبات بالغة الحفاظ شكليا على جسم الامبراطورية التكلورية حتى عام ١٨٩٣ ، وهو تاريخ خضوعه للقوات الفرنسية .

مملكة بورنو :

اسس هذه الدولة ادريس آلوما ، ثم انقذ هيبتها من بعده الكانامي زعيم قبيلة كاينمبو ، والذي اقام مدة طويلة في شمال افريقيا والشرق الاوسط ، مما اكسبه شهرة واسعة في ميدان الثقافة الاسلامية . انطلقت النظرة السياسية لهذا القائد من ان مبدأ « الجهاد » يجب ألا يقترن بالتوسع على حساب الدول الاسلامية الاخرى . ومن هذا المنطلق فقد اعلن عن عدم شرعية الجهاد الذي تنادي اليه دولة سوكوتو الاسلامية ، منتقدا طابعه الامبريالي (التوسعي) (٢٨) . ولكن هذا الانتقاد كان مصاحبا بنفس الوقت لنشاطات الكانامي العسكرية في المناطق القريبة منه . وبالاضافة الى ذلك فقد كان يقيم علاقات طبيعية مع الدول الوثنية ، على اعتبار « ان ممارسة الوثنية عن جهل او ضعف لا يمكن اعتبارها ، والضعف « نصيب كل البشر » ، على حد قوله . اما من الناحية الاجتماعية فقد وزع « الكانامي » الاراضي والعبيد على الافراد ، واعتمد في ادارة المقاطعات على عامة الشعب لا على الاشراف ، واقام حكما دينيا مبني على الشريعة الاسلامية . توفي الكانامي عام ١٨٣٥ تاركا وراءه ابنه شيخو عمر (١٨٢٥ - ١٨٨٠) ، ومن ثم احفاده حتى عام ١٨٩٣ حيث سقطت هذه المملكة على يد رايح الغازي الآتي من السودان الشرقية . كنتيجة لانعدام المركزية في الحكم ، وقوضى الادارة ،

وتناقض المصالح القبلية ، وظهور طبقة أرستقراطية ثرية استأثرت بجميع السلطات .

مملكة ساموري :

ولد ساموري حوالي عام ١٨٣٥ في منطقة بابلا ، أقصى جنوب شرقي غينيا الحالية ، وكان أبوه تاجرا متجولا وراعيا ينتمي الى الطائفة المسلمة المتكونة من تجار ينحدرون من قبيلة ديولا ، واهمه تنتسب الى المزارعين المحليين ، ويحتمل انه تلقى تربية وثنية في بداية حياته . اما طموحه فيعود الى نشأته في كانكان المركز التجاري للماندينغ في حوض نهر النيجر ، والذي ازدهرت اهميته خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، والى اطلاعه التاريخي على امبراطورية الماندينغ التجارية التي كانت قد قامت لقرون خلت ، وربطت بين منطقة الغابات ومنطقة السافانا . والواقع ان ساموري هذا اتبع في سن مبكر خطوات ابيه واصبح تاجرا صغيرا ، وحوالي عام ١٨٦٥ نظم حزبا خاصا به ، بعد ان كان قد اعتنق الدين الاسلامي ، وبدأ حملته العسكرية في مقاطعات الماندينغ المضطربة لخلق دولة وحدوية ، التي عامل خلالها المسلمين والوثنيين على حد سواء ، من اصدقاء ومعارضين . اتسعت ما بين امبراطورية الحاج عمر في الشمال وبلاد الغابات في الجنوب ، حيث التقت مصالحه التجارية مع الوجود الانكليزي في فريتاون ، وحصل منهم عام ١٨٧٩ على اسلحة نارية لتسليح قواته ، كما التقت مع ساموري ايضا المصالح البريطانية التي كانت آنذاك تتردد في توسيع سيطرتها نحو الداخل ، في حين كان التوسع الفرنسي يمتد شيئا فشيئا ضمن حدود امبراطورية ساموري ، ومن هذه الزاوية يكتسب هذا الزعيم الافريقي اهمية خاصة في مقاومته للاحتلال الفرنسي .

تجلت مواهب ساموري في المجال الاداري اذ اعتبر القرية اصغر وحدة ادارية ، تتبع الدائرة ، وهذه الاخيرة تتبع الاقليم ، وفي قمة الادارة الحكومة المركزية التي يسيطر عليها الأمامي (اي الامام) . وكانت المناصب والمسؤوليات موزعة بمهارة بين السلطات العسكرية والسلطات المدنية ، والاستقلال الاقليمي محكما لاقامة التوازن ، وتسهيلا للمراقبة المركزية ، وكانت حدود كل دائرة تفترض وجود عدد غير متجانس من السكان بحيث لا يتمكنون من القيام بنشاط معارض (٢٩) .

اما امكانيات ساموري العسكرية ، فكانت كبيرة على مستوى الاستراتيجية وتحضير الخطط ، والتزام المقاتلين في ميدان المعركة ، وكذلك على مستوى نقل العتاد العسكري والعناصر . ولقد اعتمد ساموري بصورة خاصة على قوة

مخابراته ، وحين سئل يوما عن وسائل الحصول على معلوماته حول تحرك القوات الفرنسية ، اجاب قائلا : « لاني اتناول طعامي منفردا » .

والجيش يتكون من قسمين : جنود نظاميون ، وآخرون غير نظاميين ينضمون الى الجيش المقاتل اثناء الضرورة : والكل مجندون في حرب الارض المحروقة ، والمواجهة البدنية (حرب السلاح الابيض في العصر الحديث) ، باعتبارها الطريقة الوحيدة الفعالة في مجابهة المدفعية الفرنسية ، فاذا ما تمكن الفرنسيون من احتلال مساحة ما وجدوها خرابا ودمارا (٣٠) .

والى جانب ذلك تقوم الدبلوماسية « السامورية » بتوفير الاسلحة للجيش بانتظام من فريتاون ، حيث يستوطن البريطانيون ، واقامة معامل مهمتها توفير قطع الغيار ، واصلاح الاسلحة .

امبرطورية رابح :

ظهر هذا الرجل في منطقة بحر الغزال بجنوب السودان كتابع لرجل غني يتعامل في تجارة الرقيق ، وبعد مقتل الاخير كون الاول (اي رابح) جيشا بصورة تدريجية من اتباعه ، واتجه نحو الغرب ، ففزا باغيري عام ١٨٩١ ومملكة بورنو عام ١٨٩٢ وبها اقام ادارته ، وحكم بمفرده حوض تشاد (٣١) ، كما حاول توسيع سيطرته على حساب مملكة سوكوتو ، غير انه اضطر للتوقف حفاظا على الاراضي التي احتلها . واصطدم مثل ساموري بالقوات الاوروبية التي كانت تتوغل داخل السودان ، ورغم ان مقاومة الاحتلال الفرنسي استمرت بعض الوقت ، حتى بعد هزيمته ومقتله امام القوات الفرنسية في كوزاري عام ١٩٠٠ ، الا ان مملكته وقعت فيما بعد ، كغيرها ، تحت السيطرة الاستعمارية لدول اوروبا الغربية : فرنسا وبريطانيا والمانيا .

خلاصة القول :

ان انتشار الاسلام في افريقيا الغربية يعود الى العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة بين الافارقة والعرب عن طريق التجارة الكبيرة والبعيدة المدى . ولقد تم هذا الانتشار بصورة بطيئة على نحو تمكن خلاله المؤمنون الجدد في افريقيا الغربية ، بشكل او بآخر ، من التوفيق بين العادات والتقاليد الافريقية المتوارثة ، وبين الدين الجديد .

واذا كانت الامبراطوريات التي اسسها المسلمون الاوائل في افريقيا

الغربية ، كإمبراطورية مالي ، وإمبراطورية سنغهاي لم يكتب لها الاستمرار ، فإن القرن التاسع عشر قد شهد منذ بداياته الأولى ، كما سبق أن أشرنا ، إمبراطوريات إسلامية جديدة اقترن نشوؤها وتوسعها بالدعوة إلى « الجهاد » والحض عليه ، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين إفريقيا والعرب ، وبصورة خاصة بين إفريقيا الغربية وشبه الجزيرة العربية كانت تبدو معدومة خلال هذه الفترة ، فالتجارة عبر الصحراوية ، لم تعد كما كانت عليه نظرا للاكتشافات البحرية ، وبالتالي حلول الطرق التجارية البحرية محل الصحراوية ، ثم أن العرب أنفسهم قد وقعوا منذ بداية القرن الخامس عشر تحت نير الاحتلال العثماني ، وما كادوا يزيحون عنهم هذا الاحتلال حتى وقعوا مع إفريقيا فريسة للاحتلال الغربي الأوروبي كما سوف نرى .

وبذلك فقد كانت تلك الإمبراطوريات الإسلامية الإفريقية دون حليف لها على المستوى الدولي .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاكتشافات العلمية في أوروبا ، وإيجاد أدوية للوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة المنتشرة في إفريقيا (الملاريا ، الحمى الصفراء ...) قد مكن الأوروبيين من الاستيلاء بأعداد كبيرة : عساكر ومستوطنين ، حموا أنفسهم ، وتوسعوا بفضل الأسلحة النارية التي حملوها معهم واستخدموها ضد الدول الإفريقية ، في حين كان الأفارقة يعتمدون في تسليحهم على إفريقيا الشمالية بالنسبة للخيول ، وعلى بريطانيا نفسها التي كانت تحتل بدورها جزءا من إفريقيا ، وتتاجر بأسلحتها مع الأفارقة لوقف التغلغل الفرنسي .

أما موضوع « الجهاد » ، فقد كان الدافع إليه يختلف بين زعيم وآخر ، إذا استخدم في بعض الأحيان بغرض التوسع حتى على حساب الممالك الإسلامية المجاورة ، بهدف الوصول إلى الداخل ، والسيطرة على الطرق والثروات التجارية في الداخل وعلى الشواطئ ، كما استخدم في أحيان أخرى بهدف توحيد المسلمين في إفريقيا الغربية لمقاومة الخطر الداهم الناجم عن الغزو الأوروبي ، مما دعا بعض الزعماء المسلمين إلى التوحيد بين المسلمين والوثنيين عن طريق المساواة بغية مواجهة هذا الغزو .

وعلى الرغم من أن فكرة « الجهاد » قد أخفقت دون تحقيق ما كان يرمي إليه دعاؤها من الحكام المسلمين الأفريقيين ، إلا أنها كانت عاملا هاما في انتشار الإسلام في إفريقيا بصورة عامة ، وفي إفريقيا الغربية بصورة خاصة ، ذلك أن لقاء نظرة فاحصة على حضور الأديان في البلدان الإفريقية اليوم ، توضح سعة انتشار الدين الإسلامي ، فباستثناء زيمبابوي وأنغولا ، يتواجد المسلمون في البلدان الإفريقية بنسب مختلفة ، ففي حين يشكلون تجمعات صغيرة في كل من

زامبيا ، والكونغو ، وغينيا الاستوائية ، يتواجدون بنسبة واحده في الالف في الغابون ، و ١ ٪ في كل من روانده ، وبوروندي ، وزائير (١٥ ٪) ، وبنسبة ٢٥ ٪ في افريقيا الجنوبية ، و ٥ ٪ في اوغنده ، و ٨ ٪ في جمهورية افريقيا الوسطى ، و ٣ ٪ في كينيا ، و ٩ ٪ في بينين ، و ١١ ٪ في مالاوي ، و ١٢ ٪ في غانا ، و ١٣ ٪ في توغو ، و ١٤ ٪ في الكاميرون ، و ١٥ ٪ في موزامبيق ، و ٢٤ ٪ في ساحل العاج ، و ٢٥ ٪ في فولتا العليا ، و ٢٦ ٪ في ليبيريا ، و ٣٣ ٪ في تانزانيا ، و ٣٤ ٪ في نيجيريا ، و ٣٨ ٪ في غينيا - بيساو ، و ٤٠ ٪ في اثيوبيا ، و ٥٠ ٪ في سيراليون ، و ٥٨ ٪ في تشاد ، و ٦٨ ٪ في مالي ، و ٧٠ ٪ في السودان ، و ٧٦ ٪ في غينيا ، و ٨٢ ٪ في السنغال ، و ٨٥ ٪ في النيجر ، و ٨٦ ٪ في غامبيا ، و ١٠٠ ٪ في كل من الصومال وجيبوتي (٣٢) .

النتاج الفكري الافريقي باللغة العربية :

استتبع بناء العلاقات الاقتصادية والتجارية ونموها نموا في العلاقات الثقافية والسياسية ، والرغبة في تعلم اللغة العربية ، سيما بعد انتشار الاسلام في افريقيا . وحتى اعوام قريبة فان اللغات المحلية لعدد من الاقوام الافريقية كانت تكتب بالاحرف العربية ، وكثير من المعاهدات التي عقدتها فرنسا مع بعض المناطق الافريقية الاسلامية كانت تكتب باللغتين العربية والفرنسية (٣٣) .

واللغة السواحلية ، احدي اوسع اللغات الافريقية الوطنية انتشارا ، يخالفها الكثير جدا من المفردات العربية . بل انه يمكن القول ان قسما لا بأس به من التراث الافريقي مدون باللغة العربية . وثمة مخطوطات عربية كتبها رُعاء ورجال دين افارقة محفوظة في المعهد الاساسي لافريقيا السوداء (ايفان) بدار . والطرائق الصوفية الموجودة في آسيا العربية وافريقيا الشمالية ما يزال لها انصارها ومريدوها في افريقيا الغربية ، كالطريقة القادرية التي تأسست في بغداد في القرن الحادي عشر للميلاد ، والطريقة التيجانية التي أسسها احمد بن محمد ابن المختار التيجاني (١٧٣٧ الجزائر - ١٨١٥ م فاس) .

تداول الافارقة وما يزالون المؤلفات العربية الاساسية في التفسير (تفسير الجلالين للسيوطي ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م ، وتفسير عبد الله بن عمر البضاوي ، والحديث (الالفية للسيوطي ، وصحيح البخاري ٨١٠ - ٨٧٠ م ، وصحيح مسلم بن الحجاج ٨١٧ - ٨٦٥ م) ، والفقه ، والتصوف (مؤلفات الغزالي ١٠٥٩ - ١١١١ م) والنحو (الاجرومية ، الالفية) ، والادب والبيان (الجوهر المكنون لعبد الرحمن الاخضري الجزائري ، والمعلقات العشر ، وقصائد البوصيري) ، والعروض (الدائرة الشافية في العروض والقافية لعلي الخزرجي ١١٩٤ -

١٢٥٢ م ، وميزان الذهب لاحمد الهاشمي المصري) ، والمنطق (متن السلم لعبد الرحمن الاخضري) .

مقابل الاخذ الثقافي الذي استقبله الافارقة فقد اسهموا بدورهم في اغناء الثقافة العربية والحفاظ عليها ، فالادب الافريقي المتداول او المنشور انما هو وجه آخر للادب العربي حتى العصر الحديث سواء من حيث المواضيع التي تطرق اليها ، او من حيث الصياغة والاسلوب وبناء القصيدة الشعرية ، ولم يكن من الممكن ان نشاهد هذا النتاج الادبي الغزير في افريقيا باللغة العربية لولا تجذر الثقافات العربية في حياة المجتمعات الافريقية .

فمن حيث مواضيع الادب الافريقي باللغة العربية نثرا تطرق النتاج للمراسلة والسيرة والادعية ، والخطابة على المنابر ، كما شملت مواضيع الشعر الافريقي الوصف والدينح والهجاء والغزل والرثاء وحب الوطن وحكايات المنفى والمناظرات الشعرية والانطلاقات الصوفية والدعوة الى الجهاد والحض عليه ضد الاستعمار الاوروبي ، كما تشغل المدائح النبوية حيزا كبيرا من ديوان الشعر الافريقي .
واذا كان النتاج الافريقي باللغة العربية هو اغزر منه شعرا فان ذلك يعود الى انطباع الافريقي وحبه على الايقاع والموسيقى مما وفرته له اوزان الشعر العربي الغنائي .

ومن حيث تأثر النتاج الافريقي بفن الصياغة والاسلوب فقد غلب اللفظ على المعنى بحيث يمكن القول ان النتاج الشعري هو صورة اخرى عن الشعر العربي في عصور الانحطاط . اما من حيث بناء القصيدة الشعرية فقد اتخذ الشعراء الافارقة سبيلين احدهما سبيل القصيدة الجاهلية اذ ينتقلون بمواضيع القصيدة نفسها من النسب والتغزل الى الفخر بالنفس ، فالتواضع ، فمديح النبي العربي الكريم كما في قصيدة الشيخ احمد عيان سن التي نختار منها الابيات التالية :

مالي غزالي	لحظ الغزال	اخو الدلال	برج الخيال
رد السلام	لنا وقاما	بيدي ابتساما	مثل الهلال
لكن جفاني	لما رأني	في الحب عاني	بادي احتلال
لكن فؤادي	اصفى ودادي	بين العباد	خير الرجال
مالي المنار	بادي الفخار	مثل النهار	وقت الزوال
ذاك الرسول	البر الوصول	الهادي الجليل	عين الكمال
به اكتفيت	به احتميت	مما خشيت	من الرجال

وكما في قصيدة الحاج ماجور سيسه الاندري التي سار فيها على غرار قصيدة البردة المشهورة للبوصيري . وفيما يلي نقتطف ابيات منها :

ان جئت سلعا فصل عن ريم رامة هل
احبة ارخو يوم الوداع على
صدوا فلم يبق لي جلد ولا جلد
اشكو الهوى والهوى داء بليت به
قالوا تحن الى وصل فقلت لهم
عفت العيون فلا حوراء تخبيني
قالوا حديث هوى في الوصل زاحمنا

الى ان يقول :

يا ليلة اسفرت عن يوم مولده
فما التعرض في النظم البديع له
قرنت ما اكتسبت نفسي بفضلكم

بالبيان مذبذب عني او بذني سلم
خدي خطا بلا رق ولا قلم
والفصل يذوي لفقد البارد الشيم
لمدنفي لست ارجو البرء من سقم
ان كان جودوا به فالوصل من كرم
الا عيون ظباء البيان والعلم
الرزق بالحظ ليس الرزق بالقدم

ماذا جلبت من الخيرات والنعيم
وقد مدحت كريم الاصل والشيم
فكان في جنب ذاك الفضل كالعدم

السبيل الآخر الذي اتخذه الشعراء الافارقة في بناء القصيدة العربية هو
استخدام الطباق والمناظرة والتخمين فمن ذلك هذه الابيات للشاعر ابن الزبير
للسنغالي :

سما لك وعد ليك سامريني جمالك وعد مالك قابليني
وسوف اقول ويلك فاسمعيني الا يا وعد ويحك نبثيني
بذكر البان تهتان العيون

ومن جميل الشعر الافريقي ما تغنى بحب الوطن فمن ذلك هذه الابيات :

ان اغمدت حادثات الدهر بقراري فسوف اعمل اقلامي واسطاري
اني احب بلادا كن لي وطننا عصر الصبا وافديها بأخطاري
والشعر ما بعته بالبخس معتمدا لكن قصدت به ايقاظ انظار
يا موطننا عاش فيه الحر ذا نسب قد هاج ذكرك لي الاشواق كالنار
قل للعبدو مللنا من ولايتكم لا نرتضيك وصيا بين اعصار

وانه لمن الجدير بالذكر ان قسما من الادباء الافارقة قد بقي على اتصال
بالادب العربي الحديث ، وبالمشاكل التي تعاني منها البلاد العربية ، فمن ذلك هذه
الابيات من قصيدة للشاعر عامر بن ابراهيم اثر وفاة الاديب المعروف جبران
خليل جبران :

يا عين فابك على رمس لجبران
يا كاتبا ملهما من بين ذوي شمس
قدحت في الجهل قدحا لا شبيه به
فارق رقاد الذي قد عاش منتصفا
خليل جبران من أبناء لبنان
يا اشعر الناس نثرا بعض احبان
الا بما قلت في ظلم وطفيلان
ما فاح اذكى رياحين وعبدان

وهذه الابيات من قصيدة للشاعر المصطفى آن يرثي فيها الرئيس الراحل
هبد الناصر :

ما اعظم الهول الذي عمّ السورى
مات الجمال ونعته في عصره
والغرب اذ علم الجمال وانه
نصب العدا له وكان لقمعه
السد في اسوان اصدق شاهد
كم قائد قد زاره بمقره
دول السورى منكوسة الرايات
بطل السلام وقائد الثورات
حر الضمير وفارس الحلبات
ايضا وحاول ذلك مرات
ومصانع في اكبر الطاقات
مسترشدا في اخرج الاوقات .

ومن جميل الشعر السنغالي باللغة العربية هذه الدعوة للتعلم بالارض :

الى الارض اوبوا بالهنا وتقدموا
الا فابذروا الارض الكريمة واعمروا
ولا تجعلوا شعبا مذانبها دما
ولا تتركوها للاجانب فرصة
فحق لأوطان الفتى ان يصونها
لاصلاحها فهو المهم المقدم
منازلها ما شتم وتنعموا
فمن حقها ان لا يراق بها دم
فللحر رأي في المواطن احزم
ويبني فيها ما غدا يتقدم

وهذه الابيات في الغزل للشاعر السنغالي ابو النون :

فما بال دمع العين اصبغ جاريا
لقد نصبت هناء وذلك دأبها
وكم شادن كالبيان وقامة
وطيف خيال زارثي متذكرا
اذا ذكرت همد فيرتع باليا
حبائل شوق قد قطعن حباليا
اثار الاسى لما اتاني شاديا
فلما رآته العين ادبر نائيا

وهكذا يبدو مما سبق ان اوردناه تأثر الشعر الافريقي بالثقافة العربية لغة
وموضوعا ومبنى .

هوامش الفصل الاول

(١) YOUSSEPH MBARGANE GUISSÉ, Philosophie, Culture et Devenir Social en Afrique Noire. Les Nouvelles Editions Africaine, 1979, p. 184.

(٢) رينج ، بوتو ملوال مادوت . « التنوع الثقافي والوحدة القومية » ، محاضرة أقيمت في ندوة الخرطوم الأفريقية العربية للتحرر والتنمية (٧ - ١١ يناير ١٩٧٦) .

(٣) DUBERTRET, et WEULERSSE, Manuel de Géographie: La Péninsule Arabique, Beyrouth, 1940.

(٤) عوده ، د . عبد الملك ، سنوات الحسم في افريقيا (١٩٦٠ - ١٩٦٩) ، ١٩٦٩ ، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة . ص ٢٩ - ٣٠ .

(٥) أمين ، د . سمير ، التطور اللامتكافئ (دراسة في التشكيلات الاجتماعية للراسمالية المحيطية ، ترجمة د . برهان غليون ، اصدار دار الطليعة - بيروت ص ٤٢ .

(٦) سيسى ، كورتى ، « كيف امتد الاسلام وثقافته الى السنغال » ، مقال نشر في مجلة المسيرة السنغالية ، السنة الخامسة ١٩٧٦ ، العدد ٦٠ ص ٧ .

(Mensuel en Arabe du Ministère de l'Information de la République du SENEGAL).

وقد نقل ذلك بدوره عن « أزهار العروس » ، للامام السيوطي .

(٧) SENGOR, LEOPOLD SEDAR, (Président de la République du Sénégal). Les Fondements de l'Africanité, ou, Négritude et Arabisme.

(٨) سنغور ، ليوبولد ، سيدار (رئيس الجمهورية السنغالية) ، الانتخاب الى العرق العربي ، تأملات حول قضية الثقافة ، تعريب الدكتور نمر صباح ، مطبعة حائك وكمال ، الطبعة الاولى آذار ، ١٩٧٨ ، ص ٨ .

(٩) نفس المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(١٠) نفس المصدر السابق ، ص ٧١ .

- (١١) نفس المصدر السابق ، ص ٨٨ .
 (١٢) نفس المصدر السابق ، ص ٩١ .
 (١٣) مادوت ، بوتا ملوال ، « التنوع الثقافي والوحدة القومية في تجربة السودان » ، مقال نشر في مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٤ أبريل (نيسان) ١٩٧٦ .
 (١٤) بشير ، محمد عمر . « التنوع الثقافي والوحدة القومية في افريقيا » ، نفس المصدر السابق . ويمكن العودة بصدد هذا الموضوع ايضا الى :

FRANCIS MADING DENG, Relation Afro-Arabe, une base historique de Coopération, texte présenté au Colloque Afro-Arabe sur la Libération et le Développement tenu à KHARTOUM, SOUDAN, 7-11 Janvier 1976.

- (١٥) جامه ، بوبو (من النيجر) ، « اسلام الامس واليوم » ، محاضرة القيت في « الملتقى السادس للتعرف على الفكر الاسلامي » ، الجزائر من ٢٤ يوليو الى ١٠ اغسطس ١٩٧٢ ، منشورات وزارة التعليم الاصلية والشؤون الدينية ، المجلد الرابع ، ص ١٤٧ - ١٨٦ .

KI-ZERBO, JOSEPH, Histoire de l'Afrique Noire, Hatier, (١٦) Paris 1978, p. 103.

CARDAIRE, MARCEL. Contribution à l'Etude de l'Islam (١٧) Noir, IFAN, BAMAKO, 1949.

- (١٨) جامه بوبو ، نفس المصدر السابق .
 (١٩) جامه بوبو ، نفس المصدر السابق .
 (٢٠) حديث صحيح .
 (٢١) قرآن كريم ، سورة الشورى .
 (٢٢) KI-ZERBO. p. 147.
 (٢٣) نفس المصدر السابق .
 (٢٤) نفس المصدر السابق .

W. JULY, Rober, Histoire des Peuples d'Afrique, Tome II, (٢٥) Nouveaux Horizons, 1977, p. 46-64.

JAH, Omar, Sufism and the Nineteenth Century Move- (٢٦) ments in the Western Sudan, a case study of Al-Hajj'Umar Al-Futis, Philosophy of Jihad and it Sufi bases. Institute of Islamic Studies, Mc GILL University, Montréal, July 1973, theses for the degree of Doctor of Philosophy. p. 267.

(٢٧) كلامارا ، موسى ، « زهور البساتين في تاريخ السودان » ، مخطوطة باليد لم تطبع بعد موجودة في معهد ايفان التابع لجامعة دكاكار (السنغال) ، قسم المخطوطات الاسلامية .

W. JULY, Robert, Histoire des Peuples d'Afrique, Tome II, (٢٨) Nouveaux Horizons, E 200, 1977, p. 46-64.

(٢٩) نفس المصدر السابق .

(٣٠) نفس المصدر السابق .

(٣١) نفس المصدر السابق .

Afrique, (Mensuel International d'Information Politiques (٣٢) et Economiques, Dossier, qui gouverne en Afrique ? Dieu ou les Hommes, No. 26, Septembre 1979, p. 29-38.

(٣٣) نذكر على سبيل المثال المعاهدة الموقعة بين فرنسا وبين فوتو ديالو ، بتاريخ ٦ فبراير (شباط) ١٨٩٧ .

الفصل الثاني

عوامل التقارب الافريقي العربي في العصر الحديث :

١ - المعاناة من الاستعمار الاوروبي في القارة الافريقية والعالم العربي .

٢ - امتداد حركة التحرر الوطني الآسيوية الافريقية

٣ - انبثاق منظمة الوحدة الافريقية .

٤ - العلاقات بين اسرائيل وحكومة الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

١ - الاستعمار الأوروبي في القارة الأفريقية والعالم العربي

اقتسام أوروبا الغربية للقارة الأفريقية والعالم العربي :

نقلت الثورة الصناعية ، وما تلاها ، أوروبا الغربية من مرحلة النظام .قطاعي الى مرحلة النظام الرأسمالي . ولقد استتبع ذلك تنافس حاد بين الدول الأوروبية لاقتسام بلدان العالم ، ذلك ان كل احتكار رأسمالي يود البقاء في وجه المنافسات الاحتكارية اصبح بحاجة الى اسواق اقتصادية لتصريف منتجاته ، وليس هذا فحسب ، بل ذهبت القوانين الرأسمالية الى ابعد من ذلك ، اذ اخدت تبحث عن مصادر الطاقة المحتمل وجودها هنا وهناك ، مستعينة بوسائل التقدم العلمي والتكنيكي ، بحيث يصح القول « ان رأس المال النقدي يسعى بوجه عام الى الاستيلاء على اكبر قدر ممكن من الارض بكافة انواعها في جميع البلاد وبكافة الوسائل ، مراعيًا في ذلك المصادر الكامنة للمواد الخام ، وهو يخشى ان يتخلف في الصراع الضاري للحصول على البقية الباقية من الاراضي المستقلة ، او اعادة تقسيم الاراضي التي تم تقسيمها من قبل » .

واجتمعت ظروف تقسيم القارة الأفريقية بصورة حاسمة ما بين ١٨٧٠ و ١٨٨٠ ، بعد ان تبين قيمة واهمية مواردها ، سيما بعد ان تم اكتشاف الماس في « ترانستال » عام ١٨٦٧ ، والذهب في « راندا » ، والنحاس في « روديسيا » (١) . وكان مؤتمر برلين الذي انعقد ما بين ١٨٨٤ و ١٨٨٥ بمثابة عقد اتفاق بين انكلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال وبلجيكا ، على اقتسام القارة الأفريقية . ونصت المادة الرابعة والثلاثون من اتفاقية برلين على ان « تلتزم كل دولة من الدول الاطراف في هذه الاتفاقية ، في حالة قيامها بوضع يدها او تقرير حمايتها على اي اقليم في افريقيا بابلاغ ذلك الى الدول الاخرى الموقعة على هذه الاتفاقية » .

تم اقتسام خريطة القارة الأفريقية سياسيا ، وفقا لنفوذ الدول الأوروبية آنذاك ، فظفرت بريطانيا باكبر حصة ، اذ استولت على نيجيريا ، وكينيا ، واورغندية ،

وزنجبار ، وبيتسوانا ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، وزيمبابوي (روديسا) . وسيطر الفرنسيون على السودان الغربي ، وتشاد ، وداهومي ، وجابون ، وجزيرة مدغشقر ، وغزت المانيا اقليم توجو ، والكاميرون ، وافريقيا الشرقية . ووضع ليوبولد الثاني عام ١٩٠٨ الكونغو تحت الادارة البلجيكية . واصبح للبرتغال مستعمرتان ، وهما : انغولا ، وموزامبيق . وكانت اميركا قد سيطرت من قبل على ليبيريا عام ١٨٨٢ ، وفرنسا على السنغال منذ القرن السابع عشر . وهكذا فقد « كان اكتشاف الذهب والفضة في امريكا وابادة السكان البدائيين واستعبادهم في المناجم ، وبداية غزو اغتصاب جزر الهند الشرقية ، وتحويل افريقيا الى مصيدة لذوي الجلود السوداء بادرة اشراق عصر زاهر للنتاج الرأسمالي » (٢) .

وخلال نفس الحقبة الزمنية التي كانت فيها اوربا تبسط سيطرتها على القارة الافريقية كانت القوة الاستعمارية نفسها تقسم الارض العربية بقسميها الافريقي والآسيوي والتي تشمل انذاك افضل تركة من الحكم الاستعماري العثماني (الرجل المريض) ، فاستولت بريطانيا على مصر عام ١٨٨٢ ، واتبعت ذلك باحتلال السودان في اواخر القرن التاسع عشر بينما كانت فرنسا قد استولت على الجزائر منذ عام ١٨٣٠ وعلى تونس عام ١٨٨١ ، بينما تأخر احتلالها لمراكش حتى عام ١٩١٢ ، باستثناء شمالي مراكش الذي كان من نصيب اسبانيا . اما اسيا العربية فقد ادت اتفاقية بطرسبرج والتي اكدتها اتفاقية سايكس بيكو التي عقدت بين انكلترا وفرنسا وروسيا القيصريّة في سان بطرسبرج عام ١٩١٦ الى تفاهم هذه الدول الثلاثة على اقتسام اسيا العربية ، فأعطيت سوريا وجزء هام في جنوب الاناضول ، ومنطقة الموصل في شمال العراق لفرنسا ، واحتفظت انكلترا بمنطقة تمتد من جنوب سورية حتى العراق وتشتمل على بغداد والبصرة ، وتفصل بين المنطقة العربية والخليج العربي وتشتمل من الناحية الاخرى على حيفا وعكا ، واتفق على وضع القدس وما حولها منطقة دولية . وكان بلفور وزير خارجية بريطانيا ، قد اعطى عام ١٩١٧ وعدا برسالة رسمية موجهة الى اللورد روتشيلد زعيم الصهيونية العالمية ، بانشاء « وطن قومي لليهود في فلسطين » .

والواقع ان هذه الاحداث المتلاحقة في افريقيا والوطن العربي لم تكن لقيم على النحو المبسط الذي تم عرضه ، فالمانيا على سبيل المثال اعترفت بالحماية الفرنسية على مراكش اثر بحث « المسألة المراكشية » مقابل حصولها على تعويض من فرنسا في الكونغو ، وبريطانيا دعمت نفوذها في كينيا واوغندا وزنجبار مقابل اعتراف الاخيرة بحق المانيا في اراضي «تنجانيقا» ، وليوبولد الثاني قدم تعويضا كبيرا كبديل لسيطرته على الكونغو ، ووعد بلفور كان من نتائج انعقاد المؤتمر الصهيوني الاول في بال بسويسرا عام ١٨٩٧ ، والذي حدد هدف الصهيونية بأنه « خلق وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين يصونه القانون العام » .

ان ارض افريقيا لم تكن وحدها مجال مساومة لاسترضاء الدول الاوروبية بعضها مع البعض الآخر ، وانما دخلت الارض العربية ، بما فيها الممتدة في القارة الافريقية في حسابان الجميع ، ليصير توزيع الارضين العربية والافريقية بصورة مشتركة على نحو يرضي النفوذ الاوروبي الغربي بقواه المختلفة .

الاستيطان الاوروبي والصهيوني في افريقيا والعالم العربي :

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل تعداه الى هجرة الآلاف من المستوطنين الاوروبيين ، ففي كينيا بدأ الاستعمار الاستيطاني باقطاع اللورد ديلاير عام ١٩٠٢ مائة ألف فدان لمدة ٩٩ عاما ، بعد ان مهد لذلك باصدار قانون عام ١٩٠٢ الذي اعطى السلطات المحلية حق توزيع ما لا يزيد على مائة ألف فدان ، اما اكثر من ذلك فبقرار من حكومة لندن ، ورغم ان اللورد ديوفانشاير اصدر تصريحاً عام ١٩٢٣ يعترف فيه بأحقية الوطنيين في ارضهم ويقتصر عمل البريطانيين على العمل من اجل تقدمهم الى يوم يتسلمون ادارة بلادهم ، وذلك تحت ضغط ومقاومة الماوا التي قام الكيكويو فيها بالعبء الاكبر ٠٠٠ نقول رغم ذلك فان بريطانيا لم تلبث عام ١٩٤٥ ان سحبت هذا التصريح ، اذ لفت ما يسمى باتحاد الناضحين هادفة الى جعل كينيا ارضا للرجل الابيض .

وفي زيمبابوي (روديسيا الجنوبية) اعطيت التسهيلات المتعددة مبكرة لاستيطان البريطانيين منذ عام ١٩١٩ وصدر من اجل ذلك قانون الاستيطان عام ١٩٢٢ :

SETTLEMENT ACT EMPIRE الذي قضى ان تدفع الحكومة البريطانية ، نصف تكاليف هذا الاستقرار ، وفي عام ١٩٤٤ صدر قانون جديد ، اعطيت بمقتضاه تسهيلات جديدة لقدامى الموظفين .

اما في موزامبيق فقد صدر قانون ١٩١٨ الذي قضى بملكية الدولة للارض التي لا تعتبر من الملكيات الخاصة ، في حين ملك الاوروبيون اخصب الاراضي (منطقة الزيمبيزي) . وفي المستعمرات البرتغالية نص قانون ٩ ايار (مايو) ١٩٠١ على ان كل الاراضي التي لا تعتبر في ذلك الوقت ضمن الملكيات الخاصة ، هي اراضي برتغالية تمتلكها الدولة .

وفي عام ١٩٢٥ اعطي حق توطين البرتغاليين لشركة سكة حديد (بنجويلا) **(BENGUELA RAILWAY COMPANY)** فاقامت المساكن والقرى ، وجهزت لهم الحيوانات ووزعت لكل فرد ٢٥ فدانا على ان يدفع التكاليف خلال ١١ سنة ، وقد زادت هذه المساحة من ٢٥ فدانا الى سبعين فدانا عام ١٩٣٨ .

وعلى هذا النحو تم اصدار العديد من القوانين التي تمنح المستوطنين

الاوروبيين حق الملكية والعمل والاقامة على حساب اصحاب البلاد الاصليين في الكونغو ، وناميبيا (افريقيا الجنوبية الغربية) ، مما لا تزال القارة الافريقية تعاني منه بصورة خاصة في جنوب افريقيا .

ولم يكن الامر باحسن حالا مما هو عليه في المنطقة العربية ففي فلسطين كان الشعب الفلسطيني يعيش حياة هادئة مسالمة في بلد مزدهر حيث دخل الفرد الواحد يتجاوز (٣٠٠) جنيه استرليني ، والانتاج الزراعي يفيض بنسبة ١٥ ٪ عن حاجة الاستهلاك ، و ٨٤ ٪ من السكان يعرفون القراءة والكتابة ، و ٩٢ ٪ من الاطفال بين السابعة والرابعة عشرة يتعلمون في المدارس ، كما ان فلسطين كانت تأتي في الطليعة في مجال الخدمات الصحية ومن حيث وفرة عدد الاطباء بالنسبة لعدد السكان ، نقول : في هذا البلد المسالم تبرز صورة الاستيطان على شكل مأساة دامية ما تزال قائمة حتى يومنا هذا ، اذ ان الامر لم يقتصر على اقامة مستوطنين من جميع انحاء اوروبا على ارض فلسطين ، بل تعداه الى طرد وتشريد الفلسطينيين سكان البلاد الاصليين ، ففي حين كان عدد السكان اليهود عام ١٩٢٢ حسب تقرير حكومة فلسطين ٨٢٧٩ يهوديا من مجموع السكان البالغ ٧٥٢٥٤٨ مواطنين ، تناقص عدد السكان الفلسطينيين حتى اصبح (٢٥٩٠٠٠) نسمة عام ١٩٦٢ مقابل (٢٠٧٦٠٠٠) ، اي ان العرب الذين كانوا يشكلون ٩٠ ٪ من مجموع السكان عام ١٩٢٢ اصبحوا يشكلون نسبة ١١ ٪ فقط عام ١٩٦٢ .

لقد مهدت بريطانيا للاستعمار الاستيطاني في فلسطين ، اذ اصدرت مرسوم دستور فلسطين بتاريخ ١٤ آب (اغسطس) ١٩٢٢ الذي اعطى للمندوب السامي حقة رفض القوانين وحق التصرف في الاراضي وحق السجن والابعاد وحتى قبول الشكوى اذا كانت عن تقصير في تنفيذ صك الانتداب ، كما اعطى تعديل ١٩٣٣ للمندوب السامي البريطاني جميع الحقوق والصلاحيات التي كان الشرع الاسلامي يعطيها لخليفة المسلمين ، كما اصدرت بريطانيا قانون المهاجرة لاغراق فلسطين باليهود الصهيونيين والمشرع آنذاك هو بنوتش اليهودي الصهيوني ومدير المهاجرة هو خايمسون الصهيوني ايضا .

ولقد مهد ذلك لاسرائيل فيما بعد خطة اصدار المراسيم القاضية بالاستيطان الصهيوني في فلسطين وتنفيذها فاصدرت بتاريخ ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٨ ، تشريعا اجازت بموجبه الاستيلاء على املاك العرب التي خصصتها لغايات الامن والانشاء والتعمير . وفي عام ١٩٥٢ صدر « قانون استملاك الارض » ويستهدف استملاك الاراضي العربية تحت ستار الحاجة اليها وكان من نتيجة هذا هدم عشرات القرى والمنازل العربية في القرى الجديدة وحيفا ويافا وصفد وطبريا والرملة والمجدل وغيرها بحجة التنظيم والتحسين وشق الطرق الجديدة .

واصدت اسرائيل ايضا قانون املاك الغائب عام ١٩٥٠ ويقضي بأن يوضع تحت تصرف الحاكم الذي تعينه حكومة اسرائيل جميع الاملاك في الدولة وفي الاراضي التي تحتلها قوات اسرائيل والتي كان يملكها غائبون او كانت تحت اشرافهم او كانت محلا لسكنائهم ويحدد الغائب بكل صاحب ملك كان بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ من رعايا لبنان او مصر او سوريا او المملكة العربية السعودية او شرق الاردن او العراق او اليمن او انه كان في ذلك التاريخ مقيما باحدى تلك الدول او في اي قسم من فلسطين لايتبع دولة اسرائيل او انه كان يتمتع بالجنسية الفلسطينية وترك محل اقامته بها دون ان يحصل على اذن بذلك ، وكل شركة او جمعية يكون نصف اعضائها او نصف رأسمالها من الخارج تعتبر غائبة وتشمل كلمة الملك كل منقول او غير منقول والنقود وحقوق الملكية والموجودات الجارية ، وبموجب هذا القانون يحق للسلطات الاسرائيلية بيع املاك اللاجئين الذين نزحوا عن بلادهم ودفع ثمنها الى ادارة معينة في فلسطين المحتلة مهمتها توطين المهاجرين اليهود .

وفي عام ١٩٥٢ صدر قانون التصرف الذي نص على انه اذا لم يتصرف صاحب الملك بأرضه تصرفا فعلياً اي بنفسه وببيده وكانت الحكومة محتاجة اليها للاغراض الدفاعية او لاغراض التوطين ، فانها تصبح بأمر من وزير المالية ملكاً للدولة وتسجل باسم سلطة التعمير والانشاء ويكون قرار وزير المالية قاطعاً لا يخضع لمراقبة المحاكم . وهكذا فقد استولى المستوطنون الجدد على احدى عشر مدينة عربية هي يافا وحيفا وصفد واللد والرملة وطبريا وبيسان وسمح والمجدل وبئر سبع وشفا عمر ، فضلا عن الاحياء العربية في القرى الجديدة .

وفي تقرير للجنة التوفيق الدولية المعنية من الجمعية العمومية للأمم المتحدة قدمته لها عام ١٩٥١ ورد ان قيمة ممتلكات اللاجئين التي استولت عليها اسرائيل عام ١٩٤٧-١٩٤٨ تبلغ ٢١٠٦ مليون جنيه استرليني ، وورد في تقرير آخر :

« انه بالرغم من قرار التقسيم واحكام المادة (١٧) الفقرة (٢) من اعلان حقوق الانسان التي تحرم نزع ملكية اي فرد بطريق الاستبداد ، فقد قامت اسرائيل باجراءات وقوانين من شأنها تعزيز حق الحكومة في ان تتحكم وتفرض وتبيع ، وتسجل اسمها ، على اراضي اللاجئين العرب التي تقدر بأكثر من ٨٠ ٪ من مساحة اسرائيل الكلية وهذه القوانين هي قانون المناطق المهجورة عام ١٩٤٨ ، ولائحة الطوارئ عام ١٩٤٨ ، ولائحة املاك الغائبين عام ١٩٤٨ ، وقانون املاك الغائبين عام ١٩٥٠ ، وقانون نقل الملكية عام ١٩٥٠ .

ظاهرة الفصل والتمييز العنصري :

لم يقتصر النظام الرأسمالي على استعمار بلدان العالم ، والاستيطان في

بعضها ، وانما حول الانسان نفسه الى سلعة تباع وتشترى في « أسواق اقتصادية رائجة » ، في مرحلة غابت فيها عن طبيعة الانتاج الرأسمالي كل المعايير والقيم ، اذ برزت ظاهرة الفصل والتمييز العنصريين في كل من افريقيا وفلسطين .

ان التقرير الذي نشرته صحيفة الاوبزرفر في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٦١ بقلم الكابتن هنريك جلفاد يعطي فكرة عن الواقع الذي كان يعيشه الانجليون قبل الاستقلال « اذ كان ارباب العمل يسيئون معاملة العمال بكل وسيلة ، فالعقوبات البدنية واساليب العنف الجثماني والفكرة القائلة بأن الوطني مجرد (حيوان) محمل الاثقال وروح الابادة المتغلغلة في نفوس ارباب العمل ٠٠٠ كل هذه الوقائع هي المناخ الذي يعيش فيه العامل » . ويضيف التقرير ان هذه الحقائق « لا يمكن ادراكها تماما عن طريق التقارير او الاحصاءات الرسمية لان الارقام او الالفاظ صماء ساكنة . انها لا تصرخ ولا تتحدث عن الالم الذي يعذب الافريقيين ٠٠ ولا الدماء الغزيرة التي تسيل منهم ، وانما يتطلب الامر ان يتوجه المرء ليشاهد الاشياء بنفسه » .

اما مظاهر التمييز العنصري في « جمهورية جنوب افريقيا » فقد اخذت ابعادا بنفس البروز والفضاعة فالمادتان ٢٦ و ٤٤ من قانون عام ١٩٠٩ تقصران حق العضوية البريطانية على الرعوية البريطانية والانحدار من اصل اوروبي ، واصحاب البلاد الاصليون محرومون بحكم القانون والعرف من تولي اي مركز اداري حتى في الاحياء الافريقية الشعبية . وقانون عام ١٩٥٠ بشأن مقاومة الشيوعية منح وزير العدل سلطة اقضاء اي شخص من منطقته اذا اقتنع او قرر ان هذا الشخص يدافع عن او يشجع على تحقيق اي غرض من اغراض الشيوعية . وقانون الشرائع الوطنية عام ١٩٥٢ يبيع للحاكم العام ان يأمر باقصاء فرد او قبيلة بأسرها من محل الاقامة الدائم الى اي مكان آخر او منطقة اخرى وعدم العودة الا بعد فترة محدودة او لاجل غير مسمى . وعام ١٩٥٦ صدر قانون سمح للحاكم العام بالقبض على الافريقيين دون تحقيق او محاكمة واعتقالهم في اي وقت متى اقتضى « الصالح العام » ذلك ، كما صدر قانون التوفيق الصناعي الذي تحصر مواده ٤٥ و ٤٨ و ٥١ و ٧٩ الافريقيين من ممارسة الوسائل القانونية للصلح والتحكيم والتوفيق ٠٠٠ والى كل هذا اشار تقرير مكتب العمل الدولي في جنيف عام ١٩٦٤ .

تلكم القوانين العنصرية وغيرها الكثير مما يماثلها يتضح فيما قاله ج . ج . ستريدوم رئيس وزراء جنوب افريقيا عام ١٩٥٣ : « ان سياستنا هي انه يجب ان يحفظ الاوروبيون مركزهم وان يظلوا اسيادا في جنوب افريقيا ، فاذا طرحت فكرة « الهر تفولك » والمبدأ الذي يقول ان الرجل الابيض لا يستطيع ان يبقى سيدا اذا منحت الحقوق السياسية لغير الاوروبيين ، واذا منح غير الاوروبيين حتى التمثيل

السياسي وحق الانتخاب ، ٠٠٠ وقف الاوروبيون وغير الاوروبيين على قدم المساواة ، فكيف يستطيع الاوروبيون ان يبقوا اسيادا ؟ أنت ترى ان على الاوروبيين ان يحافظوا في كل المجالات على حقهم في حكم البلاد والابقاء عليها وطننا للرجل الابيض ، .

كانت القوانين والاجراءات الاستيطانية والعنصرية تشمل جميع مناطق نفوذ الدول الاستعمارية .

وفي فلسطين لم تكتف اسرائيل باصدار مجموعة من القوانين سبق ان اشرنا الى بعضها وانما عمدت الى اعتبار العرب الذين ظلوا في ديارهم مواطنين من الدرجة الثالثة بعد اليهود الشرقيين فمن الناحية السكنية اجبر العرب على الاقامة في مناطق خاصة اشبه بالمعازل الافريقية وبالجبوتو الذي كان يعيش فيه اليهود خلال الاضطهاد النازي لهم ، ولقد نشرت صحيفة كول هام الاسرائيلية (٢) مقالا ذكرت فيه ان السكان العرب يعيشون في جبوتو وان هذا الجبوتو أسوأ من الجبوتو الذي كان يعيش فيه اليهود في الخارج كما نشر الصحفي اليهودي « هل لهرمان » في مجلة كومنتري وهي مجلة تصدرها اللجنة الامريكية اليهودية معلومات خطيرة عن العرب في اسرائيل بعد ان زار عددا من المدن واجتمع بالعرب ودرس حالتهم في سنة ١٩٥٠ فقال ما يأتي :

« وللعرب في اسرائيل شكاوى عديدة لانهم يعيشون فيما يشبه الجبوتو في مناطق محرومة في يافا وغيرها من المدن العربية وفي فلسطين ثم ان قوانين السفر تمنع العرب من مزاحمة اليهود في الاعمال ويشكو الكثير من العرب انهم لا يسمح لهم بالاهتمام بمزارعهم وأراضيهم وانهم يقيمون في أماكن قاحلة وانهم يدفعون ضرائب أراض وعقارات لا يفيدون منها شيئا .

ومن الناحية الاقتصادية يواجه المزارعون العرب اجحافا شديدا في اسعار منتجاتهم الزراعية ، اذ تبتاع محاصيل الزراعة من التبغ وزيت الزيتون من الانتاج العربي بأسعار ارخص بكثير مما تبتاع نفس المحاصيل والانواع من الانتاج الاسرائيلي ، بل ان سعر الطن الواحد من الشعير العربي كان ٢٢ ليرة اسرائيلية في حين بيع الطن الواحد من الشعير الصهيوني خلال نفس العام ٤٨ - ١٩٤٩ بـ ٢٨ ليرة اسرائيلية ، وزيادة سعر الطن اليهودي الواحد على نفس كمية ونوعية الانتاج العربي من التبغ بلغت عام ١٩٤٩ سبعا وثلاثين ليرة اسرائيلية ووصلت الى ١٢٥٨ ليرة اسرائيلية عام ٦١ - ١٩٦٢ (٣) ، وبالنسبة للمحاصيل الزراعية للزيت بيعت قيمة الطن الواحد من الزيت انتاج عربي عام ٤٨ - ١٩٤٩ بـ ٧٠ ليرة بينما بيعت نفس الكمية من الانتاج اليهودي بـ (٩١٨) ليرة وبلغت

النسبة المئوية للزيادة اليهودية للطن الواحد ٤٧ر٤٠ ٪ عن سعر الطن الواحد من نفس النوع من الانتاج العربي .

ولا يختلف وضع العامل العربي عن الفلاح العربي في ظل المعاملة الاسرائيلية العنصرية ، ولقد وصف الكاتب اليهودي اهارون كوهن حالة العامل والموظف العربيين فقال (٤) : « ان العامل العربي الذي تمكن من الحصول على عمل في السنوات العشر الاولى من قيام اسرائيل انحصر عمله في الاشغال الصعبة التي لا يقوم بها العامل اليهودي كالعمل في المجاري والبناء واجور العمال العرب هنا منخفضة ولا ترقى الى اجور العمال اليهود مطلقا حتى ولو كان العامل العربي يقوم بالعمل نفسه الذي يقوم به العامل اليهودي وعمليا بقيت ابواب عمل كثيرة مغلقة في وجه العامل والموظف العربيين . والعامل العربي الذي تمكن من العمل المؤقت في حقل زراعي يهودي في مستعمرة بعيدة كان يطرد من عمله بحجة انه (عامل غير منتظم) وكلما زادت البطالة بين العمال العرب ، ازدادت المحاولة لزيادة تفاقمها . وذلك بالبحث عن العمال العرب الذين يعملون لدى اليهود وطردهم من عملهم بمساعدة الشرطة وكان اضطرار العامل العربي الى العمل بالخفاء ، والى القيام بالأعمال المتناهية بالشدة والرداءة سببا آخر لاضطهاده وفرض شروط العمل القاسية عليه ، » .

نخلص من ذلك الى القول ان انقطاع العلاقات الافريقية - العربية كان نتيجة لخضوع الامتداد الآسيوي - الافريقي للفتوز الاستعماري ، مما جعل هذه البلدان تقع تحت نفس الظروف السياسية والاقتصادية ، وتعيش نفس حالة الضياع والمعاناة .

٢ - امتداد حركة التحرر الوطني الآسيوية الافريقية

كان خضوع افريقيا والعالم العربي للاستعمار الاوروبي ، عاملا على بداية مرحلة من العلاقات النضالية بين الشعوب على الامتداد الآسيوي الافريقي ، واذا كانت الثورة الفرنسية وما حملته معها من مبادئ وقيم الديمقراطية والبورجوازية الغربية عن طريق حملة نابليون بونابرت الى مصر ، ومن ثم عن طريق حملة ابراهيم باشا ابن محمد علي باشا ، والى مصر آنذاك ، الى سورية وبلاد الشام ، قد مهد لنشر افكار الحرية والعدالة والمساواة ، نقول : اذا كان ذلك كذلك ، فان قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ قد قدم الاسهام التاريخي في انتشار حركة التحرر الوطني على الصعيد العالمي بصورة عامة ، والصعيد الآسيوي - الافريقي بصورة خاصة .

كشفت الثورة البلشفية اثر قيامها النقلاب عن اتفاقية سايكس بيكو ، وكافة الاتفاقيات السرية ، التي كانت روسيا القيصرية طرفا فيها مع الدول الاوروبية . وخلال شهر ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٢٠ انعقد في باكو ، عاصمة ازربيجان السوفياتية ، اول مؤتمر في التاريخ لشعوب الشرق ، حضره ممثلون عن عشرين شعبا من شعوب المستعمرات في آسيا وافريقيا ، وذلك لمناقشة الاهداف والوسائل التي يمكن استخدامها للنضال ضد الامبريالية والاستعمار ، وصياغة موقف موحد لحركة التحرر الوطني .

وبالاضافة الى ذلك اتسعت جغرافية النظام الاشتراكي ، وكان للقواء الاحزاب الاشتراكية على المستوى العالمي دور هام في التعريف بمشاكل البلدان المستعمرة ونضالها ، ودعم هذا النضال في سبيل الحرية والاستقلال .

كما ان قيام منظمة الامم المتحدة قد ساعد على اتخاذها منبرا لممثلي البلدان المستقلة بغية دراسة المشاكل الدولية ، وما يعترض حق الشعوب في تقرير مصيرها . ولقد كان موضوع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ من بين المواضيع التي استأثرت باهتمام مندوبي الدول الاعضاء بما في ذلك مندوب ليبيريا الذي قدم تقريرا الى وزارة الخارجية الامريكية عارض فيه قرار التقسيم ، وذكر ان من حق

كل شعب أن يقرر مصيره السياسي وأن يحافظ على وضع أراضيه وكيانه من أي اعتداء ، وأن مشكلة المشردين في أوروبا لا علاقة لها إطلاقا بإنشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين .

كما كان موضوع ناميبيا (جنوب غرب افريقية) الذي أدرج على جدول أعمال الجمعية العامة منذ نشوئها عام ١٩٤٦ من بين الأمور التي استأثرت باهتمام سورية والشعوب العربية وتأييدها في المحافل الدولية .

حظيت قضية النضال في افريقيا والعالم العربي باهتمام وافر من الدراسات والمناقشات ، وصدرت قرارات المؤتمرات الدولية غير الحكومية المتعاقبة ، بشأن ضرورة العمل على مساندة ودعم حركات التحرر الوطني . وكان لقاء الشعوب الآسيوية والافريقية ، من خلال مؤتمر الحياد الايجابي في باندونغ عام ١٩٥٥ ، وفي بريوني عام ١٩٥٦ ، ومؤتمر عدم الانحياز في بلغراد عام ١٩٦١ ، اسهاما في دفع حركة التحرر الوطني ، واعطائها بعدا سياسيا على المستوى الرسمي (الحكومي) الآسيوي الافريقي .

كانت المؤتمرات الشعبية الآسيوية الافريقية (٥) اسبق الى العمل من أجل حرية الانسان أيا كان انتماءه الوطني أو الجغرافي ، ووسيلة لاعادة ما انقطع من صلات سياسية ونضالية بين الشعوب الافريقية والعربية .

وبهذا الصدد فقد كان لقيام ثورة ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٥٢ دور مباشر في ايجاد علاقات نضالية بين الشعوب الافريقية والعربية ، سيما وأن الرئيس عبد الناصر قد اعتبر أن العمل ضمن الدائرة الافريقية يشكل إحدى مرتكزات العمل السياسي للثورة المصرية ، وإلى ذلك أشار في كتابه « فلسفة الثورة » اذ قال : « اننا لا نستطيع بحال من الاحوال ، حتى لو أردنا ذلك ، أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في أعماق افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الافريقيين . لا يمكننا أن نقف بمعزل لسبب هام واضح هو اننا افريقيون أنفسنا وستظل شعوب القارة تتطلع إلينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله ، ولن نستطيع بحال من الاحوال أن نتخلى عن مسؤوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء » .

وأنه لمن الجدير بالذكر أن قيام دولة الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨ على الامتداد الافريقي - الآسيوي قد عمل على توضيح مشاكل القارة الافريقية ومعاناتها أمام الآسيويين ، وهذا ما يتلمسه القارئ للادبيات والمحاضرات التي صدرت عن الأحزاب السياسية الوطنية والديمقراطية الثورية والاشتراكية العلمية في آسيا ، وإذا كان عدد السفارات الآسيوية في بلدان القارة الافريقية قد ازداد

بصورة ملحوظة بعد انفصال سورية عن مصر عام ١٩٦١ ، وذلك لسد الفراغ الذي أحدثه غياب سفارات الجمهورية العربية المتحدة كدولة وحدوية آسيوية افريقية فان ميثاق الجمهورية العربية المتحدة (مصر) عام ١٩٦٢ لم يتخل عن الايمان بدولة آسيوية - افريقية ، كما أنه ظل محافظا بنفس الوقت على الولاء للوحدة العربية ولافريقيا معا ، اذ ورد في الميثاق المذكور ما يلي :

« اذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة افريقية ويؤمن بتضامن آسيوي - افريقي » .

وخلال المؤتمر الذي انعقد في أديس أبابا عام ١٩٦٢ ، أوضح الرئيس عبد الناصر وحدة المصير الافريقي - العربي اذ قال : « ان جميع التقسيمات التقليدية التي حاول الاستعمار فرضها على القارة وتمزيقها الى شمال الصحراء وجنوب الصحراء . . . الى افريقيا بيضاء وسوداء وسمراء . . . الى افريقيا ناطقة بالفرنسية ، وأخرى ناطقة بالانكليزية قد انهارت جميعها ، وجرفتها الحقيقة الافريقية الأصلية . لم يبق على أرض افريقيا غير لغة واحدة هي لغة المصير المشترك مهما اختلفت أساليب التعبير » .

كما نص ميثاق جبهة التحرير الجزائرية على ان تحرير البلدان التي ما تزال مستعمرة في افريقيا هو شرط لحرية ووحدة ورقى القارة الافريقية » . وورد في نفس الميثاق أيضا ما يلي : « ان عملنا لمصلحة الوحدة الافريقية اختيار أساسي لأننا مقتنعون بأن استقلالنا وتطورنا مرتبط ارتباطا متينا بكل القارة الافريقية . كما أن كل البلاد الافريقية يهملها مباشرة نجاح ثورتنا . ان هذا الاشتراك في المصالح الذي هو مصدر ثراء متبادل يعزز الروابط الموجودة بالفعل » .

ولقد حددت الأسس العقائدية للثورة الجزائرية مهمة حزب جبهة التحرير الجزائرية في تحقيق الوحدة الافريقية كما في الوحدة العربية ، اذ ورد في نفس الميثاق ما يلي : « ان الوحدة بين بلاد متمايزة هي عمل ضخم يجب أن يطرح في اطار العقائدية السياسية والاقتصادية المشتركة والملائمة لمصالح الجماهير الشعبية . وفي المغرب العربي ، والعالم العربي ، كما في افريقيا تشكل المناورات التقسيمية التي تقوم بها الامبريالية والمصالح والخصائص الاقليمية ، العراقيل الرئيسية لتحقيق الوحدة حيث تحولها أحيانا الى شعار ديالوجي » .

« ان المهمة الرئيسية لحزبنا ، هي ان يساعد في المغرب العربي والعالم العربي وافريقيا على تقدير سليم للامكانيات الهائلة لانجاز الوحدة ، ويجب أن يتم هذا العمل في مستوى الحركات الطليعية والمنظمات الجماهيرية للتمكن من تحديد العراقيل التي يجب التغلب عليها تحديدا عيانا » .

« وفي مستوى الدول تشكل تنمية المبادلات ، ووضع المشاريع الاقتصادية المشتركة وسياسة خارجية منسجمة ، والتضامن الكامل في النضال ضد الامبريالية اهدافا منسجمة مع مصالح الشعوب وستساعد على قطع خطوة اكيدة في طريق الوحدة » .

كما ربط المرحوم الشفيح أحمد الشيخ سكرتير المجلس العام للنقابات السودانية خلال الكلمة التي ألقاها في ٢ حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٩ بين ضرورة مساندة ودعم الثورة العربية باعتبار السودان جزءا من الوطن العربي ، وثورته امتداد للثورة العربية ، وبين مساندة ودعم الثورة الافريقية باعتبار السودان جزءا من الوطن الافريقي » .

وبتفيس الوقت فقد أولى حزب البعث العربي الاشتراكي في آسية العربية موضوع اقامة علاقات وثيقة مع قوى التقدم والتحرر في افريقية أهمية خاصة، وتعاقبت مؤتمرات حزب البعث القومية منها والقطرية ، توصي بأهمية العمل المجدي ضمن مجموعة دول عدم الانحياز ، ودول العالم الثالث ، ولجان التضامن الاسيوي الافريقي ، ولجان تضامن القارات الثلاث ، وكذلك بأهمية توطيد العلاقات واللقاءات مع الاحزاب التقدمية والمنظمات الشعبية وحركات التحرر الوطني ، والحكومات التقدمية في افريقيا .

وتميزت سلسلة المباحثات التي جرت بين حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية وحزب البعث العربي الاشتراكي في أيار (مايو) ١٩٦٦ باهتمامها بقضية التحرير الوطني في افريقيا بالاضافة الى القضية الفلسطينية وتطوير العلاقات بين القطرين العربيين الجزائري والسوري ، اذ لاحظ الجانبان الجزائري والسوري محاولات الامبريالية والاستعمار لخلق جو من التوتر يسمح للاستعمارين باعادة سيطرتهم على هذه القارة واستغلالهم لثرواتها ، واتفقا على أن تدعيم منظمة الوحدة الافريقية وتطبيق ميثاقها وتعاون القوى التقدمية كفيل باحباط هذه المحاولات ودفع أخطار الاستعمار بشكليه القديم والجديد » .

وبالفعل فقد أقام حزب البعث العربي الاشتراكي صلات وثيقة مع المنظمات السياسية الافريقية ، سيما بعد وصوله الى السلطة في كل من سورية والعراق، وذلك بالاضافة الى الصلات المباشرة بين المنظمات النقابية والشعبية العربية ومثيلاتها في القارة الافريقية .

وعلى الصعيد الاسيوي ايضا ، نشأت حركة التحرير الوطني الفلسطينية منذ از وقف الشعب الفلسطيني في وجه الانتداب البريطاني ، وضد مشاريع الاستيطان الاولى في فلسطين . وكان خلق اسرائيل عام ١٩٤٨ عاملا في تمركز النضال الوطني العربي حول القضية الفلسطينية ضد الصهيونية وتوسعها الاستيطاني في

المنطقة • بل لقد أصبحت « الثورة الفلسطينية جزءا من حركة الثورة العربية المعاصرة ، وجزءا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العالمية ضد الامبريالية والصهيونية العالمية » ، وهذا بالتحديد ما تضمنه البيان الصادر عن القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية في عمان بتاريخ ١٩٧٠/٥/٦ •

تبلور الفكر الفلسطيني بصورة وثائقية واضحة من خلال برنامج العمل السياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية ، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني خلال دورته الثامنة ما بين الثامن والعشرين من شباط (فبراير) وحتى الخامس من شهر آذار (مارس) من عام ١٩٧١ ، اذ ورد في التعريف بطبيعة الثورة الفلسطينية أنها « حركة تحرر وطني ، وعلى ذلك فانها تتوافق مع استراتيجيتها وتكتيكها مع سائر حركات التحرر الوطني في العالم ، من حيث هي حركة كل الجماهير المناضلة ضد الاحتلال الاجنبي والمؤمنة بحتمية التحرير ، والمستعدة للانخراط في النضال من أجل تحقيقه ، وهذا يعني أن الشعب الفلسطيني بكل طبقاته وفئاته وسائر منظماته وجماعاته على اختلاف أفكارها ومبادئها مدعو الى الانخراط صفا واحدا متماسكا في ثورته الوطنية المسلحة » •

كما نلمس أيضا من خلال برنامج العمل السياسي والتنظيمي الآنف الذكر تبلور فكر الثورة الفلسطينية على الصعيد العالمي ، « فالامبريالية العالمية والصهيونية العالمية والاستعمار الصهيوني هم الأعداء الحقيقيون للشعب الفلسطيني ، وبما أنهم يمتدون كأخطبوط في مناطق عديدة من العالم ، ويستغلون قوى كثيرة ومتعددة ، فان على الثورة الفلسطينية أن توسع مجال تحالفاتها وعملها الى كل مكان في العالم ، وهذا يفرض عليها ، أي على الثورة الفلسطينية ، أن تقيم أوثق العلاقات مع القوى المناضلة ضد الامبريالية والاستعمار والاضطهاد والعرقية والاستغلال ، وأن تعبىء لمصلحتها كل قوى العدالة والتحرر والسلام في العالم » •

أما على الصعيد الافريقي ، فانه على الرغم من أن معظم البلدان الافريقية كانت ما تزال تزرع تحت وطأة الاستعمار الاوروبي خلال العدوان الثلاثي الاسرائيلي - البريطاني - الفرنسي ، على مصر اثر تأميم الرئيس عبد الناصر لقناة السويس عام ١٩٥٦ ، فقد وقفت الشعوب الافريقية وحركات التحرر الوطني الافريقية مع مصر ضد هذا العدوان ، حتى النواب السنغاليون في البرلمان الفرنسي رفضوا المشاركة في تأييد العدوان الثلاثي ، بل أدانوا فيما بعد تصرف دول العدوان •

والواقع أن حركات التحرر الوطني الافريقية ، قد ترابطت تدريجيا وتلقائيا بعضها مع البعض الآخر في جميع الاقسام الجغرافية للقارة الافريقية سيما خلال المؤتمرات الثلاثة لشعوب افريقيا اذ انعقد أول مؤتمر لجميع شعوب افريقيا في

أكرأ ما بين الخامس والثالث عشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، ضم ما يربو على ثلاثمائة مندوب ، يمثلون مائتي مليون افريقي ونيف ، أقاموا « مؤتمر جميع شعوب افريقيا بسكرتارية دائمة » ، واتخذوا مجموعة القرارات بشأن « الامبريالية والاستعمار » كرد على أوجه النشاط التي ينسقها الاستعماريون فيما بينهم « بتكوين ميثاق حربية واقتصادية مثل ميثاق حلف الأطلسي ، والسوق الأوروبية المشتركة ، ومنطقة التجارة الحرة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ، والهيئة المشتركة للصحراء بغية دعم أوجه النشاط الاستعماري في افريقيا وفي أمكنة أخرى » ، أما القرارات التي عقد المؤتمر العزم على تطبيقها فهي :

- ١ - أن يستنكر بشدة الاستعمار والامبريالية بأي شكل أو بأية صورة يمد بها في أجل هذين الشرين .
- ٢ - أنه يجب توقف استغلال الاستعماريين الأوروبيين للافريقيين فوراً .
- ٣ - أنه يجب أن يصير استعمال القوة البشرية الافريقية في اللعبة الشنيعة التي تمارسها السياسة الدولية الاستعمارية شيئاً عفا عليه الزمن .
- ٤ - أنه من الواجب على الدول الافريقية المستقلة أن تتبع في سياستها الدولية مبادئ تيسر وتعجل باستقلال وسيادة كل الأقاليم الافريقية والمستعمرة .
- ٥ - امتداد حقوق الانسان الأساسية ، حتى تشمل كل الرجال والنساء في افريقيا واحترام وصيانة حقوق الافريقيين الوطنيين في الاستقلال التام لأراضيهم .
- ٦ - منح حق التصويت العام لجميع الاشخاص البالغين في افريقيا دون مراعاة للعنصر أو للجنس .
- ٧ - أن تضمن الدول الافريقية المستقلة منح جميع حقوق الانسان الرئيسية وحق التصويت العام للبالغين لكل من يعيش داخل دولهم ، ضاربة بذلك مثلاً للدول الاستعمارية التي تتعسف وتتجاهل منح هذه الحقوق للافريقيين .
- ٨ - إقامة سكرتارية دائمة لمؤتمر جميع شعوب افريقيا لتنظيم المؤتمر على أساس ثابت .
- ٩ - أن تتكون من المؤتمر لجنة حقوق الانسان لفحص شكاوى التعدي على الحقوق الانسانية في أي جزء من افريقيا واتخاذ الخطوات المناسبة لضمان تمتع كل فرد بهذه الحقوق .
- ١٠ - أن يعلن مؤتمر جميع شعوب افريقيا في أكرأ مساندته التامة لجميع

المجاهدين في سبيل الحرية في افريقيا ، ولجميع أولئك الذين يلجأون لوسائل عدم العنف السلمية والعصيان المدني ، وكذلك لجميع أولئك الذين يضطرون للانتقام رداً على العنف للحصول على الاستقلال الوطني والحرية للشعب . وحيث يصير مثل هذا الانتقام ضرورياً فإن المؤتمر يستنكر كل القوانين التي تعتبر أولئك الذين يكافحون من أجل استقلالهم وحريتهم كمجرمين عاديين .

كما اتخذ نفس المؤتمر قرارات بشأن « الترخوم والحدود والاتحادات الفيدرالية » ، وأوصى بأنه « يجب على السكرتارية الدائمة أن تحت أية دولة افريقية مستقلة تقوم بالتجارة مع جنوب افريقيا أن توقع عقوبات اقتصادية ضد جنوب افريقيا كاحتجاج ضد التمييز العنصري الذي تمارسه الاقلية الاوروبية اذلالاً منها للأغلبية غير الاوروبية » . ويجب أن تتضمن تلك العقوبات مقاطعة بضائع جنوب افريقيا .

تلا ذلك انعقاد المؤتمر الثاني لجميع شعوب افريقيا في تونس ما بين ٢٥ - ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ ، الذي أعلن في « قراره العام » تأييده للتصريحات والقرارات التي اتخذت في المؤتمر الأول لشعوب افريقيا ، مما سبق أن أشرنا إليه . والشئ الذي يسترعي الانتباه بصورة خاصة خلال هذا المؤتمر هو القرار الاقتصادي والاجتماعي الذي أوصى الدول الافريقية المستقلة بما يلي:

- ١ - مضاعفة جهودها لتخليص دولها من الاعتماد الاقتصادي على الدول الاستعمارية .

- ٢ - رفض الدخول في أي عمل مع الدول الأجنبية قد يلحق الضرر بشكل مباشر أو غير مباشر بحركة ووحدة القارة الافريقية .

- ٣ - تنمية النظام التعاوني وتسخير الموارد الجوهرية لأقاليمهم لصالح الجماهير لضمان العدالة الاجتماعية ورفع مستوى معيشة شعوبهم .

- ٤ - النهوض بالتصنيع وتوجيه الجهود نحو الإصلاح الزراعي ، وإقامة الزراعة على الوسائل الحديثة لجعل الاقتصاد الافريقي مستقلاً .

- ٥ - تشجيع المشروعات المشتركة والشركات الدولية الافريقية لتحقيق أقصى ما يمكن من نتيجة في تنمية الموارد الافريقية لصالح الشعوب والسير في طريق الوحدة الافريقية .

- ٦ - ازالة الحواجز الجمركية بين الدول الافريقية المستقلة .

- ٧ - التحرر المتزايد للمبادلات التجارية وعقد اتفاقيات دفع متعددة الأطراف

بغية تنمية المبادلات الاقتصادية وما يتبع ذلك من اقامة سوق افريقية مشتركة ، وتكوين شركة افريقية للنقل (برا وبحرا وجوا) لتنمية المبادلات بين الدول الافريقية .

٨ - عقد اجتماعات منتظمة بين وزراء الاقتصاد والمالية بقصد تنسيق سياستهم الاقتصادية .

٩ - انشاء مصرف استثمار افريقي للنهوض بمشروعات التنمية .

١٠ - انشاء معهد افريقي لاجراء الأبحاث والتدريب على المهن المختلفة .

١١ - يقرر المؤتمر أن تصدر السكرتارية مجلة عامة للدراسات الاجتماعية والاقتصادية .

اتخذ مؤتمر تونس لجميع شعوب افريقيا قرارات أخرى بشأن الوحدة الافريقية ، وتأييدا للشعوب الافريقية في الجزائر ، وجنوب افريقيا ، والكمرون ، ودول « المجموعة الفرنسية » ، والكونغو ، ورواندا أورندي ، والمستعمرات البرتغالية ، وكينيا ، وتنجانيقا (تنزانيا حاليا) ، وناميبيا (جنوب غرب افريقيا)، والصومال .

اما المؤتمر الثالث لشعوب افريقيا فقد انعقد في القاهرة ما بين ٢٢ - ٣١ مارس (آذار) من عام ١٩٦١ ، حيث أكد التصريحات والقرارات التي سبق أن اتخذها مؤتمر شعوب افريقيا الأول والثاني . وما جدد خلال هذا المؤتمر ، أي المؤتمر الثالث ، هو كشف مظاهر الاستعمار الجديد في افريقيا ، من خلال القرار اندي اتخذته بهذا الصدد ، والذي يتمثل في :

١ - الحكومات التي يمثلها العملاء والانتخابات المزيفة التي تقوم على بعض زعماء العناصر الرجعية والساسة غير الشعبيين أو على العملاء الذين يتمتعون بمكانة مرموقة من المواطنين العاديين ، أو على العسكريين أو المدنيين الأجورين .

٢ - « اعادة تجميع الدول : سواء قبل الاستقلال أو بعده بواسطة قوة استعمارية وذلك في اتحادات فيدرالية أو مجموعات مرتبطة بهذه القوة الاستعمارية » .

٣ - « بلقنة الدول كتقسيم سياسي عن طريق خلق كيان مصطنع مثلما حدث في حالة كاتنجا وموريتانيا وأوغندا الخ » .

٤ - « السيطرة الاقتصادية التي توجد بها القوى الاستعمارية قبل الاستقلال ، واستمرار التعبئة الاقتصادية بعد الاعتراف رسميا بالسيادة القومية للبلاد » .

٥ - « ادماج الدول في كتل اقتصادية استعمارية تعمل على ابقاء التخلف في افريقيا » .

٦ - « تسليح دولة أجنبية اقتصادية بعد حصول البلاد على استقلالها » . وذلك عن طريق استثمار رؤوس أموال والقروض والمساعدات المالية أو الخبراء الفنيين ، طبقا لامتيازات غير متكافئة ، خصوصا تلك التي تمتد الى فترات طويلة » .

٧ - « الاعتماد المالي المباشر » . كما في حالة تلك الدول حديثة الاستقلال التي تبقى ماليا في أيدي القوة الاستعمارية وتحت سيطرتها المباشرة » .

٨ - القواعد العسكرية التي أحيانا ما تقام كمراكز أبحاث علمية أو مدارس للتدريب تقام اما قبل الاستقلال أو كشرط للاستقلال .

ذلك من جهة ، ومن جهة ثانية فقد طالب المؤتمر الهيئات العمالية ومنظمات الشباب والفلاحين والنساء بعقد مؤتمرات وخلق منظمات نقابية وشعبية موحدة لاتحادات نقابات العمال الافريقية ، والشباب ، والجمعيات النسائية ، واتحاد العمال الزراعيين . ودعا أي المؤتمر الثالث للشعوب الافريقية سكرتاريته العامة « لانشاء اتصالات وعقد مشاورات مستمرة مع أجهزة مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية لتحقيق اهدافها المشتركة » .

وبالفعل فقد تأسس الاتحاد الفيدرالي لجميع عمال افريقيا بموجب ميثاق الدار البيضاء ما بين ٥ - ٢١ ايار (مايو) ١٩٦١ ، الذي ورد في أدبياته « أن العمال في افريقيا صناعا وفلاحين مشغولون في جهاد لا هوادة فيه ضد الاستعمار القديم والاستعمار الجديد والامبريالية والاقطاع والرجعية ... وهم يكافحون جنبا الى جنب مع عمال العالم في جهادهم المشترك ضد كل صور الاستغلال البشري ، ومع ذلك فان ظروف جهادهم ظروف خاصة ، اذ على الرغم من أن الرأسمالية قد لعبت دورا قويا في تطور المجتمع الغربي ، فان الحال في دولنا على النقيض من ذلك ، اذ أن الانسان هو الذي يكون أثمن رأسمال من جميع رؤوس الاموال المستثمرة ، وعلى سواعده يتوقف الحاضر والمستقبل » .

ثم تقالت الاتحادات النقابية والشعبية استجابة لحاجات النضال الافريقي والعالمي .

وبالاضافة الى ذلك فقد شارك الأدباء الأفارقة في اغناء حركة التحرر الوطني ، وتضامن الشعوب الافريقية ، فالعودة الى النتاج الفكري الافريقي خلال الستينات تبرز أمامنا فكرة الدعوة الى لقاء يضم كل الأفارقة ايا كان لونهم أو انتماءهم الوطني أو لغتهم . يقول أركيل مفاهيلي (٦) : « انه بصرف النظر عن

درجة اللون واللغة والعقيدة الدينية ، وبصرف النظر عن الانتماء لوطن ما ، فإننا جميعا أشقاء ، أبناء قارة واحدة ، جميعنا أفريقيون ،

أما الكاتب القصصني واثيو نجو نجوجي (٧) فقد طالب خلال رئاسته للجنة الثقافية للمؤتمر الخامس للكتاب الأفرو - آسيويين بإنشاء دار نشر أفريقية - آسيوية تتولى ترجمة ونشر أعمال الكتاب المعاصرين في العالم الثالث ، وكذلك ترجمة ونشر أعمال مختارة من التراث الآسيوي والأفريقي .

كما حظيت الثورة الجزائرية قبل استقلال الجزائر وبعد الاستقلال باهتمام الأدباء الأفارقة ، فزيارة الشاعر دنيس بروتس (٨) على سبيل المثال للجزائر قد أثارت فيه ذكريات المقاومة الجزائرية وتصميم الشعب على نيل حريته رغم كل الويلات التي كان يتكبدتها أثناء الاحتلال الفرنسي ، مما حدا به على إصدار ديوانه « قصائد في الجزائر » نقرأ من بينها « الحي الشعبي » اذ يقول :

في القصبة ، في الحي الشعبي وحده

في دروبه الضيقة المنحدرة ذات الدرج

والمكتظة بالحوانيت والبيوت والممرات المتعرجة

حيث يمر السائر بالفضلات والأولاد الصغار

والمعائذ المتشبثات ، بالحياة

في القصبة ، في الحي الشعبي وحده

حيث المباني التي قصفتها الطائرات

لا تزال منبعجة البطون متهدمة الأركان

شاهدا صامتا يذكر بفظائع الفرنسيين في الجزائر

في القصبة ، في الحي الشعبي وحده

تجد القلب الصامد الرابط الجاش ، الصعب المسالك

القلب الصلب الذي لا يكسر

قلب المقاومة حق المقاومة .

وإذا كان الشاعر الطبيب أوغستينو نيتو (٩) قد خصن الأفارقة السود بجزء كبير من أشعاره ، فإنه لم يخل قط على أفريقية ككل ، ان لم نقل أنه غنى في قصيدة آلام الانسان وعذابات داعيا إياه الى تحقيق النصر كما في قصيدته

« الأمل المحب » التي نظمها بعيدا عن وطنه أنجولا .

سوف نذهب ، نعم ، يا حبي

سوف نذهب

عند عودتي

وقد تحطمت الأصفاة

سوف نطلق الحياة

لا راد لها من أسارها

في وحدة وثيقة ،

في أغاريد الطيور المبهورة ،

ان خطى الرجال العائدين

في ترانيم الأمطار

على الأراضي المولودة من جديد

خطى واثقة يخطوها رجال قد انعقد منهم العزم .

وبصورة مجملية يمكن القول ان امتداد حركة التحرر الوطني الآسيوي
الافريقي قد عمل على اقامة علاقات نضالية بين الشعوب الافريقية والعربية ،
وخلق من ثم المناخ الملائم للتقارب الافريقي العربي على كافة الأصعدة .

واذا كانت الاشتراكية العلمية قد شكلت الاساس التاريخي ، والحليف
المستمر ، كنظام سياسي واقتصادي في العالم ، لحركة التحرر الوطني ، فان
نشاطات هذه الحركة نفسها قد تمحورت خلال ثلاث دوائر اولها الدائرة العالمية
التي وضع اسسها مؤتمر باكو ١٩٢٠ ، الذي سبق ان اشرنا اليه ، ووضح
ادبياتها وفلسفتها مؤتمر باكو الثاني عام ١٩٧٠ على ضوء تطور النضال وحركة
التحرر الوطني في العالم ضد الامبريالية والاستعمار ، وتعتبر حركة عدم الانحياز
هي الاخرى رديفة لحركة التحرر الوطني على الصعيد العالمي ، وهنا تجدر
الاشارة الى الدور الفعال الذي لعبه الافارقة والعرب خلال هذه الحركة . فمن بين
المؤتمرات الستة التي عقدتها حتى الآن دول عدم الانحياز ، تم عقد مؤتمرين منهما
في بلدين افريقيين عربيين هما القاهرة حيث تم فيها عقد المؤتمر الثاني لدول عدم
الانحياز خلال تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ . والجزائر حيث تم فيها عقد
المؤتمر الرابع خلال ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣ . في حين عقد المؤتمر الثالث خلال
ايلول ١٩٧٠ في زامبيا (لوزاكا) احدي البلدان الافريقية ايضا ، والمؤتمر
الخامس خلال اب (اغسطس) ١٩٧٦ ، في كولومبيا . والمؤتمر الاخير في هافانا
كما تعتبر الاتحادات النقابية العمالية والمنظمات الشعبية على المستوى العالمي
افلاكا في الدائرة الاولى لحركة التحرر الوطني .

الدائرة الثانية التي تمحورت حولها حركة التحرر الوطني هي دائرة

التضامن الآسيوي الأفريقي ، وفيما يختص بأفريقيا والعالم العربي فإن موضوع العنصرية والتمييز العنصري قد كان أحد البنود الأساسية لجدول أعمال مؤتمرات الشعوب الآسيوية الأفريقية . وذلك نظرا للمعاناة القاسية والصعبة التي تعرض ، وما يزال ، يتعرض لها الامتداد الآسيوي الأفريقي من جراء الوجود الصهيوني في فلسطين ، وحكومة الأقلية العنصرية والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا .

ان هذا الموضوع بالذات يشكل الدائرة الثالثة التي تمحورت حولها حركة حركة التحرر الوطني في العالم العربي ، اذ أصبح مدى الالتزام بالقضية الفلسطينية معيارا للنضال والتحرر والتقدم بالنسبة لانتظمة الحكم السياسية والدستورية في العالم العربي ، كما أصبح مدى الاسهام في حركة النضال الأفريقي ضد العنصرية وحكومة جنوب أفريقيا ، هو الآخر معيارا للنضال والتحرر والتقدم بالنسبة لانتظمة الحكم السياسية والدستورية في افريقيا .

ان هذه الدوائر الثلاث لنشاطات حركة التحرر الوطني وامتدادها في جميع قارات العالم ، ليست بمعزل بعضها عن البعض الآخر ، بل بالعكس من ذلك ، فانه يمكن القول ان حركة التحرر الوطني في اية قارة ، او حيز سياسي جغرافي ، انما تستمد وجودها ونماءها من حركة التحرر الوطني في العالم ككل متماسك . فنضال فييتنام وكوبا ضد الامبريالية لم يكن نضالا آسيويا بالنسبة للاولى ، وامريكا لاتينيا بالنسبة للثانية ، بل كان نضالا فييتناميا ، ونضالا كوبيا ، تدعمه جميع شعوب العالم ، وحركات التحرر الوطني .

كما ان نضال الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية والعنصرية انما يشكل جزءا من نضال شعوب العالم ، بما فيها الشعوب العربية ، في سبيل الحرية وحق تقرير المصير ، تماما ، كما هو عليه الحال بالنسبة لنضال الشعوب الافريقية ضد العنصرية والتمييز العنصري .

ومن هنا يمكن ان نفهم التطور الذي لحق بأيديولوجية منظمة الامم المتحدة ، اذ بدأت منذ الستينات بأعطاء حروب التحرير مشروعية الكفاح ، واذا كانت هذه الايديولوجية قد ترسخت فيما بعد من خلال قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، وقرارات مجلس الامن ، فان ذلك يعود الى ترابط حركات التحرر الوطني فيما بينها ، واتساع جغرافية الانظمة الاشتراكية ، والديمقراطية الثورية ، والوطنية .

وما يهمنا ، بصورة خاصة ، بصدد موضوع العلاقات الافريقية العربية هو الاشارة الى هذا التفاعل بين قوى التقدم والتحرر في كل من افريقيا والعالم العربي . هذا التفاعل الذي اوجد صيغة مشتركة للنضال المشترك على الامتداد الآسيوي الأفريقي ضد الصهيونية والعنصرية .

٣ - انبثاق منظمة الوحدة الافريقية

ترجع الجذور الاولى للدعوة الى الوحدة الافريقية الى الزنوج الافريقيين ، خارج القارة الافريقية ، وذلك كرد فعل لسياسة الاضطهاد والتمييز العنصري في افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية ، اذ تزعم سلفتر ويليامز ، وهو محام من ترينيداد ، تزعم مؤتمر لندن عام ١٨٦٠ ، الذي طالب بحق المساواة ووضع حد لاضطهاد السود واستيطان اراضيهم في افريقيا ، ودعا جميع الاحرار ذوي الاصل الافريقي الى التجمع ضمانا لحقوقهم .

كانت مؤتمرات باريس عام ١٩١٩ ، فلندن عام ١٩٢١ ، فنيويورك عام ١٩٢٧ ، بمثابة مرحلة جديدة لفكرة الوحدة الافريقية ، او الجامعة الافريقية ، كما يسميها معظم الكتاب والمؤرخين ، اذ انتقلت فلسفة الوحدة الافريقية من البعد الافريقي الزنجي ، الى البعد الافريقي بكامل ابعاده ، حتى ان مؤتمر نيويورك الاخير اعلن الخروج من اطار الزنجية ، الى امكانية التحالف مع شعوب العالم الملونة ، وطلب نفس المؤتمر « تعاون الزنوج والمصريين والهنود والصينيين » في حركة عامة تحرر الجميع من الاستعمار والتفرقة العنصرية .

اقتترنت الدعوة الى الجامعة الافريقية لدى البعض بالدعوة الى الاشتراكية ايضا ، وكذلك بالتاكيد على دور افريقيا الشمالية في حركة التحرر الافريقي ، والجامعة الافريقية ، واذا كان الدكتور ديبوا (W. E. B. DUBOIS) احد كبار الدعاة الى الجامعة الافريقية ، لم يستطع عام ١٩٢٩ عقد مؤتمر للجامعة الافريقية في الى الجامعة الافريقية ، لم يستطع عام ١٩٢٩ عقد مؤتمر للجامعة الافريقية في تونس ، بسبب مقاومة فرنسا لذلك ، الا ان مجرد هذه المحاولة تعطينا فكرة عن التفكير الافريقي ، لدى البعض ، خلال تلك المرحلة .

ويمثل مؤتمر مانشستر لعام ١٩٤٥ على حد تعبير بعض المحاضرات الافريقية ، « انعطافا هاما في تاريخ الحركة الافريقية » ، ففي هذا المؤتمر سيطر المثقفون القادمون من المستعمرات مباشرة على المؤتمر ، جيلا شابا خفت عنده النزعات العنصرية واللونية ، وقويت قضية الاستقلال الكامل والوحدة الافريقية والتحرر العالمي . . . وليس مصادفة ان تظهر في هذا المؤتمر الدعوة الى

التنظيمات السياسية الوطنية التي تجمع المثقفين والعمال والفلاحين في جبهة واحدة ، كما ظهر في المؤتمر ترتيب شعارات العمل السياسي على النحو التالي : القومية ، الديمقراطية ، الاشتراكية ، وذلك في إطار الشعار الرئيسي : يا شعوب المستعمرات ... اتحدوا .

ازدادت اللقاءات الافريقية على المستويات الشعبية والرسمية نموا واتساعا ، تبعا لنمو حركة التحرر الوطني ، وازدياد عدد البلدان المستقلة في افريقيا . ولقد قسمت اجتهادات الرأي الدول الافريقية الى اتجاهين رئيسيين : احدهما يدعو الى الوحدة الافريقية الكاملة بحيث تتخلى الدول الافريقية المستقلة عن سيادتها الوطنية ، لسيادة الدولة الحدودية الجديدة . في حين تحتفظ كل منها بسيادتها المستقلة ، والثاني يدعو الى اقامة دولة اتحادية تعتمد على اللامركزية .

وقع اول ميثاق وحدوي في نطاق افريقيا الشمالية خلال ايار ١٩٤٥ بواسطة احزاب الاستقلال في تونس ومراكش ، وسمي بـ « الميثاق المغربي » الذي انضمت اليه هيئة التحرير الجزائرية عام ١٩٥٨ خلال مؤتمر عقد في طنجة ، ونص على ان تحقيق وحدة المغرب هو هدف الجميع ، وان الاتحاد الفدرالي هو افضل طريق لتحقيق الوحدة . وانه يجب ان يدعى مجلس استشاري مكون من المجالس الوطنية الثلاثة لبحث الامور الخاصة بالاتحاد الفدرالي والمصالح المشتركة اثناء فترة الانتقال . كما نص الاتفاق على وجوب امتناع الحكومات الثلاثة : المغربية ، والتونسية ، والجزائرية عن عقد اتفاقات دولية اساسية تتعلق بالسياسة الخارجية او الدفاع حتى تصبح الانظمة الفدرالية ذات فعالية .

لم يكتب للميثاق المغربي ان يوضع موضع التطبيق ، الا انه لا بأس من الاشارة الى ما قاله الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة آنذاك حول موضوع وحدة المغرب العربي ، اذ قال : (ان قصد الجامعة العربية ان تقترب بعضنا من بعض ، ومن الممكن ان تكون اداة للوحدة ، وكل شيء يتوقف على كيفية استخدامها ، ومقدار ما تتحلى به من صبر . اما فيما يتعلق بنا فسنستمر في القيام بالواجب الذي يواجهنا داخل اطر المغرب العربي . ونحن نحاول ان نضيق الهوة بين الآراء المختلفة ، ونتعاون مع الآخرين ، ونعمل معا من اجل افضل انواع الوحدة في نظرنا . وهذه الوحدة يمكن ان تكون وحدة صحيحة دائمة فقط في حالة تقبل الاطراف المعنية لها تقبلا حرا . هذا هو موقفنا فيما يتعلق بالعالم العربي ، وانا مقتنع ان جميع الدول العربية ترغب في سياسة من هذا النوع . وانا واثق ايضا ان الرجال المفكرين جميعا في الدول العربية ، وحتى كل الحكومات متحدة فيما يختص بهذا الموضوع .

كانت وحدة بلاد المغرب العربي مطروحة منذ ذلك الحين ايضا بين اوساط

المعارضة المغربية اذ كتب المهدي بن بركة الامين العام للاتحاد الوطني للقوى الشعبية في مراكش ، كتب آنذاك يقول : « هناك رغبة عامة في الوحدة ، في تونس ومراكش ، والجزائر ، وموريتانيا ، وحتى ليبيا ، ولذلك فمن المؤكد ان يتكون مغرب واحد في المستقبل ، وسيقرر شعبه فقط انظمته السياسية والاقتصادية .
انه لن يكون بعثا تاريخيا ومحاولا لاستعادة الامجاد الماضية : امبراطوريتي المرابطين والموحدين . انه سيتجه الى المستقبل شاعرا شعورا كاملا بتركته التاريخية ، والدور الذي يجب ان يقوم به في منطقة البحر الابيض المتوسط وفي القارة الافريقية .

اما في افريقيا الغربية ، فقد قامت بالفعل دولة اتحاد مالي في كانون الاول (ديسمبر) من عام ١٩٥٨ ، وكانت خاضعة للحماية الفرنسية ، وضمت كلا من السودان السنغالي (جمهورية مالي حاليا) ، والسنغال ، وفولتا العليا ، والنيجر . الا ان هذا الاتحاد لم يدم طويلا ، اذ انفصلت الدولتان الاخيرتان عنه في بداية عام ١٩٥٩ ، كما انفصل السودان في ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٦٠ ، معلنا استقلاله ، وانضم الى الامم المتحدة .

كما قام اتحاد غانا وغينيا عام ١٩٥٨ ايضا ، انضمت اليه جمهورية مالي بعد انفصالها عن الدولة الاتحادية السابقة ، وقد ترك هذا الاتحاد باب العضوية مفتوحا لكل الدول الافريقية المستقلة او الاتحادات الفدرالية التي تتمسك بالمبادئ التي يقوم عليها الاتحاد . وحفظ ، اي الاتحاد ، لكل عضو شخصيته وكيانه على ان تقرر الدول او الاتحادات الفدرالية الاعضاء فيما بينها ، القدر الذي ستتخلى عنه من سيادتها في سبيل المصلحة العليا للمجتمع الافريقي . وفي التصريح الصادر عن الدول الثلاث : غانا ، وغينيا ، ومالي ، بتاريخ ٢٤ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٦٠ استنكر رؤساء الدول الثلاثة اعادة التجمع الافريقي القائم على اساس من لغات دول الاستعمار ، واهابوا برؤساء الدول الافريقية ان يتخذوا بشأن الوحدة الافريقية مفهوما على مستوى اعلى واصح .

اما ميثاق « اتحاد الدول الافريقية » بين الدول الثلاثة فقد وقع في اكرا بتاريخ الاول من تموز (يوليو) ١٩٦١ مؤكدا تمسكه بقرارات مؤتمر الدار البيضاء . ولكن عمر هذا الاتحاد ، لم يدم هو الآخر طويلا .

وللمرة الاولى في التاريخ السياسي الحديث اجتمعت الدول الافريقية المستقلة في اكرا ، ما بين ١٥-٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٥٨ ، باستثناء حكومة جنوب افريقيا العنصرية . خمسة منها عربية هي : تونس ، وليبيا ، والسودان ، ومصر ، ومراكش . اما بقية الدول الافريقية فكانت : غانا ، وليبيريا ، واثيوبيا .
صدر عن هذا الاجتماع « البلاغ النهائي للمؤتمر » الذي اكد في ديباجته

الولاء لميثاق الأمم المتحدة ، ولبيان مؤتمر باندونغ ، كما أكد الوحدة والقضامن مع شعوب افريقيا المستقلة ، والصداقة مع جميع الشعوب .

اعقب ذلك التصريح المشترك الصادر عن حكومات ليبيريا ، وغانا ، وغينيا ، بتاريخ ١٩ يوليو (تموز) ١٩٥٩ في سانيكويلي (ليبيريا) والذي اقترح عقد مؤتمر خاص خلال عام ١٩٦٠ ، يضم جميع الدول الافريقية المستقلة ، وكذلك الدول الافريقية غير المستقلة ، التي حددت تواريخ لنيل استقلالها ، بغية وضع ميثاق يحقق الهدف النهائي الذي يرمي اليه الجميع وهو وحدة الدول الافريقية المستقلة .

مؤتمر الدول الافريقية المستقلة الثاني

عقد في اديس ابابا ما بين ١٥-٢٤ يونيو (حزيران) ١٩٦٠ ، بحضور اعضاء جدد ، بالاضافة الى اعضاء المؤتمر الاول وهم : حكومة الجزائر المؤقتة ، والكاميرون ، وغينيا ، ونيجيريا ، والصومال ، في حين لم تتمكن دولتا توغو والكونغو برازافيل من حضور هذا المؤتمر .

اتخذ مؤتمر الدول الافريقية المستقلة ، سالف الاشارة اليها ، عدة قرارات ، تكاد تكون هي نفسها ، فمن الناحية السياسية أكد ما سبق ان اتخذه المؤتمرات الافريقية الشعبية . ومن الجدير بالذكر الاشارة الى ان مؤتمر الدول الافريقية المستقلة الاول قد اعرّب في قراره المتعلق « بالسلام والامن العالميين واحترام ميثاق الأمم المتحدة واعادة توكيد مبادئ باندونغ » عن « شديد قلقه بالنسبة لمشكلة فلسطين التي تعتبر من العوامل التي تهدد السلام والامن العالميين » ، و « حث على ايجاد تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية ، تماما ، كما اعرّب ، اي نفس المؤتمر ، عن « شديد قلقه بالنسبة لمشكلة جنوب غرب افريقيا » .

وعلى الصعيد الاقتصادي أكد مؤتمر اديس ابابا ما سبق ان اتخذه مؤتمر اكرا في قراره الثامن الذي اوصى الدول المشتركة بانشاء لجنة للابحاث الاقتصادية تشكل من الخبراء لاستعراض الاحوال الاقتصادية ، ودراسة المشاكل الاقتصادية والفنية في دول افريقيا ، وكذلك اتخاذ التدابير التي من شأنها تنمية التبادل التجاري بين الدول الافريقية وتشجيعها ، والعمل على كل ما من شأنه تحقيق تعاون اقتصادي افريقي . وليس هذا فحسب ، بل اوصى مؤتمر اديس ابابا ايضا بانشاء منظمة يطلق عليها اسم « المجلس الافريقي للتعاون الاقتصادي » .

والواقع ان مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة قد تتابعت فيما بعد ، ولكن ما جد في الساحة الافريقية ، هو انقسام الدول الافريقية الى ثلاث مجموعات :

مجموعة برازافيل ، ومجموعة مؤتمر الدار البيضاء ، ومجموعة منروفا .
اجتمعت دول مجموعة برازافيل ، او ما يسمى ايضا بـ « اتحاد الدول
الافريقية ومدغشقر » في برازافيل ما بين ١٥-١٩ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٦٠ ،
وضمت كلا من : الكامبيرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الكونغو (برازافيل) ،
ساحل العاج ، داهومي ، جابون ، فولتا العليا ، مدغشقر ، موريتانيا ، النيجر ،
السنغال ، تشاد ، وقد هدفت هذه المجموعة الى انشاء كتلة من الدول الافريقية
الناطقة بالفرنسية ، وايدت استقلال موريتانيا ، وقيام وساطة في الكونغو معارضة
بذلك الزعيم الراحل لومومبا ، وطالبت فرنسا بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير
بالنسبة للجزائر .

اما مجموعة الدار والبيضاء فقد ضمت كلا من المغرب ، والجمهورية العربية
المتحدة (سوريا ومصر) ، وغانا ، ومالي ، وليبيا ، والحكومة المؤقتة للجمهورية
الجزائرية ، وسيلان (سيرى لانكا حاليا) ، وعقدت اجتماعاتها ما بين ٣-٧
يناير (كانون الثاني) ١٩٦١ ، حيث اصدرت « الميثاق الافريقي » الذي اكد في
ديباخته الايمان بمؤتمري الدول الافريقية المستقلة اللذين انعقدا في اكرام
١٩٥٨ ، واديس ابابا عام ١٩٦٠ ، واتخذت دول هذه المجموعة عدة قرارات
سياسية ايد من خلالها كل عمل « يقوم به المغرب في موريتانيا لاسترجاع حقوقه
المشروعة فيها » ، وطالب باطلاق سراح اعضاء البرلمان والحكومة الشرعية
لجمهورية الكونغو ، وتقديم كافة انواع الدعم للشعب الجزائري . والجدير بالذكر
ايضا ان المؤتمر اتخذ قرارا بشأن فلسطين ندد فيه باسرائيل ، « بوصفها اداة
في خدمة الاستعمار ليس فقط في الشرق الاوسط بل في افريقيا وآسيا » ، ودعا
« كافة الدول في افريقيا وآسيا الى مقاومة السياسة التي يستخدمها الاستعمار
في خلق قواعده » .

وقعت الدول الاعضاء البروتوكول الخاص بالميثاق الافريقي في اجتماع
لوزراء الخارجية ، عقد بالقاهرة خلال ايار (مايو) ١٩٦١ ، وذلك باستثناء
ليبيا ، ونص البند الاول منه على ان يجري التعاون بين اعضاء الميثاق عن طريق
لجان متعددة سياسية واقتصادية وثقافية ، وعن طريق قيادة عليا افريقية مشتركة
وهيئة اتصال ، كما ألحقت بيانات خاصة بالتوقيع على البروتوكول .

المجموعة الافريقية الثالثة هي مجموعة منروفا ، التي عقدت اجتماعاتها في
العاصمة الليبيرية ما بين ٨ - ١٢ ايار (مايو) ١٩٦١ وضمت مجموعة الدول
الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية ، واغلبية الدول الافريقية الناطقة باللغة
الانكليزية ، فمثلت هذه المجموعة بذلك اكبر تجمع افريقي ، اذ انها ضمت اعضاء
من مجموعة برازافيل ، ودولا اخرى من مجموعة الدار البيضاء كليبيا (١٠) .

يلخص المؤلف كولين ليجوم نتائج اعمال مؤتمر منروفا فيقول : (حمل ،

اي المؤتمر ، حملة عنيفة على المسائل التي تتعلق بمبادئ الاستعمار كالحملة التي تشنها منظمة جميع الشعوب الافريقية وتجمعات الجامعة الافريقية الاخرى المناضلة . ومع ذلك فلم يتخذ قرارا حاسما فيما يختص بالتجارب في الصحراء الكبرى ، وقد راعى قراره باستنكار التجارب الذرية عموما التاكيدات الفرنسية بأن التجارب الذرية في الصحراء سوف تتوقف . اما فيما يختص بالجزائر فقد اتخذ طريقا وسطا فاترا معبرا عن تمنياته الحسنة فيما يختص بالمفاوضات التي كانت على وشك ان تبدأ بين الجانبين . وايد فرض العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا . واعد بعد ثوار انجولا بالمعونة المادية . وعبر عن تأييده التام لحكومة الكونغو المركزية ، ولكنه استبعد من قراراته قرارا باستنكار اغتيال الزعيم لومومبا) .

ان كلا من مؤتمرات المجموعات الثلاث كان نتيجة لما سبقه من مؤتمرات ، كما ان المؤتمرات الافريقية اللاحقة التي شهدتها القارة الافريقية لم تتخذ طابع اللون واللغة او الثقافة ، وانما كانت نتيجة اعتبارات سياسية واقتصادية تملئها الظروف الداخلية والدولية لكل دولة من الدول الافريقية ، الا ان قاسما مشتركا كان يجمع بين جميع الافارقة ، سيما على صعيد المؤتمرات الشعبية الافريقية ، هو ضرورة التضامن والوحدة من اجل تثبيت الشخصية الافريقية ، وتأكيد وجودها الفعلي في ساحة السياسة الدولية لمواجهة السياسات الاستعمارية ، والممارسات العنصرية في القارة الافريقية .

انه لمن الجدير بالذكر ، ونحن بصدد الاشارة الى المحاولات الوحدوية التي قامت في القارة الافريقية ، ان نشير بنفس الوقت ، الى المحاولات الوحدوية التي تمت ايضا في العالم العربي خلال نفس الحقبة الزمنية من التاريخ السياسي الحديث ، فثمة دولة الجمهورية العربية المتحدة التي قامت عام ١٩٥٨ ، والدولة الاتحادية التي قامت خلال نفس العام بين المملكة الاردنية الهاشمية ، والمملكة العراقية آنذاك ، ثم الدولة الاتحادية ما بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية . بالاضافة الى ميثاق السابع عشر من نيسان (ابريل) ١٩٦٣ الذي وقعته كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العراقية ، دون ان يوضع موضع التطبيق الفعلي فيما بعد . وثمة ايضا دولة اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من سوريا ومصر وليبيا عام ١٩٧١ .

الا ان نتيجة المحاولات الوحدوية في العالم العربي كانت نفسها في القارة الافريقية ، لاسباب هي الاخرى داخلية ودولية مع فارق اساسي هو ان المحاولات والدول الوحدوية او الاتحادية التي قامت في العالم العربي كانت لاحقة لقيام منظمة جامعة الدول العربية ، باستثناء اول حكومة عربية قامت في دمشق عام

١٩٢٠ واستمرت لعدة اشهر ، في حين ان المواثيق والدول الوندوية او الاتحادية التي قامت في القارة الافريقية قد كانت سابقة لقيام منظمة افريقية تجمع شمل جميع الدول الافريقية المستقلة، واذا كانت قد اخفقت، فقد نجحت في تأسيس منظمة الوحدة الافريقية خلال مؤتمر اديس ابابا الذي دعت اليه اثيوبيا في ايار (مايو) عام ١٩٦٣ ، بعد ان كان وراء خارجية الدول الموقعة على ميثاق هذه المنظمة ، قد اتفقوا على انتهاء موقف كل من ميثاق الدار البيضاء ، ومنروفا .

حضر المؤتمر التأسيسي الذي اقر خلاله ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، رؤساء دول وحكومات واحد وثلاثين دولة افريقية مستقلة (١١) ، وبموجب الميثاق فان لهذه المنظمة جمعيتها العمومية من رؤساء الدول والحكومات الذين يجتمعون سنويا ، فضلا عن اجتماعات مجلس المنظمة الذي يتكون من الوزراء ، واجتماعات اللجان الفنية والمختصة . كما ان للمنظمة سكرتارياتها الدائمة التي تستقر في اديس ابابا ، ولجانا للوساطة والتوفيق والتحكيم . وبطبيعة الحال فان للمنظمة ميزانيتها التي تساهم فيها الدول الاعضاء كل بقدر معين على غرار سائر المنظمات الدولية .

بين ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية :

يمكن القول ان ميثاق الوحدة الافريقية ، يمثل اول لقاء بين الفكر العربي والفكر الزنجي ، في اطار تنظيمي رسمي واحد . فمن بين الاعضاء الاثنتين والثلاثين المؤسسين لمنظمة الوحدة الافريقية ثمة ثمانية دول افريقية تنتمي لجامعة الدول العربية .

ان هذا التشابه والتزاوج بين الفكرين العربي والزنجي يبدو واضحا من خلال ميثاق كل من جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الافريقية .
فمن حيث العضوية :

تضم منظمة الوحدة الافريقية دول القارة الافريقية ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة (المادة الاولى من ميثاق المنظمة) ، اما جامعة الدول العربية فتتألف من الدول المستقلة الموقعة على ميثاقها ، ولكل دولة عربية مستقلة الحق في ان تنضم الى الجامعة (المادة الاولى من ميثاق الجامعة) ، اما شكليات القبول والانضمام فهي نفسها فعلى نطاق منظمة الجامعة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام ان تقدم طلبا بذلك يودع لدى الامانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في اول اجتماع ينعقد بعد تقديم الطلب ، في حين جاءت المادة الثامنة والعشرون من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية اكثر تفصيلا من حيث شرح اجراءات القبول والانضمام اليها .

ومن حيث الاهداف :

تنحصر اهداف منظمة الوحدة الافريقية اولا فيما يلي :

(١) تقوية وحدة دول افريقيا وتضامنها .

- (ب) تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة افضل لشعوب افريقيا .
 - (ج) الدفاع عن سيادتها وسلامة اراضيها واستقلالها .
 - (د) القضاء على الاستعمار في جميع اشكاله من افريقيا .
 - (هـ) تشجيع التعاون الدولي ، آخذين بعين الاعتبار ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .
- ثانيا - ولتحقيق هذه الاهداف ، ينسق اعضاء المنظمة سياستهم العامة ويعملون على التوفيق بينها خاصة في الميادين التالية :

- (١) التعاون السياسي والدبلوماسي .
- (ب) التعاون الاقتصادي ، بما في ذلك النقل والواصلات .
- (ج) التعاون التربوي والثقافي .
- (د) التعاون الصحي والرعاية الصحية والتغذية .
- (هـ) التعاون في الدفاع والامن .
- (المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية) .

اما المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية فقد كانت تضمنت هي الأخرى نفس الأهداف مع اختلاف شكلي من حيث الصياغة ، والنص على مجالات التعاون فيما بين الدول الاعضاء للجامعة ، في حين اغفل ميثاق الجامعة العربية موضوع الإشارة الى ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وذلك يرجع الى ان ولادة منظمة الوحدة الافريقية قد جاء في حقبة ازداد خلالها دور الامم المتحدة في حل المشكلات الدولية ، الا ان منظمة جامعة الدول العربية لم تغفل لاحقا في سياستها الدولية العملية هذه المبادئ التي اشرنا اليها ، اذ قامت بتوثيق علاقاتها مع منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

ومن حيث الاسس التي يقوم عليها ميثاق الجامعة العربية فاننا نلاحظ بداية جيدة لاقرار مبدأ التعايش السلمي ، وان لم يكن قد اتي ، اي الميثاق ، على ذكر هذه العبارة ، فمهمة مجلس الجامعة العربية بالاضافة الى تحقيق اغراض الجامعة مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات « تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الامن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية » (المادة الثالثة من ميثاق الجامعة العربية) ،

ودول الجامعة العربية تتعاون فيما بينها على قدم المساواة : « ولا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين او اكثر من دول الجامعة ، فاذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة او سيادتها او سلامة اراضيها ولجا المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما . وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته . ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين اية دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها للتوفيق بينهما ، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء » .

(المادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية) .

وبالاضافة الى ذلك فقد نصت المادة الثامنة من ميثاق الجامعة العربية على ان تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي الى تغيير ذلك النظام فيها .

اما ميثاق منظمة الوحدة الافريقية فقد اقر هو الآخر مبدأ التعايش السلمي بصورة اكثر وضوحا وتفصيلا وذلك يعود الى امتداد الزمن ما بين تأسيس الجامعة العربية بعيد الحرب العالمية الثانية ، وبين قيام منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ ، اذ خرج العالم خلال هذه الفترة من دائرة الحرب الباردة ، واصبح مبدأ التعايش السلمي موضوع اقرار الجميع واحترامهم ، فديباجة ميثاق المنظمة التزمت بهذا المبدأ من خلال التزامها بما تضمنه ميثاق الامم المتحدة من مبادئ ، وبالاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وكذلك فان المادة الثانية التي حصرت اهداف المنظمة قد ضمنت فقرتها الخامسة « تشجيع التعاون الدولي » . اما المادة الثالثة من نفس الميثاق فقد نصت في فقراتها الاربع الاولى على ما يؤكد ايمانها بمبدأ التعايش السلمي ، وهذه الفقرات هي التالية :

- ١ - المساواة في السيادة بين جميع الدول الاعضاء .
- ٢ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء .
- ٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة اراضيها وحققها الثابت في كيانها المستقل .
- ٤ - التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض ، الوساطة ، التوفيق ، التحكيم .

كما تعهدت الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بموجب المادة التاسعة عشر من ميثاق المنظمة بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية ، وقررت تحقيقا لهذه الغاية انشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم .

يبدو التشابه ايضا بين ميثاقى جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية في البنية والهيكل التنظيمي فكل منهما مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات هو السلطة العليا ، ومجلس ، وثمة امانة عامة دائمة ، ولجان متخصصة لدراسة المواضيع المحالة اليها .

٤ - العلاقات بين اسرائيل وحكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا

اذا كانت اسرائيل قد تهيأت في منطقة من اهم مناطق العالم استراتيجية واكثرها غنى بالنفط الخام ، كامتداد للنفوذ الغربي ، وبصورة خاصة لنفوذ الولايات المتحدة الامريكية بعد الخمسينات ، فان حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا قد قدمت هي الاخرى نفسها كحصن امامي للنفوذ الغربي في القارة الافريقية . ومرد ذلك في الاساس هو ما ذكره اليهودي الامريكي البروفسور وليم مالبسون خلال حديثه لمراسلي الصحافة العالمية في القاهرة بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢ ، من ان دولة « الجيتو » الصهيونية ، اسرائيل ، لا تختلف في اساسها عن دولة جنوب افريقيا العنصرية ، او الاقلية العنصرية في روديسيا (زيمبابوي) .

وحسبنا هنا ان نذكر على سبيل المثال ان الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا لم تلتزم بحظر بيع السلاح لجنوب افريقيا الذي كان اقره مجلس الامن الدولي في قراره رقم ١٨١ و ١٨٢ لعام ١٩٦٣ ، وفي قراره رقم ١٩٠ لعام ١٩٦٤ ، وقراره رقم ٢٨٢ لعام ١٩٧٢ ، بل على العكس من ذلك فقد زادت الامكانيات التعبوية القتالية لحكومة الاقلية العنصرية بفضل تدفق الاسلحة اليها من الدول الغربية الثلاث الكبرى بالدرجة الاولى ، في حين استخدمت هذه الدول الفيتو لمصلحة حكومة جنوب افريقيا مرتين ، اولاهما في نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ١٩٧٤ لمنع طردها من الامم المتحدة بسبب سياستها العنصرية . والثانية في يونيو (حزيران) ١٩٧٥ لمنع فرض تدابير قوية ضدها بسبب استمرار احتلالها لناميبيا .

اما اسرائيل فلم تدخر جهدا في تطوير وتمتين علاقاتها مع الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا ، بل على الاصح في التحالف معها في مختلف الميادين والمجالات سواء عن طريق الجالية اليهودية المقيمة في جنوب افريقيا والتي يزيد عددها على المائة الف نسمة ، ام بصورة مباشرة بين الدولتين .

فالى صمت الجالية اليهودية المقيمة يعود بعض الفضل في تدعيم سياسة الفصل العنصري * (الابارتهايد) التي أعلنها الحزب الوطني في جنوب افريقيا عام ١٩٤٨ ، وما أعلنه الحاخام M. C. WELLER في تموز (يوليو) عام ١٩٥٣ من « ان اليهود كجماعة يعيشون في جنوب افريقيا قرروا عدم التورط في المسألة الوطنية لانهم منشغلون بمشكلة تخصهم في ارض اخرى » ، يفسر الصلات الوثيقة والدور الذي لعبه اليهود الصهيونيون المقيمون في جنوب افريقيا في تدعيم العلاقات بينها وبين اسرائيل .

ولعل اوضح صورة عن عمق هذه العلاقات وتطورها بشكل يتناسب طرذا مع العزلة التامة التي تعانيها حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، هو ما ورد في التقرير الذي قدمته اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة ضد سياسة الفصل العنصري بشأن العلاقات بين النظامين العنصريين في كل من اسرائيل وجنوب افريقيا .

فعلى الصعيد العسكري :

يشير التقرير سالف الذكر الى ان التعاون العسكري بين جنوب افريقيا واسرائيل بدأ قبيل اعلان الدولة الاسرائيلية اذ اشترك عدة مئات من المتطوعين من جنوب افريقيا الى جانب الصهاينة بعد تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، كما بعثت الدولة اياها الاغذية والادوية واعتدة اخرى الى الصهاينة خلال حرب عام ١٩٤٨ ، واول طيار سقط من بين القوات الجوية الاسرائيلية كان احد المتطوعين من جنوب افريقيا ، كما قتل طيارون آخرون من جنوب افريقيا عندما كانوا يحاربون الى جانب اسرائيل .

★ سياسة الفصل العنصري ، او العزل العنصري (APARTREID) : وتطبق بصورة جزئية حيث يحدد لكل عنصر مناطق خاصة للاقامة كما قد تطبق بصورة كلية حين يحدد لكل عنصر انواع معينة من العمل والتجارة والوظائف والاجور ، بالإضافة الى تحديد مناطق خاصة لكل عنصر يقيم فيها وهو تحديد يستند الى اعتماد الاقلية الحاكمة في تطبيقه على استخدام سلطتها السياسية والاقتصادية متذرة في ذلك بأن هذا الاسلوب من العزل او الفصل الكلي امر ضروري لتحقيق السلام وتقليل الصدام بين العناصر المختلفة حضاريا ولغويا ودينيا . وهذا النوع الاخير هو المطبق في جنوب افريقية ، ويعد أكثر انواع التفرقة العنصرية تطرفا . ويشكل المحور الاساسي الذي يستند عليه النظام العنصري الحاكم في جنوب افريقية سواء بالنسبة لسياسته الداخلية ام بالنسبة لسياسته الخارجية .

يضيف تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في معرض حديثه عن التعاون العسكري « الاسرائيلي - الجنوب الافريقي ان العلاقات العسكرية بين الدولتين قد ازدادت متانة اثناء وبعد عام ١٩٦٧ سيما بالنسبة لغض النظر عن الرقابة المطبقة في جنوب افريقيا على تحويل الارصدة ، حتى ان مجموع المبالغ المحولة الى اسرائيل بلغت اكثر من ٢١ مليون راند (الوحدة النقدية لافريقيا الجنوبية) .

وقام المتطوعون اليهود من جنوب افريقية بالعمل في الادارات العسكرية محل الموظفين الاسرائيليين الذين التحقوا بحرب عام ١٩٦٧ . ان هذا يفسر ما قاله راباجا جلوم رئيس المنظمة الصهيونية العالمية للنساء بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٥ من ان « جنوب افريقيا اصبحت تتمتع بمكانة ممتازة لدى الدوائر الصهيونية العالمية لما قدمته من المساعدات المادية والمتطوعين في حرب الشرق الاوسط » .

وكان دعم جنوب افريقيا لاسرائيل خلال حرب تشرين ١٩٧٣ اكثر خطورة ، اذ يمثل قفزة متطورة في العلاقات بين البلدين ، اذ سهلت الاولى التحويل الفوري لجميع الارصدة المجموعة لصالح اسرائيل من اليهود والبيض . كما قام العديد من المتطوعين خلال وبعد حرب تشرين في الاشتراك بالمعارك الحربية ضد العرب وتحمل المسؤوليات الاخرى .

وبالمقابل يكشف تقرير اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة عن المساعدات العسكرية التي تقدمها اسرائيل الى دولة النظام العنصري في جنوب افريقيا ، فيذكر ان الدولة الاولى تقدم للثانية ادوات حربية في مجال التكوين والتدريب لمجابهة الثورات الوطنية المسلحة التي يقوم بها الافارقة . وان الثانية قد حصلت في بداية الستينات من احدى المؤسسات البلجيكية على ترخيص بانتاج رشاش « عوزي » ذي التصميم الاسرائيلي ، وانه هو اليوم من المعدات الدائمة في جيش الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا . كل ذلك بالاضافة الى الطائرات العسكرية والسفن الحربية وغيرها من الاعتدة الحربية التي قدمتها اسرائيل لحكومة جنوب افريقيا .

والاخطر من هذا كله ان اسرائيل ، حسبما يشير التقرير المذكور ، قد وضعت خبرتها العسكرية تحت تصرف حكومة الاقلية العنصرية بغية تدريبها على كيفية مقاومة الثورات المسلحة ، واستعمال احدث الاسلحة ذات الكثافة القتالة العالية . وهذا ما يكشف عنه قيام بعثة عسكرية جنوبية افريقية عام ١٩٦٧ لزيارة اسرائيل بغية دراسة الحرب الخاطفة التي شنتها اسرائيل ضد العرب خلال حرب الايام الستة .

وفي المقال الذي نشرته مجلة « القوات المسلحة » الامريكية بعدها الصادر في تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٧ اشار الكاتب انتوني كوردسمان الى

الخطر الهائل الناجم عن امتلاك اسرائيل وجنوبي افريقيا وتطويرهما للأسلحة النووية وعن التعاون الوثيق بينهما في هذا المجال وعما قيل من ان الأسلحة التي كان نظام بريتوريا العنصري يزعم تجربتها في القارة الافريقية هي أسلحة اسرائيلية .

وعلى الصعيد الاقتصادي :

يذكر نفس التقرير الذي قدمته اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة ان المبادرات التجارية بين اسرائيل وجنوب افريقيا قد تطورت بسرعة خلال السنوات الاخيرة ، وخاصة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، وتضاعفت عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ تقريبا .

ويبين الجدول التالي ادناه حجم المبادلات التجارية بين الدولتين العنصريتين اسرائيل وجنوب افريقيا ، ما يبين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٤ ، مقدرا بالدولارات الامريكية .

الواردات الاسرائيلية من جنوب افريقيا	المصادر الاسرائيلية الى جنوب افريقيا	العام
٤ر٣	٢ر٧	١٩٦٥
٤ر٥	٢ر٣	١٩٦٦
٣ر٤	٤	١٩٦٧
٥ر٢	٥ر٧	١٩٦٨
٥ر٨	٨ر٢	١٩٦٩
١٠ر٢	١٠ر٧	١٩٧٠
٨ر١	٩ر٤	١٩٧١
١١ر٦	٨ر٨	١٩٧٢
٣٤ر٣	١٢	١٩٧٣
٤٣ر١	٢٨ر٧	١٩٧٤

ان مستوردات جنوب افريقيا الرئيسية من اسرائيل خلال عام ١٩٧٤ هي المنتجات الكيماوية والمنسوجات والمواد المطاطية والصيدلانية والآلات الالكترونية والاجهزة . ومقابل ذلك فان الاسمنت والفولاذ والاشخاب غير المصنعة والسكر تمثل ما تصدره جنوب افريقيا الى اسرائيل بصورة رئيسية . هذا بالاضافة الى الماس الخام الذي يعتبر في طليعة المنتجات التي تستوردها اسرائيل من جنوب

افريقيا . الا ان هذه المادة لا ترد في لائحة التبادل التجاري بين الدولتين لان بيعها يتم بواسطة مركز منظمة سلنغ (C.S.O.) التي تتخذ مقرها في لندن وتمثل فصيلة من بيرس (BEERS) . واسرائيل هي احد اهم مراكز صقل الماس في العالم اذ تشتري قرابة نصف الماس الخام الذي يرد منظمة سلنغ بمبلغ يزيد على مائة مليون دولار سنويا .

يضيف التقرير الخاص للامم المتحدة ان عدة مؤسسات قد انشئت بهدف تطوير التجارة بين كل من اسرائيل وجنوب افريقيا بعد حرب عام ١٩٦٧ . كما انشئت جامعة الصداقة في كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٦٨ بعضوية كبار رجال السياسة والمستشارين المحليين ورجل الاعمال بغية القيام بأي عمل من شأنه زيادة حجم المبادلات التجارية وتطوير العلاقات بين البلدين . هذا بالاضافة الى مؤسسة جنوب افريقيا ، والمؤسسة التجارية الاسرائيلية - الجنوب الافريقية التي انشئت هي الاخرى عام ١٩٦٨ . وخلال السنوات التالية تم توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية والمصرفية نتجت عام ١٩٧٤ بانشاء الغرفة التجارية الاسرائيلية لجنوب افريقيا في كل من المدينتين تل ابيب وجوهانسبورغ ، في حين وصف الوزير الاسرائيلي للتجارة والصناعة جنوب افريقيا عام ١٩٧٥ بأنها « شريكة تجارية ممتازة » .

اما على الصعيد الدبلوماسي :

ففي حين شجبت منظمة الوحدة الافريقية سياسة الحوار مع جنوب افريقيا ، وفي حين قطعت الدول الافريقية المستقلة علاقاتها مع اسرائيل ، رفعت الاخيرة وحكومة جنوب افريقيا درجة التمثيل الدبلوماسي بينهما الى مستوى السفارة عام ١٩٧٥ ، وقدم اول سفير لها في اسرائيل اوراق اعتماده في شباط (فبراير) من عام ١٩٧٦ .

والواقع ان العلاقات بين الدولتين العنصريتين اسرائيل وجنوب افريقيا قد شملت النواحي الثقافية والاجتماعية والعلمية والفنية مما اشار اليه ايضا تقرير اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة والذي استقينا منه معلوماتنا .

وهذا ما يفسره استنكار وادانة الجمعية العامة للامم المتحدة لكلا النظامين ، فخلال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة لعام ١٩٧٧ ، على سبيل المثال لا الحصر ، تبنت الجمعية العامة خمسة عشر قرارا بشأن سياسة

الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، تناول القرار الرابع منها الذي صدر تحت الرقم ١٥/٢٢ (د) بأكثرية ٨٨ صوتا ضد ١٨ وامتناع ٢٠ عضوا عن التصويت ، تناول موضوع العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقية حيث أدان القرار المذكور في فقرته الاولى من جديد وبشدة اسرائيل من اجل تعاونها المستمر والمطرد مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، كما طلب في فقرته الثانية من اسرائيل ان تتوقف عن هذا التعاون وخصوصا ان تتوقف عن اي تعاون في الميادين النووية والعسكرية . اما الفقرة الثالثة من القرار المذكور فقد طلبت من اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصري ان تبقي الموضوع موضع اهتمامها وان تقدم عنه تقريراً الى الجمعية العامة ومجلس الامن في الوقت المناسب .

هوامش الفصل الثاني

(١) Henri, BRUNSCHWIG, Le Partage de l'Afrique Noire, Question d'Histoire, Flammarion, 1971.

(٢) كول همام ، العدد الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢١ .

(٣) العرب في اسرائيل ، صبري جريس ، وقد نقل هذه الاحصائيات عن الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل سنة ١٩٦٢ صفحة ١٢٤ - ٢٢٧ و صفحة ٢٤٠ - ٢٤٣ .

(٤) كتاب « اسرائيل والعالم العربي » تأليف هارون كوهن ١٩٦٤ ص ٥٣٠ .

(٥) اهم المؤتمرات الدولية غير الحكومية التي عقدت في الستينات على الامتداد الآسيوي الافريقي وهي :

- المؤتمر الاول لتضامن الشعوب الأفرو آسيوية (القاهرة ٢٦ كانون الاول ديسمبر ١٩٥٧ - كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨) .

- مؤتمر الشباب الافريقي - الآسيوي (القاهرة ٢ - ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٨) .
- المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الأفرو - آسيوية (كوناكري ١١ - ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٠) .

- مؤتمر تضامن المرأة الافريقي - الآسيوي (١٤ - ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١) .

- المكتب الدائم للكتاب الأفرو - آسيويين (طوكيو ٢٧ - ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦١) .
- المؤتمر الثاني للكتاب الأفرو - آسيويين (القاهرة ١٢ - ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٢) .

- مؤتمر الحقوقيين الأفرو - آسيويين (كوناكري ١٥ - ٢٠ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٦٢) .

- المؤتمر الثالث لتضامن الشعوب الأفرو - آسيوية (تقزانبا ٤ - ١١ شباط (فبراير) ١٩٦٣) .

- مؤتمر الصحفيين الأفرو - آسيويين (جاكرتا ٢٤ - ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٣) .
- المؤتمر الثاني للامانة العامة لاتحاد الصحفيين الأفرو - آسيويين (٣٠ تشرين الثاني - ١ كانون الاول ١٩٦٣) .

- المؤتمر الثالث للامانة العامة لاتحاد الصحفيين الأفرو - آسيويين (باندونج ٧- ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤) .
- المؤتمر الرابع لتضامن الشعوب الأفرو - آسيوية (غانا ١٦ - ١٩ ايار (مايو) ١٩٦٥) .
- المؤتمر الاول للتضامن بين شعوب القارات الثلاث (هافانا ٢ - ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦) .
- اجتماع الامانة العامة لجمعية الصحفيين الأفرو - آسيويين (بكين ٢٠ - ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٦) .
- مؤتمر المحاربين القدماء العرب والافريقيين (القاهرة ١١ - ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٦) .
- المؤتمر الثالث لكتاب افريقيا وآسيا (بيروت ، آذار (مارس) ١٩٦٧) .
- المؤتمر الطارئ لمنظمة التضامن الأفرو - آسيوي (القاهرة ١ - ٢ تموز (يوليو) ١٩٦٧) .
- (٦) روائي وأحد كبار كتاب المقالة الافريقية ، ولد عام ١٩١٩ في جنوب افريقية وله عدة قصص قصيرة وروايات منها « الهائمون » و « الشارع الثاني » .
- (٧) ولد عام ١٩٢٨ في كينيا ، كتب عدة روايات باللغة الانجليزية منها : « لاتيك يا طفلي » و « حبة القمح » و « النهر الفاصل » ، وله شعر مسرحي .
- (٨) ولد عام ١٩٢٤ في سالزبوري بجنوب افريقية ، اصدر عدة دواوين منها : « قصائد الى مارتا » و « افكار خارج الوطن » .
- (٩) ولد عام ١٩٢٢ في انجولا ، درس الطب في البرتغال وانضم الى الحركة الشعبية لتحرير انغولا عام ١٩٦٠ ، حيث اصبح فيما بعد قائدا لهذه الحركة التي ناضلت نضالا مسلحا حتى حصول انغولا على استقلالها اذ اختير لرئاسة الجمهورية وتوفي عام ١٩٧٩ .
- (١٠) الدول التي حضرت مؤتمر منروفيا هي : ليبيريا ، ساحل العاج ، الكمرون ، السنغال ، نيجيريا ، سيراليون ، الصومال ، موريتانيا ، تونس (بصفة مراقب) ، مالاياشي، توجو، داهومي، تشاد، النيجر، فولتا العليا ، الكونغو (برازافيل) جمهورية وسط افريقية ، الجابون ، الحبشة ، ليبيا .
- (١١) الدول الافريقية الاعضاء المؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية هي : الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الكونغو (ليوبولدفيل) (زائير حاليا) ، الجابون ، ساحل العاج ، مدغشقر ، المغرب ، رواندا ، الصومال ، التوجو ، مصر ، بوروندي ، داهومي (بنين حاليا) ، غانا ، ليبيريا ، مالي ، النيجر ، السنغال ، السودان ، تونس ، فولتا العليا ، الكاميرون ، الكونغو (برازافيل) ، اثيوبيا ، غينيا ، ليبيا ، موريتانيا ، نيجيريا ، سيراليون ، قنانيا (تنزانيا حاليا) اوغندا .

الفصل الثالث

الموقف الافريقي من القضية الفلسطينية

- ١ - العلاقات الافريقية - الاسرائيلية
- ٢ - بداية التعاطف مع القضية الفلسطينية
- ٣ - مرحلة التضامن مع الشعب الفلسطيني •

١ - العلاقات الافريقية - الاسرائيلية (١٩٤٨ - ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧)

مقدمة :

« لقد وجدت اثناء رحلاتي قطعة مناسبة لك هي اوغندة . انها حارة على الساحل ولكن المناخ في الداخل ممتاز حتى بالنسبة للاروبيين » .

ذلك ما قاله تشامبرلين الوزير البريطاني للمستعمرات الافريقية كما سجل هرتزل في مذكراته بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٠٣ . ولكن الاخير عقب على كلام محدثه قائلا : « اجل ان قاعدتنا يجب ان تكون فلسطين او بالقرب منها . وبعد ذلك سيكون بإمكاننا ان نقيم جاليات في اوغندة وذلك لان جماهيرنا مستعدة للهجرة ولكن يجب علينا ان نبني على اسس قومية وقد كان الجانب السياسي هو الذي شدنا الى العريش » .

وفي نفس المذكرات يدون هرتزل بتاريخ ١٣ ايار من نفس العام الخواطر التالية :

« في ساعات الامس واليوم المثمرة رسمت خطة جديدة اصبحت ضرورية بعد انهيار المشروع » (يقصد سيناء - العريش) .

« انطلقت في اقتراح اوغندة الذي تقدم به تشامبرلين ووصلت الى موزامبيق . سوف احاول الحصول على هذه الاراضي الخاملة من الحكومة البرتغالية التي هي في حاجة الى المال . على اني اريد الحصول على موزامبيق بقصد المقايضة فقط وسوف احصل من الحكومة البريطانية لقاء تنازلي لها عن موزامبيق على شبه جزيرة سيناء برمتها مع مياه النيل صيفا وشتاء ربما حصلت على قبرص ، كل ذلك مقابل لا شيء » .

ولكن الصهيونية العالمية آثرت اقامة دولتها في بلاد الشام على ارض فلسطين العربية مستفيدة من تصريح اللورد بلفور وزير الخارجية البريطانية ،

ومن مؤتمر سان ريمو الذي فرض ، من جملة ما فرضه ، الانتداب البريطاني على فلسطين الذي بدأ عام ١٩٢٠ ، بوضع الصهيوني « صموئيل » مندوبا ساميا للإدارة المدنية الجديدة ، واستمر حتى وطد الانتداب البريطاني للصهيونية كل وسائل الإقامة ، وظروف الهجرة المكثفة لإعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ .

وعلى ضوء هذا الواقع في الامتداد الآسيوي - الأفريقي فإن ما سبق أن قاله ماكس نوردو من أن أوغندة هي معسكر ليلي لليهود محطة في منتصف الطريق إلى فلسطين ، قد حل محله ، بعد قيام إسرائيل ، أن فلسطين هي معسكر نهاري لليهود الصهيونيين ، محطة في منتصف الطريق إلى بلدان القارة الأفريقية ، .

كان هذا الواقع الجديد امتدادا لنفوذ الغرب الذي كان قد قسم القارة الأفريقية إلى ما ينوف على خمسين وحدة سياسية تناضل كل منها نضالا لا هوادة فيه للحصول على استقلالها الذاتي ، والتخلص من حكم التبعية والفصل العنصري . وبذلك يمكن القول أن إسرائيل قد ولدت بمعزل عن الشعوب والدول الأفريقية ، باستثناء اثيوبيا وليبيريا ونظام حكم الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا ، دون أن يكون للدول الأفريقية الأخرى أي دور مباشر في العلاقات الدولية . وغير خاف أن الانظمة السياسية في الدول الثلاثة الأولى أي اثيوبيا وليبيريا ونظام حكم الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا كانت تخضع بصورة مطلقة لنفوذ الغرب ، في حين « أن إسرائيل هي السند الحقيقي لنفوذ الغرب في أفريقيا » على حد تعبير بن غوريون .

بداية العلاقات الأفريقية - الإسرائيلية

أقامت إسرائيل علاقاتها في القارة الأفريقية على مستويين اثنين أولهما مع الدول الأفريقية قبل الاستقلال ، وثانيهما مع الدول الأفريقية المستقلة الأعضاء في الأمم المتحدة . فعلى المستوى الأول تمكنت إسرائيل عن طريق عضويتها في الاشتراكية الدولية ، وبواسطة الوكالة اليهودية ، واتحاد عمال إسرائيل (الهستدروت) ، أن تتصل مع الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية الأفريقية مما مهد لها بسرعة لدخول بلدان القارة الأفريقية اثر استقلالها وتبادل مختلف العلاقات معها .

أما علاقات إسرائيل مع الدول الأفريقية المستقلة فقد تطورت قبل عام ١٩٦٠ مع كل من اثيوبيا وليبيريا وحكومة الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا بشكل خاص ، تلا ذلك إقامة العلاقات الدبلوماسية مع كل من غانا وغينيا اثر استقلالهما عام ١٩٥٧ وعام ١٩٥٨ على التوالي .

وفي كلتا الحالتين فقد نسقت اسرائيل سياستها مع الغرب بصورة مطلقة للحيلولة دون استقلال الجزائر ، ودعم حركة تشومبي الانفصالية ، واقامة اوثق العلاقات مع حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا لمجابهة حركة التحرر الوطني .

ومن الناحية الاقتصادية مارست اسرائيل دور الوسيط المستغل للرساميل الاحتكارية الامريكية والبريطانية وسواهما من الرساميل الغربية ، ولقد اشار رولاند ييري Roland YERRIE الى هذه الواقعة اذ قال : « يجب ان ننظر الى اسرائيل على انها تغفل غربي في المناطق التي ادارت ظهرها لدول الغرب الكبرى . يجب ان ننظر الى اسرائيل على انها اداة يتسلل النفوذ الغربي والسيطرة الغربية عن طريقها الى الدول المتخلفة في آسيا وافريقيا » (١) .

وتبدو صحة الرأي السابق من التعرف على الحركة النشيطة للرساميل الصهيونية والغربية مشتركة في بلدان القارة الافريقية فبريطانيا على سبيل المثال هي التي اوعزت الى اسرائيل باقامة علاقات مع غانا قبل خروجها منها واقنعت الغانيين بضرورة التعاون مع اسرائيل ، فما ان مضت اربعة اشهر على استقلال غانا حتى تم توقيع اتفاق اقتصادي وتجاري بينها وبين اسرائيل وفي عام ١٩٥٨ تأسست في غانا شركة يهودية بحرية باسم بلاك ستار Black Star تملك بريطانيا وحدها ٦٠ ٪ من اسهمها ، ثم شملت المشروعات الاسرائيلية كافة القطاعات الاقتصادية وبشكل خاص قطاع المقاولات للبناء والتعمير معتمدة في ذلك على قدر كبير من رأس المال البريطاني ، كما اقامت اسرائيل مصنعا للتجميع في داكار بالسنغال لاجهزة الراديو واللاسلكي والادوات الالكترونية بالاشتراك مع شركات فرنسية وامريكية .

وبنفس الوقت كانت اسرائيل تمارس في القارة الافريقية دورا استثماريا مباشرا ، مثلها في ذلك الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية . ولقد اجمل المدير العام لشركة اعمال الموانئ وما وراء البحار التابعة لشركة سوليل بونيه الاسرائيلية وشركة فيرد ما قامت به الشركة من اعمال في ليبيريا ونيجيريا وسيراليون وساحل العاج وداهومي والنيجر وفولتا العليا والسنغال وتنجانيقا وتشاد في تقرير قدمه الى الدائرة السياسية للهستدروت الذي يملك هذه الشركة اذ ورد فيه ما يلي : « ان الشركة قامت خلال السنوات الاربع حتى سنة ١٩٦٤ بأعمال انشائية قيمتها ١٢٠٠ مليون دولار في دول افريقية وان لديها عرضا في خمس دول اخرى وان الشركة تستخدم ٢٢٠ خبيرا اسرائيليا و ٢٠ الف شخص

من ابناء هذه الدول وقد اكدت هذه الناحية رئيسة الدائرة السياسية في الهستدروت « ي . سمحوني » عندما قالت في بيان لها في يناير ١٩٦٤ ما نصه : ان رحلاتنا الى افريقيا لا تشبه في شيء رحلات الحجاج او المبشرين بل ان لرحلاتنا الى هناك اغراضا تتعلق بسياسة دولية ولذلك فاننا نضع نصب اعيننا مصالح اسرائيل عندما نقوم بزيارة القارة الافريقية ونمهد الطريق في نفس الوقت لممارسة نشاط ناجح .

ان المعونات الاقتصادية التي قدمتها اسرائيل لمعظم بلدان القارة الافريقية (نيجيريا ، غانا ، ليبيريا ، مدغشقر ، ساحل العاج ، كينيا ، وغينيا) يوضح اسبابها تزايد عدد المشاريع الاسرائيلية الافريقية المشتركة في غانا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون وساحل العاج والداهومي والسنغال وفولتا العليا والنيجر وتنزانيا والكاميرون ، وكذلك تزايد حركة التصدير والاستيراد بين اسرائيل والدول الافريقية ، اذ ارتفعت قيمة صادرات اسرائيل الى الدول الافريقية من مليوني دولار عام ١٩٥٦ الى ٤٥ مليون دولار عام ١٩٥٩ ، فالى ١١ مليون دولار عام ١٩٦٠ ، فالى ٢١٦ مليون دولار عام ١٩٦٥ ، فالى ٢٤ مليون دولار عام ١٩٦٧ .

وبصورة مجملة يمكن القول ان القضية الفلسطينية كانت غائبة عن اذهان افريقيا الى حد بعيد جدا حتى الستينات ، فباستثناء البيان المشترك الذي وقع في الدار البيضاء عام ١٩٦١ رؤساء كل من غانا وغينيا ومالي من افريقيا مع المغرب ومصر والحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك ، لا نكاد نجد ادبيات مماثلة تذهب الى ما ذهب اليه البيان المذكور من اعتبار اسرائيل اداة للاستعمار الجديد .

ان ثمة عوامل متعددة عملت على غياب القضية الفلسطينية خلال هذه الفترة ، نشير من بينها بصورة خاصة الى تحكم الدول الغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وسيطرة الصهيونية العالمية على اجهزة ووسائل الاعلام المختلفة ، يضاف الى ذلك ان معظم الدول الافريقية قد استقلت خلال هذه الفترة ، فغانا وغينيا استقلت عام ١٩٥٧ وعام ١٩٥٨ ، والكاميرون وتوجو والكونغو (كينشاسا) ومدغشقر والصومال وافريقيا الوسطى وتشاد والكونغو (برازافيل) وداهومي والسنغال وفولتا العليا والنيجر والجايبون وساحل العاج ومالي ونيجيريا وموريتانيا وسيراليون وتنزانيا (اصبحت تنزانيا منذ عام ١٩٦٤) ، كل هذه الدول استقلت عام ١٩٦٠ ، اما الجزائر وبوروندي ورواندا واوغندا فقد استقلت عام ١٩٦٢ ، في حين استقلت كينيا عام ١٩٦٣ ، ومالاوي وزامبيا عام ١٩٦٤ ، وغامبيا عام ١٩٦٦ ، وبوتسوانا وليسوتو عام ١٩٦٦ ، واعقب استقلال موريتس

وسوازيلندة وغينيا الاستوائية عام ١٩٦٨ ، ثم استقلال دول افريقية اخرى بعد هذا التاريخ ٠٠٠ نقول لقد كان طبيعيا والحالة هذه ان تنصرف هذه الدول المستقلة حديثا الى تثبيت استقلالها السياسي ، وايجاد الحلول العاجلة والمناسبة للارث غير الحميد الذي خلفه وراءه الاستعمار ٠ وبالتالي فان الدول الافريقية لم تتمكن من ممارسة دورها في ميدان العلاقات الدولية ٠

ذلك من جهة ، ومن جهة ثانية فان غياب القضية الفلسطينية عن اذهان الافارقة خلال هذه المرحلة يعود ايضا الى غياب الدبلوماسية العربية ، والاعلام العربي من بلدان القارة الافريقية ٠ بالاضافة الى ان الفلسطينيين كانوا ما يزالون يضمدون جراحهم العميقة اثر النكبة الاليمة التي حلت بهم ، لينتقلوا الى مرحلة التنظيم السياسي بعد ان تفرقوا شذرا مذرا في اقرب بقاع العالم واقصاها عن ارض فلسطين ٠

٢ - بداية التعاطف مع القضية الفلسطينية

(٥ حزيران ١٩٦٧ - تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣)

مقدمة :

يمثل عام ١٩٦٧ قمة العلاقات الافريقية - الاسرائيلية ، فحتى عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ الذي شنته اسرائيل ضد العرب ، كان ثمة ٤٤ بعثة دبلوماسية متبادلة بين بلدان القارة الافريقية واسرائيل ، منها ٣٢ بعثة دبلوماسية اسرائيلية في افريقيا و ١١ بعثة دبلوماسية افريقية في اسرائيل ، بالإضافة الى خمسة قنصليات اسرائيلية فخرية آنذاك في كل من غينيا البرتغالية ، وروديسيا ، وانجولا ، وموزامبيق ، وسوازيلند البريطانية .

كما يمثل عام ١٩٦٧ ايضا بداية انحدار الخط البياني للعلاقات الافريقية - الاسرائيلية ، وتعتبر غينيا (كوناكري) الدولة السباقة من بين الدول الافريقية الى قطع علاقاتها مع اسرائيل مباشرة بعد العدوان الاسرائيلي في الخامس من حزيران من نفس العام .

الموقف الافريقي الشعبي من القضية الفلسطينية :

لعبت حركات التحرر الوطني والاحزاب الاشتراكية العلمية والوطنية ، والديمقراطية الثورية دورا محرضا واساسيا في دعم القضية الفلسطينية ، اذ سجل المؤتمر القومي الثاني لجبهة تحرير موزامبيق (الفريليمو) المنعقد في ٢٠-٢٥ تموز (يوليو) ١٩٦٨ ، ضمن قراراته التي اتخذها في مجال السياسة الخارجية ان المؤتمر « يدين السياسة الاستعمارية الاسرائيلية ضد الشعوب العربية ويؤيد موقف الشعوب العربية بالنسبة لنضالها ضد احتلال القوات الاسرائيلية المعتدية لارضها ويشيد بهذا الموقف ، ويؤيد نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقه في الحياة في وطنه » .

كما وضعت جبهة التحرير الوطني التشادي (فرولينيا) على رأس اهدافها النضالية هدفين اساسيين احدهما القضاء على التسلل الصهيوني في تشاد خاصة وفي افريقيا عامة ، وثانيهما التفرغ لدعم قضية فلسطين وقضايا الوطن العربي، ومما صرح به الرئيس للجبهة المذكورة قوله « اننا لم نكف يوما عن دعم قضية عرب فلسطين ، ونحن نعتبر ان لقضية تحرير فلسطين من غاصبيها نفس وجه العدالة لقضية تحرير الافريقيين من غاصبيهم، ونعتقد ان قضية فلسطين لا تنفصل عن قضية الشعوب المضطهدة في افريقيا » .

ربطت حركات التحرر الوطني في القارة الافريقية بين ما تقوم به بعض الانظمة العربية ضد حركة التحرر الوطني العربية ، وبين سياسة هذه الانظمة في القارة الافريقية ، اذ كانت تقيم علاقات مع انظمة الحكم العنصرية في افريقيا، وهذا ما اشارت اليه منظمتا المؤتمر الوطني الافريقي واتحاد شعب زيمبابوي في بيان مشترك لهما عام ١٩٥٨ ، اذ ذكر البيان « ان دور جميع العناصر الفاشية لا يختلف ، والتفرقة العنصرية والصهيونية صنوان في كونهما ترسانة اسلحة » .

وكذلك ادانت منظمة زانو الحركة الصهيونية ، ولفتت الانتباه الى مساهمة اسرائيل في الاسلحة الكيماوية التي تستخدمها الانظمة العنصرية في جنوب افريقيا .

وما جاء بالتقرير الذي تلاه مقرر اللجنة السياسية (مندوب الكونغو برازافيل) على مجلس وزراء خارجية المنظمة الملتئم بجلسة عامة عام ١٩٧٠ ، يعبر عن التفاعل التقدمي الذي يطمح اليه المناضلون الافريقيون مع النضال الفلسطيني والعربي ، اذ ورد في البند الحادي عشر من التقرير المذكور ما يلي :

« ان الحالة في روديسيا اصبحت شبيهة بالحالة السائدة في الشرق الاوسط ، واذا لم تتوحد افريقيا المستقلة الآن ، لتحرر شعب روديسيا فان الدول الافريقية المجاورة (لزيمبابوي) وهي تنزانيا وزامبيا وكونغو كينشاسا ستعمر بنفس المصاعب والآلام التي تواجه الدول العربية التي وقعت ضحية للاعتداء الاسرائيلي » .

وورد في البند الثاني عشر من نفس التقرير ايضا ما يلي :

« واذا كان نضال الفلسطينيين ضد اسرائيل قد حقق انتصارات اكبر ، فمرد ذلك الى وحدة اثني عشر حركة تحرير فلسطينية كانت تناضل فيما قبل بمفردها واصبحت الآن تناضل ضد العدو المشترك وهي موحدة تحت لواء واحد باسم « منظمة تحرير فلسطين » ويجب على حركة زانو وزابو اللتين تعملان في اقليم واحد ان تحذوا حذو منظمة تحرير فلسطين » .

وبالفعل فان جميع حركات التحرر الوطني في القارة الافريقية كحركة تحرير
انغولا M.P.L.A. وحزب زابو في زيمبابوي وجبهة تحرير ارتيريا وحركة
تحرير جنوب غرب افريقيا (سوابو) وبقية حركات التحرر الاخرى في جنوب
افريقيا وغينيا المسماة بالبرتغالية قد اقامت علاقات نضالية وثيقة مع قوى الثورة
العربية واحزابها السياسية الثورية ، وكذلك مع منظمات المقاومة الفلسطينية
بفضل تواجد ممثلي حركات التحرر الوطني الافريقية ايضا في كل من العواصم
الثلاث القاهرة والجزائر ودمشق .

اما الاتحاد النقابي الافريقي الذي صدر في ٥ فبراير من عام ١٩٧٠
بالجزائر فأكد ان دولة « اسرائيل » بمثابة رأس الحربة في الاعتداء الامريكي
داخل الدول العربية ، وتشكل انطلاقا من ذلك تهديدا مباشرا للسلام في الشرق
الاطلسي ، وان الاتحاد النقابي الافريقي « يدعم ويساند قضية شعب فلسطين
العادلة في سبيل انشاء دولة ديمقراطية وتقدمية يتمتع المواطنون فيها بدون تمييز
في العقائد والعنصر بنفس الحقوق الديمقراطية » .

الموقف الافريقي الرسمي :

وخلال الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي بدأت
في السابع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، بطلب من الاتحاد السوفيتي غداة
السادس من حزيران ، صوتت ستة دول افريقية لصالح الموقف العربي هي
الكونغو برازافيل والسنغال واوغندا وغينيا ومالي وتنزانيا ، وذلك بالإضافة الى
بقية الدول العربية الافريقية بطبيعة الحال .

كما اعلن مؤتمر كينشاسا الذي ضم رؤساء الدول والحكومات الاعضاء في
منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الرابعة ما بين الحادي عشر والرابع
عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ لأول مرة عن تعاطف الدول الافريقية ككل مع
حركة التحرر الوطني العربية عندما اعرب ، اي المؤتمر ، عن تعاطفه مع مصر ،
وقرر السعي داخل الأمم المتحدة كي يتم الجلاء عن الاراضي العربية المصرية .

وفي البيان الختامي لمؤتمر قمة رؤساء الدول المحاذية لنهر السنغال الذي
انعقد في اواخر شهر اذار (مارس) ١٩٦٨ في لابي عاصمة وسط غينيا ، عبر
الرؤساء الاربعة : سنفور وسيكوتوري وموديو كيتسا ومختار ولد دادة عن
تضامنهم مع قضية الجمهورية العربية المتحدة والبلاد الاخرى في مقاومتهم
للعسوان الاسرائيلي ، وطالبوا « بتحرير الاراضي المحتلة وبحل عادل ودائم
لل قضية الفلسطينية » .

وفي نطاق منظمة الوحدة الافريقية :

استمر موقف البلدان الافريقية ، في تصاعد ايجابي الى جانب حركة التحرر الوطني العربية ، فخلال الدورة العادية الخامسة لاجتماع رؤساء الدول والحكومات الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في الجزائر ما بين الثالث عشر والسادس عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨ اصدر المؤتمر قرارا حول العدوان الاسرائيلي يؤكد من جديد تأييد الجمهورية العربية المتحدة ، ويطلب انسحاب القوات الاجنبية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، طبقا للقرار الصادر عن مجلس الامن في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ ، ويناشد جميع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة ان تستخدم نفوذها لضمان التنفيذ الدقيق لهذا القرار .

وازاء استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، والواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني بعيدا عن وطنه وحقه في تقرير مصيره ، كانت منظمة الوحدة الافريقية تؤكد في مؤتمراتها اللاحقة ما سبق ان اتخذته في مؤتمراتها السابقة ، كما حدث في مؤتمر اديس ابابا عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠ ، وما حدث خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات الاعضاء في مؤتمر اديس ابابا عام ١٩٧١ هو ان المؤتمر المذكور قد ذكر بقراراته السابقة ، واعرب عن تأييده الكامل لجهود الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، ولبإدركته من اجل السلام في ٨ شباط (فبراير) ١٩٧١ ، وفي حين اعرب المؤتمر المذكور عن تقديره للموقف الايجابي الذي انعكس في رد الجمهورية العربية المتحدة في ١٥ شباط ١٩٧١ على مبادرة السلام التي تقدم بها الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة كخطوة عملية لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، فقد شجب ، اي المؤتمر ، تحدي اسرائيل لهذه المبادرة ودعا الدول الافريقية الى الرد بطريقة ايجابية مماثلة على المبادرة التي قام بها الممثل الخاص .

ونود هنا ان نشير بصورة خاصة الى ان الرئيس سنغور قد اقترح خلال المؤتمر الاخير ، اي مؤتمر عام ١٩٧١ ، على الرئيس مختار ولد داداه آنذاك القيام بمشاورات مع رؤساء الدول الافريقية الآخرين ، بحيث يطلب من عمداء الرؤساء الافارقة ان يقدموا مخططا حقيقيا لتسوية ازمة الشرق الاوسط لأن السنغال « ترى المأزق الذي يوجد فيه الاربعة الكبار حول هذا الموضوع » . وبالفعل فقد توجه الرئيس سنغور الى كينشاسا في الثلث الاخير من شهر آب عام ١٩٧١ لحضور اجتماع « لجنة الحكماء العشرة » التي تكونت من رؤساء كل من موريتانيا واثيوبيا وليبيريا وتنزانيا وزامبيا والكونغو كينشاسا والكاميرون ونيجيريا وزائير

والسنغال ، حيث توصل هؤلاء خلال اجتماعهم الى تحديد « الطريق الافضل » للخروج من مأزق جهود التوسط التي يقوم بها الاربعة الكبار ومهمة يارينغ .

انبثق عن لجنة الحكماء العشرة لجنة رباعية ضمت في عضويتها كلا من الرئيس سنغور رئيسا لهذه اللجنة ، والجنرال موبوتو (زائير) والجنرال غون (نيجيريا) والرئيس اchiedجو (الكامبيرون) ، وكلفت بالاتصال مع كل من القاهرة وتل ابيب ، وفي الكلمة التي القاها الرئيس سنغور باسم اللجنة عند وصوله الى مطار اللد بتاريخ الثاني من نوفمبر ١٩٧١ ردا على كلمة رئيس دولة اسرائيل ما يلي : « ليس في نيتنا ان نحل محل الكبار ولا العملاقين ، وليس لدينا حاليا الامكانيات ، كما انه ليس في نيتنا كذلك ان نحل محل يارينغ الذي كلفه مجلس الامن بمهمة سلام ، بل بالعكس ان ارادتنا هي الحوار مع الطرفين ، مساعدة ذوي النوايا الطيبة في بحثهم عن السلام ، وذلك يعني بصورة دقيقة تطبيق قرار ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ في كل بنوده دون استثناء » واذا كان لدينا بعض الامتيازات فهي ان نشاطر الشعب اليهودي والشعب العربي مصيرا مشتركا لاننا نشكل معا تلاقى الشعوب المعانية » .

والى القاهرة وصلت اللجنة بتاريخ الخامس من نوفمبر حيث كرر رئيس اللجنة في خطابه بالقاهرة الهدف من الزيارة ، فكانت الزيارتان تمهيدا لاجتماع لجنة العشرة في عاصمة السنغال بتاريخ العاشر من نفس الشهر ، تقرر على اثره ان تعاود اللجنة المصغرة زيارتها لكل من القاهرة وتل ابيب كآخر فرصة من اجل السلام . وبتاريخ الخامس من شهر ديسمبر ١٩٧١ قدم رئيس الدبلوماسية السنغالية احمد كريم غي مصحوبا برئيس الدبلوماسية الزائيرية كارولوزو نتائج بعثة حكماء افريقيا العشرة للسيد يوثانت الامين العام للامم المتحدة .

ومن الجدير بالذكر ان مذكرة لجنة منظمة الوحدة الافريقية قد تضمنت في مقدمتها طموح الدول الافريقية نحو السلام وشعورها انها معنية مباشرة اكثر من الآخرين بالنزاع العربي - الاسرائيلي وحرصها في ان يمتد السلام الى جميع بقاع العالم حتى تستطيع افريقيا ان تضمن بشكل افضل قيمها ، فتقدم مساهمتها في ايجاد انسانية جديدة للعالم اجمع .

ثم انتقلت المذكرة الى التذكير بقرار مجلس الامن ٢٤٢ تاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ كأساس للتوصل الى تسوية سلمية مثبتة ، متضمنة البنود التالية للقرار المذكور :

« عدم قبول ضم الاراضي بالقوة » .

« ضرورة العمل من اجل سلام عادل ودائم يسمح لكل دولة في المنطقة ان تعيش آمنة » .

« انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة خلال النزاع الاخير »
« وقف كل مزاعم العداء او كل حالات العداء » .

« احترام والاعتراف بالسيادة وكامل الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة » .

« كذلك احترام حقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها بعيدا عن التهديدات واعمال القوة » .

« ضمان عدم الانتهاك الترابي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات تتضمن انشاء مناطق مجردة من السلاح » .

« حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة » .

« تسوية عادلة لقضية اللاجئين » .

وعلى الرغم من ان رؤساء دول لجنة منظمة الوحدة الافريقية قد اعتقدوا ان مقترحاتهم توفق بين النقاط الاساسية لمواقف الجانبين المصري والاسرائيلي والتي لخصتها اللجنة الرباعية المصغرة ، الا ان مساعي منظمة الوحدة الافريقية لم تؤد في النهاية الى نتائج مثمرة .

ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود الى ما ذكره وزير الخارجية السنغالي في معرض تحليله النهائي للزمة في الشرق الاوسط اذ اورد في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧١ ان مهمة يارينغ تصطدم في عقبتين على حد تعبيره احدهما الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، والثانية الحدود الآمنة والمعترف بها . وبعد ان نكّر بنصوص القرار ٢٤٢ اضاف يقول : ان الدول تتخذ عادة اجراءات كافية لضمان امنها دون الحاق اراضي الغير ، وانه لا يجوز الاستيلاء على اراضي تعود لسيادة دولة اخرى ، تحت غطاء ضرورات الامن والدفاع .

مؤتمر الرباط ١٩٧٢ :

وهذا بالتحديد ما اشار اليه مؤتمر الرباط لعام ١٩٧٢ خلال اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في دورته العادية التاسعة في الرباط ما بين الثاني عشر والخامس عشر من حزيران (يونيو) ، اذ اصدر قرارا عن العدوان المستمر ضد جمهورية مصر العربية يستنكر فيه رفض اسرائيل لقرار الجمعية العامة ٢٧٩٩ الصادر في ١٣ كانون الاول ١٩٧١ ، ورفضها الاستجابة لمبادرات منظمة الوحدة الافريقية ، وخاصة ما طلبته هذه المنظمة من تأكيد مبدأ

عدم ضم الاراضي العربية المحتلة . في حين قدر القرار المذكور الجهود التي بذلها رئيس واعضاء لجنة العشرة ، وهنأ مصر على تعاونها مع لجنة العشرة ، وموقفها الايجابي وجهودها المستمرة من اجل السلام في المنطقة ، واستنكر ، اي القرار ، موقف اسرائيل المعوق الذي منع استئناف مهمة يارينغ ودعاها الى اعلان التزامها بمبدأ عدم ضم الاراضي بالقوة والى الانسحاب فورا من جميع الاراضي العربية المحتلة الى حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وخلال آذار وتشرين الثاني وكانون الاول من عام ١٩٧٢ قطعت على التوالي كل من اوغندة وتشاد والكونغو الشعبية (برازافيل) علاقاتها مع اسرائيل ، وقبل حرب تشرين من عام ١٩٧٣ قطعت كل من النيجر ومالي وبورندي وتوغو وزائير علاقاتها ايضا ، وقد اتخذ رئيس الدولة الاخيرة قراره « بمخاطرة كبيرة » على حد تعبيره ، ان انه هو والعديد من ضباطه قد تلقوا تدريبهم العسكري على يد الضباط الاسرائيليين ، وكان مما قاله الرئيس موبوتو ايضا في نفس التصريح انه « باعلان هذا القرار على العالم من نيويورك ، حيث يتواجد اكبر تجمع لليهود في العالم ، يؤكد على ان زائير لن تتراجع وستقوم ابوابها تجاه التعاون الافريقي » .

٣ - مرحلة التضامن مع الشعب الفلسطيني

(١٩٧٣ وحتى يومنا هذا)

الموقف الافريقي من خلال المؤتمرات الافريقية ولجنة حقوق الانسان

يمكن القول ان القضية الفلسطينية قد اتضحت امام اذهان الشعوب الافريقية وحركة التحرر الوطني والدول الافريقية المستقلة اثر حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ ، وهذا ما حدانا على اعتبار الفترة الممتدة منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا مرحلة متميزة بالنسبة لموقف الدول الافريقية المستقلة من القضية الفلسطينية . لقد توافر الاجماع الافريقي الرسمي اذ قطعت افريقيا علاقاتها تباعا مع اسرائيل (١١) والاهم من ذلك المقررات الايجابية التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية من القضية الفلسطينية ، والاعتراف بشرعية النضال الفلسطيني ، واعتباره جزءا من حركة التحرر الوطني في العالم ، ونضال الشعوب ضد الاستعمار والامبريالية العالمية .

فاذا ما اعدنا الى الازهان مقررات المؤتمر الاستثنائي للدورة الثامنة غير العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في اديس ابابا ما بين

.....

(*) قطعت الدول الافريقية التالية علاقاتها مع اسرائيل عام ١٩٧٣ على النحو التالي :
رواندا وداهومي بتاريخ التاسع من تشرين الاول (اكتوبر) ، فولتا العليا بتاريخ العاشر منه والكاميرون في الثالث عشر منه وغينيا (الاستوائية) في الخامس عشر ، وتنزانيا في الثامن عشر ، ومدغشقر في العشرين وافريقيا الوسطى في الحادي والعشرين واثيوبيا في الثالث والعشرين ونيجيريا في الخامس والعشرين وغامبيا وزامبيا في السادس والعشرين وغانا في الثامن والعشرين ثم سيراليون في التاسع والعشرين فالغابون في الثلاثين ، اما كينيا وليبيريا وساحل العاج وبوتسوانا فقد قطعت علاقاتها مع اسرائيل حسب التوالي بتاريخ الاول والثاني والثامن والثالث عشر من الشهر الحادي عشر من نفس العام .

القاسع عشر والحادي والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٣ ، لتبينا شمولية النظرة في الموقف الافريقي بالنسبة للقضية الفلسطينية من ثلاث نقاط رئيسية اولها ان التواطؤ بين حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا وتل ابيب ولشبونة (آنذاك) يشكل تهديدا للقارة الافريقية وللامن الدولي ، انه تواطؤ بين الانظمة القائمة على الفصل العنصري والصهيونية . وكما ورد في مقررات المؤتمر ، سالف الاشارة اليه فان (التأثير السيء للاستعمار والانظمة التي تقوم على الفصل والتمييز العنصريين في جنوب القارة الافريقية ، وكذا السياسة التوسعية الاسرائيلية العدوانية هي جزء من مخطط سياسي شامل يرمي الى محاصرة القارة بأكملها والسيطرة عليها) .

النقطة الرئيسية الثانية في الموقف الافريقي هي ان استعادة شعب فلسطين لحقوقه القومية الثابتة تعتبر شرطا مسبقا لاقامة سلام عادل ودائم . (البند العاشر من مقررات المؤتمر) .

النقطة الرئيسية الثالثة هي الاعتراف بشرعية نضال شعب فلسطين لاستعادة حقوقه القومية بكافة الوسائل المتاحة له . (البند الحادي عشر من مقررات نفس المؤتمر) ، وهذا يعني بطبيعة الحال الاعتراف بشرعية المقاومة الفلسطينية والكفاح الفلسطيني المسلح . ولقد اخذ هذا الاعتراف بعده القانوني بالنسبة للدول الافريقية خلال الدورة العادية الحادية عشرة اثناء اجتماع رؤساء الدول والحكومات الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية خلال الفترة الواقعة ما بين الثاني عشر والخامس عشر من حزيران ١٩٧٤ في مقاديشو ، اذ اعلن قرار المؤتمر المذكور عن الشرق الاوسط والمصالاة الفلسطينية عن (تأييده الكامل لكفاح منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ولكفاحها البطولي ضد الصهيونية والعنصرية) .

وخلال المؤتمر الذي عقده وزراء خارجية دول شرق ووسط افريقيا في في تنزانيا (دار السلام) ما بين الحادي والعشرين والرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٧٣ ، اصدر المؤتمر بيانا شجب فيه بقوة العسديان الاسرائيلي ، وطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، كما اوصى المؤتمر المذكور باستمرار قطع العلاقات مع اسرائيل حتى تتم استعادة الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني ، وطالب ، اي المؤتمر ، باتخاذ اجراءات جماعية

(*) ضم مؤتمر شرق ووسط افريقيا كلا من : تنزانيا ، تشاد ، الكونغو ، كينيا ، الصومال ، رواندا ، اوغندا ، السودان ، افريقيا الوسطى ، زائير ، بروندي ، اثيوبيا ، زامبيا ، مالاوي ، وتغيب اذكان عن المؤتمر الغابون وغيينيا الاستوائية

وفردية من جانب كل دولة على حدة لزيادة عزلة اسرائيل حتى يتم تحقيق سلام دائم وعادل .

الحدث الايجابي الاساسي الآخر بالنسبة لموقف القارة الافريقية من القضية الفلسطينية هو التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ / ٣٠ تاريخ ١٠ / ١١ / ١٩٧٥ الذي اعتبر الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية والتمييز العنصري .

ان هذه المشاركة الافريقية في اتخاذ القرار المذكور على الصعيد العالمي تبرز خطر الحركة الصهيونية على حقوق الانسان في القارة الافريقية كما في بقية قارات العالم ، كما انه ، اي القرار ، يوضح طبيعة النضال المشترك الذي تخوضه الجماهير العربية والافريقية ضد العنصرية والتمييز العنصري ايا كان اسمه ، وايا كان موقعه الجغرافي .

ان قرار ادانة الصهيونية قد أصبح جزءا من قواعد القانون الدولي بلغت الانتباه اكثر فاكثرت الى الجرائم الفظيعة التي ترتكبها الصهيونية واسرائيل بحق الفلسطينيين والسكان العرب في الاراضي المحتلة . وهذا ما تؤكد البرقية التي ارسلتها لجنة حقوق الانسان في اجتماعها ١٤٨٠ خلال دورتها الخامسة والثلاثين بتاريخ ١٤ شباط (فبراير) ١٩٧٩ ، الى وزير خارجية اسرائيل ، وفيما يلي نص هذه البرقية :

ان لجنة حقوق الانسان المنعقدة في دورتها ٣٥ ، لتعبر من جديد عن عميق قلقها للتعذيب المنتظم الذي تمارسه اسرائيل ضد المعتقلين حسبما نقلته من جديد التقارير الدولية الحديثة العهد ، ان اللجنة تعبر ايضا عن عميق قلقها لسياسات القمع التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية والعقوبات الجماعية التي تفرضها على الشعب الفلسطيني في فلسطين والاراضي العربية المحتلة وبخاصة تدمير البيوت بالجرارات او نسفها واستعمالها وسائل جديدة مثل اىصاد المنازل بحيث تصبح غير قابلة للسكن مما يؤدي الى تفاقم آلام الشعب الفلسطيني . ان لجنة حقوق الانسان تطلب من حكومة اسرائيل ان تتوقف توا عن هذه الممارسات التي تشكل خرقا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وتطلب الاجابة فورا عن هذا الموضوع ، .

هذا وقد صوتت على هذه البرقية الدول الافريقية الاعضاء التي حضرت اجتماع لجنة حقوق الانسان وهي نيجيريا والسنگال واوغندا وبوروندي في حين امتنعت ساحل العاج عن التصويت .

ولقد اشار البيان الذي القاه كجامباي رئيس المحكمة العليا في السنغال •
وعضو اللجنة الثلاثية الخاصة بالتحقيق في ممارسات اسرائيل وانتهاكها لحقوق
الانسان في الاراضي المحتلة ، اشار البيان الذي تقدم به بتاريخ ٥ شباط (فبراير)
١٩٧٩ ، الى انتهاك اسرائيل لميثاق الامم المتحدة والمعاهدات الدولية الموقعة في
اطارها ، وخلص الى القول ان تعنت اسرائيل في انتهاك حقوق الانسان في
الاراضي المحتلة ، والزعم بتحسين الاوضاع الاقتصادية للسكان ، وجر الانتباه
الى انتهاك حقوق الانسان في اماكن اخرى من العالم •• امر لا يمكن غفرانه •

(*) صوت الى جانب البرقية ١٩ دولة هي : سورية ، المغرب ، الاتحاد السوفياتي ،
العراق ، مصر ، بلغاريا ، بولونيا ، يوغوسلافيا ، باكستان ، ايران ،
الهند ، قبرص ، نيجيريا ، السنغال ، أوغندا ، بوروندي ، بيرو ،
البرازيل ، كوبا • وعارضت البرقية المذكورة كل من الولايات المتحدة الامريكية
وكندا واستراليا • وامتنعت عن التصويت فرنسا وألمانيا الغربية والسويد
والبرتغال وكولومبيا وأورغواي وساحل العاج والنمسا • وغاب عن التصويت
ممثل باناما ومبني (داهومي سابقا) •

القسم الثاني

الحوار الافريقي العربي في نطاق منظمتي الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية

**الفصل الأول : بدايات الحوار الافريقي العربي من خلال منظمتي
الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية •**

**الفصل الثاني : المؤتمرات الافريقية العربية في نطاق منظمتي
الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية •**

الفصل الثالث : التعاون الاقتصادي الافريقي العربي •

الفصل الاول

بدايات الحوار الافريقي العربي من خلال منظمتي الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية

مرحلة اتخاذ القرار السياسي في كل من منظمتي الوحدة الافريقية
والجامعة العربية بشأن الحوار الافريقي العربي :

اذا كان قيام منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ يشكل اول لقاء رسمي
على الصعيد الجماعي بين الفكر العربي والفكر الزنجي ، فان دعوة الرئيس
الجزائري هواري بومدين ، في رسالته التي وجهها بتاريخ الاول من تشرين الثاني
(نوفمبر) ١٩٧٢ لرؤساء الدول الافريقية لعقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية
دول منظمة الوحدة الافريقية ، تقول ان دعوة الرئيس الجزائري هذه تشكل
بنفس الوقت دعوة افريقيا الى المشاركة في تحمل مسؤولياتها مباشرة تجاه
القضية الفلسطينية ، ومسألة احتلال اسرائيل لاراضي دول عربية مستقلة .

وبالفعل فان القرارات التي اتخذها المؤتمر المشار اليه والذي انعقد في اديس
ابابا ما بين التاسع عشر والحادى والعشرين من نفس الشهر ، تشكل نقطة
الانطلاق للحوار الافريقي - العربي على الصعيد الرسمي الجماعي ، فللمرة الاولى
تتخذ منظمة الوحدة الافريقية قرارا بشأن التعاون بين الدول الافريقية والعربية ،
« نظرا الى ان حقيقة الوضع الحالي في الشرق الاوسط قد اظهر الاهداف المشتركة
بين الشعوب الافريقية والعربية » ، « واقتناعا بالحاجة الى تعاون اوثق بين
الشعوب الافريقية والعربية لتحقيق التحرير الكامل لاراضيها واسراع تنميتها
الاقتصادية » .

تضمن القرار المذكور ايضا صيغة جديدة للتعاون الافريقي - العربي ، سيما
من الناحية الاقتصادية اذ نص على انشاء لجنة من سبع من الدول الاعضاء

في منظمة الوحدة الأفريقية . لاجراء اتصالات مع البلدان العربية من خلال الجامعة العربية من اجل :

أ - دراسة آثار حظر البترول على البلدان الافريقية .

ب - التباحث مع البلدان العربية المنتجة للنفط الخام حول احسن الوسائل

لتخفيف النتائج المترتبة على البلدان الافريقية .

كما اوصى نفس القرار « باقامة تعاون اقتصادي بين دول الجامعة العربية والدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، وتكليف السكرتير العام الاداري بالتشاور مع الامين العام للجامعة العربية لانشاء الجهاز اللازم لمثل هذا التعاون، واجراء مشاورات دورية على مستويات مختلفة بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية من اجل ضمان استمرار التعاون الذي سيزيد في دعم وحسنة الهدف والعمل .

وبالاضافة الى ذلك فقد ناشدت منظمة الوحدة الافريقية البلدان العربية ، وايران ، التوسع في استخدام سلاح النفط عن طريق حظره ليشمل جنوب افريقيا والبرتغال وروديسيا الجنوبية حتى يلتزم بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن تصفية الاستعمار .

اتخذ نفس القرار طريقه الى حيز التطبيق اذ كلف المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية السكرتير العام التنفيذي للمنظمة ابلاغ القرار الى الامين العام للجامعة العربية .

وافق قرار دعوة الدورة الثامنة غير العادية للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية الى اقامة تعاون اقتصادي افريقي - عربي ، قرار آخر بشأن الشرق الاوسط ايمانا « بأن التضامن مع مصر والدول العربية الاخرى هو موقف ايجابي في النضال ضد الاستعمار ، والامبريالية تمشيا مع مبادئ منظمة الوحدة الافريقية وقراراتها ، .

اوصى القرار في فقرته الرابعة « الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بالاستمرار في قطع علاقاتها مع اسرائيل حتى تنسحب من جميع الاراضي العربية المحتلة وحتى يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة ، . كما تضمنت الفقرة الثالثة عشر من نفس القرار رفض اي تبديل في وضع القدس ، وبطلان وعدم شرعية التحركات لضم المدينة المقدسة . كما اعلنت الفقرة التالية « ان اي اجراء تتخذه اسرائيل في الاراضي المحتلة لتغيير

★ الدول التي تم اختيارها هي : الكامبيون ، بوتسوانا ، زائير ، مالي ، تنزانيا ، غانا والسودان .

نواحيها الجغرافية والسكانية باطلة ولاغية وغير قانونية ، .

وبالمقابل سرعان ما استجابت الدول العربية لدعوة وتداء منظمة الوحدة الافريقية ، فخلال انعقاد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر بعيد اقل من اسبوع من انتهاء الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول منظمة الوحدة الافريقية ، وبالتحديد ما بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٧٢ ، وجه الملوك والرؤساء العرب بيانا الى افريقيا منطلقين فيه من ان التضامن العربي الافريقي ينبغي ان يتجسد بشكل ملموس في كافة الميادين وبالذات في ميدان التعاون السياسي والاقتصادي بهدف توطيد دعائم الاستقلال الوطني وتحقيق التنمية ، .

وجه الملوك والرؤساء العرب من خلال نفس البيان تحية تقدير للدول الافريقية الشقيقة للقرارات التي اتخذتها بقطع علاقاتها مع اسرائيل ، ورحبوا بقرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، الذي سبق ان اشرنا اليه ، بتأليف لجنة مكونة من سبع دول لتنظيم التعاون الافريقي - العربي . كما قرروا اتخاذ الاجراءات التالية لتعزيز التضامن العربي - الافريقي وتجسيمة في الواقع العملي وهي :

آ - دعم التعاون العربي الافريقي في المجال السياسي وتعزيز التمثيل الدبلوماسي العربي في افريقيا .

ب - قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب افريقيا والبرتغال وروديسيا من قبل الدول العربية التي لم تقم بذلك بعد .

ج - تطبيق حظر تام لتصدير البترول العربي الى هذه البلدان الثلاثة .

د - اتخاذ اجراءات خاصة لمواصلة التمويل الطبيعي للبلدان الافريقية الشقيقة بالبترول العربي .

هـ - دعم وتوسيع التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي مع البلدان الافريقية الشقيقة ، وذلك على مستوى ثنائي وعلى مستوى المؤسسات الاقليمية للتعاون وبالذات مع البنك الافريقي للتنمية .

و - انشاء صندوق عربي للمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتقديم المعونات الفنية للبلاد الافريقية .

ز - تقديم مساعدات فورية للشعوب الافريقية المتضررة بالكوارث الطبيعية والقحط :

ح - مضاعفة التأييد على الصعيد الدبلوماسي والمادي لكفاح منظمة التحرير الافريقية .

ط - من اجل التعجيل بتطبيق هذه القرارات وقيام تعاون مستمر بين البلدان العربية والافريقية يكلفون الامانة العامة لجامعة الدول العربية باتخاذ الاجراءات التنفيذية والاتصال بالامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ولجنة الدول السبع التابعة لها ، لتنظيم مشاورات دورية على مختلف المستويات واعلاها بين الدول العربية والافريقية ، .

ثمة اذن من الجانبين الافريقي والعربي اجماع على ضرورة اقامة علاقات سياسية واقتصادية ، بل على اقامة تعاون وتضامن مشترك من اجل « توطيد دعائم الاستقلال الوطني وتحقيق التنمية » ، كما ورد في القرارات السياسية لكل من الدورة الثامنة غير العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، ول مؤتمر القمة العربي السادس .

وكانت هذه القرارات تأخذ طريقها الى اللجان والمجالس المختصة بغية دراستها واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها .

فمن الجانب العربي درس المجلس الاقتصادي العربي خلال دورته العادية التاسعة عشرة التي انعقدت في القاهرة ما بين الثالث والخامس من شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ بيان مؤتمر القمة العربي السادس بالنسبة لانشاء مصرف عربي للتنمية الصناعية والزراعية في افريقيا ، واوصى بدعوة لجنة من الدول المكتتبة في رأس مال المصرف على مستوى الخبراء المتخصصين في الشؤون المالية والاقتصادية لأعداد مشروع النظام الاساسي للمصرف العربي للتنمية الصناعية والزراعية في افريقيا طبقا للاسس والمبادئ والاهداف التي تضمنها قرار مؤتمر القمة العربي السادس ومقترحات الدول في اجتماعات المجلس الاقتصادي خلال نفس الدورة .

وفي مجال تقديم المساعدات للدول الافريقية المصابة بالقحط اوصى المجلس الاقتصادي العربي خلال نفس الدورة ان تحدد كل دولة عربية مقدار ونوعية مساهمتها قبل نهاية شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ وان تبلغ الامانة العامة بها . وكذلك ان يقوم الامين العام باجراء الاتصالات اللازمة بالدول الافريقية المتضررة لمعرفة احتياجاتها المختلفة وتنسيق جهود الدول العربية لتسهيل وصول المعونات لتلك الدول .

وبالنسبة لموضوع تبادل المعلومات الفنية بين الدول العربية والافريقية اوصى نفس المجلس « بتجميع البيانات والمعلومات عن احتياجات الدول الافريقية العاجلة والآجلة في مجالات العون الفني المختلفة » . و « دراسة القدرات العربية

في مجال تقديم العون الفني من النواحي الفنية والبشرية والمادية. « و وضع برنامج لتبادل المعونة بين الدول العربية والافريقية في ضوء ما تسفر عنه الدراسات « . كما اقترح ، اي المجلس الاقتصادي العربي ، انشاء صندوق لتبادل المعونة الفنية بين الدول العربية والافريقية يخصص له مبلغ خمسة عشر مليون دولار دفعة اولى للصرف منه على الاغراض التي اشرنا اليها ، على ان يتصل الامين العام بالدول الاعضاء لتحديد مقدار ما تكتتب به في هذا المبلغ ليعرض الموضوع فيما بعد على مؤتمر القمة القادم لوضع سياسة طويلة المدى بصدد المعونة الفنية للدول الافريقية .

وذلك في حين قرر المجلس الاقتصادي العربي احالة موضوع اتخاذ اجراءات خاصة لمواصلة التمويل الطبيعي للبلدان الافريقية بالبتترول العربي ، الي وزراء البترول العرب ، « نظرا لارتباط هذا الموضوع بسياسة استخدام البترول العربي كسلاح في المعركة فضلا عن ارتباطه بالسياسة التصديرية للدول العربية المنتجة للبترول .

ومن الجانب الافريقي اجتمعت لجنة الدول الانفارقة السبعة في اديس ابابا ما بين الاول والعشرين من شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤ ، واختارت ثلاثة اسس لتطوير التعاون الافريقي العربي ، اولها : تعميق المجابهة العربية - الافريقية ضد العنصرية والصهيونية والاستعمار . وثانيهما : تسويق ونقل وتحديد اسعار المنتجات النفطية للدول الافريقية واقتراح انشاء اسطول مشترك من الناقلات مهمته تزويد افريقيا بالنفط . اما الاساس الثالث فهو : التعاون الفني بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية .

مرحلة اللقاءات الاولى المشتركة العربية - الافريقية :

خلال الاجتماع الذي عقده وزراء البترول في الدول العربية المصدرة للبترول بناء على دعوة الامين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ ، عقد المؤتمر اجتماعات مشتركة مع لجنة الدول السبع المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية للمشاورة وتبادل الرأي حول ما تعانيه الدول الافريقية من مشكلات بترولية ومالية ، وذلك مما ساعد وزراء البترول العرب فيما بينهم على اتخاذ قرارات تؤكد ضرورة تزويد الدول الافريقية بحاجتها من البترول ، وضرورة تجاوز الصعوبات الفنية في اصال البترول العربي الى الدول الافريقية . كما اوصى مؤتمر وزراء البترول اختصار الاجراءات المعتادة لقيام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، وزيادة رأسماله ، وانشاء صندوق برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار قبل نهاية شهر اذار (مارس) ١٩٧٤

يلحق بالمصرف المذكور فيما بعد (حال قيامه) وذلك لتقديم القروض اللازمة للدول الافريقية بفائدة رمزية ولدد معقولة ، ويوضع رأسمال هذا الصندوق في مصرف او مؤسسة مالية قائمة وتحدد منظمة الوحدة الافريقية مبالغ القروض والدول المحتاجة بالتشاور مع الامين العام لجامعة الدول العربية . كما قرر نفس المؤتمر احكام الرقابة لمنع وصول البترول الى الدول العنصرية : جنوبي افريقيا وروديسيا والبرتغال (آنذاك) .

الانتقال الى مرحلة التنفيذ وتوقيع اول اتفاقية قرض :

تشكل القرارات التي صدرت فيما بعد على مستوى جامعة الدول العربية او منظمة الوحدة الافريقية ، تشكل في الواقع امتدادا للقرارات السياسية التي سبق ان اشرنا اليها ، بل لنقل انها صيغة عملية لتحويل تلكم القرارات السياسية الى مؤسسات اقتصادية تخدم التعاون العربي - الافريقي ، فمجلس جامعة الدول العربية اتخذ في دور انعقاده العادي الحادي والستين ما بين ٢٥-٢٨ اذار (مارس) ١٩٧٤ قرارات بانشاء مؤسسات اقتصادية هي : الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية ، وصندوق المعونة الفنية ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، وهي المؤسسات التي سوف نتحدث عنها في فصل لاحق .

كما اتخذت منظمة الوحدة الافريقية في دورتها الحادية عشرة المنعقدة في مقاديشو ما بين ١٢-١٥ حزيران (يونيو) ١٩٧٤ عدة قرارات بشأن الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية ، وأوجه نشاط لجنة السبعة ، وآخر بشأن التعاون العربي - الافريقي للاتصال بأمين عام جامعة الدول العربية لدراسة امكانية عقد مؤتمر عربي افريقي على المستوى الوزاري .

بدأت مرحلة تنفيذ القرارات السياسية بمهمة توزيع صندوق الطوارئ ، وقدره مائتا مليون دولار امريكي ، الذي قدمته الجامعة العربية لتخفيف آثار الحظر البترولي على الدول الافريقية غير المنتجة للبترول ، وعلى الرغم من ان لجنة الدول السبعة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية قد وضعت المقاييس لتوزيع صندوق الطوارئ عقب اجتماعها في ١٥ آب (اغسطس) ١٩٧٤ ، الا ان ذلك لم يكن سهلا نتيجة لوجود اتجاهين مختلفين حول توزيع حصص الصندوق :

الاتجاه الاول : ويقوم على اساس ان « يصب الصندوق في بنك التنمية الافريقي في ابيدجان ورصد ٢٥ ٪ منه فقط للتوزيع ، اما البقية فيجب ان تكون خاضعة لسحوبات محكومة من الحد الاعلى للقرض المخصص لكل دولة . وكانت

الآمال على المدى البعيد لهذا المفهوم هي جذب الدول الاخرى المنتجة للبتترول ،
والافريقية منها بوجه خاص للاسهام في صندوق ينظر اليه على انه صندوق دائم ،
والنظر الى المنظمات الدولية مثل صندوق الطوارئ التابع للامم المتحدة ،
وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي على انهم شركاء محتملون ، وبذلك يصبح
الصندوق صندوقا للتنمية .

اما الاتجاه الآخر فينتقل من ان آثار ارتفاع اسعار البترول على
الاقتصاديات الافريقية ينسخ آثار حظر البترول ، فالموقف بالتالي يحتاج الى تقديم
مساعدة مالية فورية للدول الافريقية بهدف وحيد هو تحقيق التوازن ، او محاولة
تحقيق التوازن مع « فواتير » قوائم اثمان البترول ، وعلى الاقل فان ٥٠ ٪ من
المبلغ المخصص لكل دولة يجب ان يتم دفعه فورا ، اما تمويل القرض او انتظار
الاسهام الدولي فيه ، فلن يعني الا مزيدا من التأخير في موقف كان قد وصل
بالفعل الى درجة الغليان .

ونتيجة للاتصالات التي جرت بين القاهرة واديس ابابا حول موضوع توزيع
حصص الصندوق ، انعقد في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ في نطاق جامعة
الدول العربية اجتماع للجنة الدول المكتتبة تبنى بالاجماع مقترحات الدول
الافريقية السبع مع استبعاد المغرب وموريتانيا والصومال باعتبارها دولا اعضاء
في الجامعة العربية ، كما قررت نفس اللجنة صرف ٥٠ ٪ من الصندوق فورا عن
طريق ابرام اتفاقيات قرض مع الامين العام للجامعة العربية .

تلا ذلك توقيع اول اتفاقية قرض بتاريخ ١٣ اكتوبر ١٩٧٤ ، « تضمنت فترة
للدفع مدتها ٢٥ عاما منها فترة سماح مدتها عشرة اعوام ، وبفائدة قدرها ١ ٪
ليس عن المدة بأكملها وانما تسري فقط على السنوات الخمس التي تلي فترة
السماح . رافق ذلك اتفاق ان تحديد الحصص ذو طبيعة مؤقتة » .

الفصل الثاني

المؤتمرات الافريقية العربية في نطاق منظمتي
الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية

- ١ - الحوار العربي الافريقي في ندوة الخرطوم .
- ٢ - المؤتمر الوزاري العربي الافريقي الأول .
- ٣ - مؤتمر القمة العربي الافريقي الأول .

١ - الحوار العربي الافريقي في ندوة الخرطوم

دعت جامعة الدول العربية ، بالاشتراك مع حكومة جمهورية السودان الديمقراطية ، الى عقد ندوة افريقية عربية للتحرر والتنمية ، وذلك انطلاقا من قرارات مؤتمرات القمة الافريقية ، والعربية ، ودول عدم الانحياز ، وفي نطاق الحوار العربي الافريقي .

وبالفعل فقد اجتمعت في الخرطوم ما بين ٧-١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ ، « الندوة الافريقية العربية للتحرر والتنمية » ، حيث افتتح اعمالها رئيس الجمهورية السودانية ، بحضور الامين العام لجامعة الدول العربية ، وممثل للامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، وممثل لمدير عام منظمة اليونسكو . كما اشترك في الندوة ٩٥ عضوا من وزراء الاعلام الافارقة والعرب ، ومجموعة من المفكرين والاساتذة ورجال السياسة ، وممثلي الاتحادات والمنظمات النقابية والصحفية ، بالاضافة الى ممثلي حركات التحرير الافريقية والعربية .

تدارس المجتمعون القضايا والمسائل المطروحة في جدول الاعمال في اطار مشروع الاعلان وبرنامج العمل الافريقي العربي المشترك الذي كانت قد اقرته اللجنة الوزارية العربية الافريقية في العاشر من تموز (يوليو) ١٩٧٥ . وتضمن الجدول الموضوعات الرئيسية التالية :

- ١ - التحرر العربي الافريقي .
 - ٢ - التفرقة العنصرية .
 - ٣ - التنمية والتعاون الاقتصادي .
 - ٤ - العلاقات العربية الافريقية من خلال التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية .
 - ٥ - التعاون الافريقي العربي في مجال الثقافة والاعلام .
- وحول هذه المواضيع ناقش المجتمعون ثلاثا واربعين بحثا ودراسة ، وصدر عن الندوة ما اسمته بـ « اعلان ندوة الخرطوم حول التعاون العربي الافريقي » .

تضمن ، اي الاعلان ، عرضا موجزا لوقائع الندوة ، وجدول اعمالها ، وما تمخضت عنه مداولات الندوة من افكار واتجاهات .

كما اوصى الاعلان جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية بمتابعة تنفيذ توصيات الندوة ، وان تدعو لندوات معاثلة عامة ومتخصصة لتعميق التفاهم والتعاون بين افريقيا والعالم العربي .

وفيما يلي ما ورد في اعلان الندوة من الافكار والاتجاهات :

« التعاون والتضامن بين الشعوب الافريقية والعربية ودولهما ، حتمية تاريخية ومصيرية في جميع المجالات . هذا التعاون يجب ان يرتفع لمستوى المسؤولية ، والانتباه الى المحاولات التي يراد منها تشويه العلاقات بين شعوب المنطقة ، وازالة جو الثقة الذي يسودها » .

« ان الواجب الاول المقدم على ما عداه ، هو استكمال تحرير القارة الافريقية والارض العربية ، بحشد كل الامكانيات العربية والافريقية لمزيد من الدعم والتكثيف لحركات التحرير في الوطن العربي والافريقي ، ومقاومة الاستعمار القديم والجديد بكافة صوره واشكاله ، وصولا الى التحرر الكامل » .

« ان مقاومة التفرقة العنصرية ، والصهيونية باعتبارها شكلا من اشكال هذه العنصرية ، ضرورة يتحتم على جميع الدول والشعوب الافريقية والعربية ان تتحمل مسؤولياتها ، حتى يتم تصفية النظم العنصرية من المنطقة الافريقية والعربية ، مع العمل على ايضاح وتنوير الرأي العام العالمي حول حقيقة العلاقة بين التفرقة العنصرية والابارتهايد والصهيونية » .

« يجب ان يستهدف التعاون الاقتصادي العربي الافريقي التنمية في المقام الاول ، مستندا على مبادئ ومخططات علمية ، مع دعم المؤسسات القائمة وتقويتها ، على ان يتم ذلك من خلال حوار علمي وتخطيط واحصاء مدروسين ، بهدف تحقيق المصالح القومية لكل من الدول العربية والدول الافريقية ، مع الاهتمام بالتنمية الريفية » .

« ان يستهدف التعاون الافريقي العربي في المجال الاقتصادي دعم اقتصاديات دول المنطقة ، وتكريسا وتثبيتا لاستقلالها الوطني » . ان ما تم من خطوات في طريق العمل المشترك بين منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، والاسس والمبادئ التي تضمنها مشروع الاعلان ، وبرنامج العمل العربي الافريقي الذي اقرته اللجان الوزاريان العربية والافريقية في ١٠/٧/١٩٧٥ ، ونمو العلاقات الثنائية بين الدول الافريقية والعربية ، كل ذلك يعكس الجدية والرغبة في تعاون صادق بين العرب والافريقيين . وتدعيما لهذه

الجهود ودفعاً لهذا التعاون ، فلا بد ان تركز على اسلوب علمي قائم على وحدة القرب ووحدة المصير . ولا بد من تشجيع الحوار بين المنظمات السياسية والجماهيرية والمهنية الافريقية والعربية ، وتقوية هذه الخطوات من خلال برنامج عمل عربي افريقي مشترك » .

« التعاون الاعلامي والثقافي والتربوي العربي الافريقي ضرورة اكيدة ، يجب ان تدعم ، ويجب ان يتم في المستقبل على المستويات كافة ، وفي جميع المجالات ، بين اجهزة الاعلام والثقافة والمؤسسات التربوية العربية الافريقية ، والعناية بتأكيد الشخصية الثقافية الافريقية العربية ، تحقيقاً لقدرتها على النمو والمشاركة في اخصاب الحياة الفكرية والروحية لشعوبنا ، وتمكيناً للجماهير العريضة من مواصلة دورها الحضاري ، مع الاهتمام بتأصيل اللغات الرئيسية والفنون العربية والافريقية ، واحلالها في وسائل الاتصال التربوية والاعلامية والثقافية . ولتحقيق ذلك ، لا بد من دعم التعاون والتنسيق بين البحث العلمي والعمل الاعلامي ، ومن تشجيع الترجمة والنشر باللغات الافريقية الرئيسية ، وانشاء دار للنشر تيسيراً للاتصالات الثقافية بين الافارقة والعرب ، » .

٢ - المؤتمر الوزاري العربي الافريقي الاول

مقدمة :

كان انعقاد المؤتمر الوزاري العربي - الافريقي الاول في داکار ، عاصمة الجمهورية السنغالية ، ما بين التاسع عشر والثاني والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٧٦ ، امتدادا طبيعيا للقرارات السياسية التي سبق ان اتخذتها الدول الافريقية في نطاق منظمة الوحدة الافريقية ، والدول العربية في نطاق جامعة الدول العربية ، واذا كان لا بد لنا من العودة قليلا الى الوراء ، فانه لتجدر الاشارة الى ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذي انعقدت دورته العادية الثالثة والعشرين في مقاديشو خلال شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٤ ، « قد طلب بموجب قراره رقم ٣٣٧ من الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الاتصال بالامين العام لجامعة الدول العربية لدراسة امكانيات عقد مؤتمر عربي - افريقي على المستوى الوزاري بهدف مناقشة احتمالات التعاون وميادينه وبذل جهود مشتركة في هذا الصدد ، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون المشترك من اجل التنمية لوضع استراتيجية عربية - افريقية للتنمية » .

وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط ما بين السادس والعشرين والتاسع والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ ، تم اتخاذ عدة قرارات بشأن التعاون العربي - الافريقي ، وذهب الى ابعد ما ذهب اليه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، سالف الاشارة اليه ، اذ اقترح عقد مؤتمر عربي - افريقي على ان يسبقه ، كما هي العادة في عقد مؤتمرات كهذه ، عقد مؤتمر عربي - افريقي على المستوى الوزاري .

وهكذا فان الجهود الدبلوماسية قد نشطت لصالح اقامة ودعم التعاون الوثيق بين منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، سيما بعد ان اصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الرابعة والعشرين التي انعقدت في اديس ابابا خلال شهر شباط ١٩٧٥ ، قراره ذا الرقم ٣٩٥ الذي سجل

بارتياح قرارات مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط ، و « اعرب عن اقتناعه بأن التعاون العربي - الافريقي يعتبر ضرورة ومطلباً . كما انه ينبع من اخلاقيات التضامن كنتيجة لوحدة المصير والاهداف ، وقرر توسيع اطار لجنة السبعة ونصوص التفويض المعطى لها بحيث اصبحت لجنة الاثني عشر لتعمل كلجنة لتنسيق التعاون الافريقي - العربي والبحث عن آفاق جديدة لهذا التعاون والاعداد لمؤتمر القمة العربي الافريقي » .

تم التنسيق بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية من خلال الربط بين اللجان السياسية عن طريق الامانتين العامتين ، فلجنة الاثني عشر الافريقية بدأت اجتماعاتها منذ شهر شباط (فبراير) لانجاز المهمة الموكولة اليها بهدف اعداد مشروع اولي لوثيقة تتضمن المبادئ الرئيسية للاسس التنظيمية للتعاون العربي الافريقي .

وعن الجامعة العربية انبثقت ايضاً لجنة للسفراء الاثني عشر العربية ، وبتاريخ ٢٨ ايار (مايو) اعتمدت هذه اللجنة وثيقة الوحدة الافريقية الخاصة بخطة العمل اساساً لنشاطها .

وخلال اجتماع مشترك ضم لجنتي الاثني عشر التابعتين لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية تمت مناقشة المشروع الاول في القاهرة خلال يومي التاسع والعاشر من يوليو (تموز) ١٩٧٥ ، وانتهى هذا الاجتماع الى مشروع موحد لاعلان برنامج التحرك الذي يمثل وجهات نظر وزراء الخارجية الـ « ٢٤ » العرب والافارقة : « الاعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون العربي الافريقي » ، الذي تبناه مؤتمر القمة العربي - الافريقي الاول كما سوف نرى بعد قليل .

وقائع المؤتمر الوزاري العربي الافريقي الأول :

شارك في اعمال هذا المؤتمر الوزاري خمس وخمسون دولة هي : الجزائر ، السعودية ، البحرين ، بينين ، بوتسوانا ، بوروندي ، الكامبيرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جزر القمر ، الكونغو الشعبية ، ساحل العاج ، مصر ، الامارات العربية المتحدة ، اثيوبيا ، الغابون ، غامبيا ، غانا ، غينيا بيساو ، غينيا الاستوائية ، فولتا العليا ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، لبنان ، ليبيريا ، ليبيا ، مدغشقر ، مالي ، المغرب ، جزيرة موريس ، موريتانيا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، اوغندا ، قطر ، رواندا ، مالاوي وبنسب، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، سوازيلاند، سورية،

تانزانيا ، تشاد ، توجو ، تونس ، اليمن الديمقراطية ، زائير ، زامبيا .
كما اشترك في اعمال المؤتمر ايضا كل من الجامعة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ومنظمة الوحدة الافريقية . وحضر مراقبون عن البنك الافريقي للتنمية ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، وحركة تحرير جنوب افريقيا ، ومنظمة سوابو .

افتتح المؤتمر بخطاب للرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور ، استعرض فيه اهمية التعاون العربي الافريقي ، وواجه التقارب والتماثل في الثقافة مع ضرورة العمل على دراسة الحضارات الافريقية بما فيها العربية كأساس للتقارب العربي الافريقي ، ثم انتقل الرئيس سنغور بعد ذلك ، الى الحديث عن السياسة ، فعن الاقتصاد والأزمة التي يعانيها العالم ، ثم اقترح بعض النقاط بالنسبة للتعاون المالي والتجاري والسياسي ، وانهى خطابه بثلاثة مقترحات اولها انشاء لجان دائمة تجتمع بصفة منتظمة للاعداد لاعمال مجلس الوزراء : ثقافية واقتصادية وسياسية لدراسة الاعلان وبرنامج العمل . وثانيها اجتماع مجلس الوزراء سنويا ، ورؤساء الدول مرة كل سنتين ، اما الاقتراح الثالث فهو انشاء محكمة عربية افريقية للتوفيق والتحكيم .

تحدث في المؤتمر ايضا وزير خارجية دولة البحرين ورئيس مجلس جامعة الدول العربية آنذاك محمد بن مبارك آل خليفة ، فأشار الى « ان الموجات الاجنبية التي مرت على المنطقة العربية هي نفسها التي مرت على افريقيا » . واذا كانت حضارة اوربا وامريكا قامت على ثروات افريقيا والبلاد العربية وكان ازدهارها على حساب هاتين المنطقتين التاريخي وقيمها الانسانية ، فمن حق افريقيا والبلاد العربية ان تقفا معا اليوم متعاونة متكاتفه لوضع حد لمثل هذا الاستغلال المشين وهذا الابتزاز غير المشروع ، كما حدد الوزير البحراني في خاتمة كلمته .
منطلقات التعاون العربي الافريقي من نقاط اساسية هي :

اولا - ان الدول الافريقية والعربية دول نامية تنشد التقدم ، وبالتالي تحاول الاستفادة من مواردها الطبيعية والمادية ، ومن الخبرات الفنية .

ثانيا - ان المجموعتين الافريقية والعربية ذات جذور تاريخية مشتركة وثقافة متكاملة وتشكلان وحدة اقتصادية متقدمة .

ثالثا - ان المجموعتين تواجهان نفس التحديات وتهدفان الى نفس المسار في طريق التنمية والتقدم والرفاه لشعوبهما .

رابعا - ان الدول الافريقية والعربية تشكل ثقلا هاما في الميزان السياسي بين المجموعات الدولية سواء في الامم المتحدة او في المحافل الدولية الأخرى .

اما وزير خارجية ليبيريا ، ورئيس المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية (آنذاك) فقد دعا في كلمته الى « ارساء التعاون الافريقي العربي على اساس متين من التعاون الاقتصادي المفيد والفعال » ، بدلا من ارسائه على اساس من المتغيرات الدبلوماسية او الظروف المتغيرة للوضع الاقتصادي الدولي .
واكد التزام الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بالتعاون السياسي والدبلوماسي بين افريقيا المستقلة والدول العربية ، التي اسهمت الى حد كبير في استعادة الحرية السياسية لشعوبنا وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، على حد تعبيره . كما طالب الوزير الافريقي بتحديث العلاقات الافريقية العربية حتى « نتمكن من مواجهة متطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي ابدت كل من الدول الافريقية والعربية التزامها به » .

وفي كلمته التي القاها خلال نفس المؤتمر ، ذكر الامين العام لجامعة الدول العربية ان « القضيتين الكبيرتين اللتين تشغلان بال الشعوب الافريقية والعربية هما قضية التحرر الوطني في جنوب القارة الافريقية ، وقضية التحرر الوطني للشعب الفلسطيني والاراضي العربية المحتلة » . و اضاف : « ان قضية النضال العربي الافريقي المشترك ، انما تشكل جزءا من كفاح العالم الثالث وحركة عدم الانحياز التي تستمد جذورها التاريخية من التجمع الافريقي الآسيوي العربي في باندونج » .

اختتم المؤتمر الوزاري الافريقي العربي الاول اعماله بكلمة القاها رئيس وزراء جمهورية السنغال ، اشاد فيها بالنتائج التي توصل اليها المؤتمر ، وقال : « ان احد الاسباب العميقة التي أدت في هذا الظرف بصفة خاصة الى تثبيت دعائم التضامن العربي - الافريقي هو استمرار الازمة العامة التي اثرت بعمق في النظام العالمي الحالي سواء على المستوى السياسي او المستوى الاقتصادي » . و اوضح « ان التعاون العربي الافريقي هو جزء لا يتجزأ من التعاون على مستوى الاسرة العالمية بأسرها ، وهذا ما يقتضي ان يتطرق اليه الشركاء في هذا الحوار بايمان دون مركب نقص او ضغط » .

اقرار مشروع الاعلان وبرنامج العمل المشترك بشأن التعاون العربي الافريقي :

كانت النقطة الاساسية التي ادرجت في جدول الاعمال : « بحث واقرار مشروع الاعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون العربي الافريقي » ، وهو المشروع الذي كانت قد اقترته اللجنتان الوزاريتان العربية والافريقية عام ١٩٧٥ ، وكذلك موضوع تقديم مساعدات اساسية عاجلة للقارة الافريقية . ولقد تم اقرار مشروع الاعلان والبرنامج من قبل المؤتمر الوزاري العربي الافريقي الأول ، ورفع الى مؤتمر القمة الافريقي العربي .

٣ - مؤتمر القمة العربي الافريقي الاول

وقائع انعقاد المؤتمر :

انعقد مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول في القاهرة ما بين الثامن والتاسع من اذار (مارس) ١٩٧٧ ، لدراسة مختلف جوانب التعاون الافريقي العربي . وقد ضم رؤساء الدول والحكومات الافريقية والعربية المستقلة ، بعد ان كان المؤتمر الوزاري الافريقي العربي الاول قد رفع الى مؤتمر القمة مشروع الاعلان السياسي وبرنامج العمل المشترك .

افتتح الرئيس المصري الجلسة الاولى للمؤتمر ، تلاه الامين العام لجامعة الدول العربية مشيرا الى ان المسيرة العربية الافريقية قادرة على اثراء شعوب هذه المسيرة ، وعلى توفير المساهمة في عدد من المجالات الدولية في اطار التجمعات الواقعية بين بلدان العالم الثالث ، من اجل تحقيق السلام وتطبيق العدالة في العلاقات الدولية . كما دعا الامين العام لجامعة الدول العربية الى نبذ كل المحاولات التي ترمي الى تقسيم وحدة الصف الافريقي العربي ، وبث الشكوك بين اعضائه ، و اضاف : ان الشعوب الافريقية والعربية مدينة لماض مشترك ، ومتحدة في مستقبل واحد .

اما الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية فقد قال في معرض حديثه عن مؤتمر القمة الاول ما يلي : « نود ان نذكر دائما ان التعاون مثل النبات ، لا يمكن ان ينبت ويزهر الا في حقل خصب . وهذه الحقيقة تبقى ضرورية اكثر فيما يتعلق بالتعاون العربي الافريقي ، فهي تتطلب الوضوح والصدق ، وهي بالتالي تحتاج الى تنظيم وتطوير التيارات المستمرة الناتجة عن العلاقات الاولى في مجالي الاعلام والاتصال بين العالمين العربي والافريقي ، اذ بفضل هذه التيارات يمكن ان تختفي بعض المشاكل ... لقد حان الوقت اذن لان يتحول الكلام الى عمل ، والمبدا الى برنامج ، والبرنامج الى مشروع ، وان يتم التمهيد لتحقيق المشروع » .

وخلال الجلسات العلنية اسهم عدد كبير من رؤساء الدول في اعمال المؤتمر من خلال الاقتراحات والتوصيات التي تضمنتها خطبهم ، وبهذا الصدد فقد تركزت كلمة الرؤساء العرب على النقاط الأساسية التالية :

- ان الروابط بين العالم العربي وافريقيا هي تاريخية وجغرافية ومصيرية متداخلة ، يعززها ضرورة استمرار النضال ضد الاستعمار الاستيطاني ، المتجسد : في افريقيا بالانظمة العنصرية التي ما تزال قائمة في جنوب

افريقيا وناميبيا ، وزيمبابوي (روديسيا) ، والمتجسد في العالم العربي بالصهيونية العالمية .

– ان التعاون الافريقي العربي يخدم قضايا الحرية والعدل والسلام والامن الدولي في المنطقتين العربية والافريقية ، وفي العالم كله ، كما انه تعبير عن ضرورة التضامن والسعي من اجل اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل .

وخلال الجلسة العلنية الثانية كان الرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور من بين المتكلمين ايضا ، فعارض الفكرة القائلة بوجود عالم عربي غني ، وافريقيا فقيرة ، فليست جميع البلاد العربية منتجة ومصدرة للنفط ، كما ان عدة بلدان من افريقيا السوداء منتجة ومصدرة للنفط . ثم وجه الرئيس السنغالي نداء من اجل تعاون اكثر نشاطا ، وخاصة بالنسبة للبلدان الافريقية الاشد فقرا ، وذلك من اجل ان تحصل المجموعة العربية الافريقية على ما اسماه الرئيس سنغور بـ « الاستقلال الجماعي » . وهو امر ليس من شأنه الاتعيز موقف هذه المجموعة في مسرح السياسة الدولية ، وفتح الطريق امام قيام تعاون ثلاثي ارحب بين العالم العربي وافريقيا واوروبا .

نتائج انعقاد مؤتمر القمة العربي الافريقي الأول :

انهى مؤتمر القمة الافريقي – العربي اعماله بالمصادقة على التقارير الاربعة حول :

- ١ – اعلان سياسي .
- ٢ – اعلان وبرنامج عمل حول التعاون الافريقي العربي .
- ٣ – اعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي الافريقي – العربي .
- ٤ – التنظيم والاجراءات لتحقيق التعاون الافريقي العربي .

وقد تضمنت هذه التقارير تفصيلا كافيا لاسس التعاون واهدافه السياسية والاقتصادية بين العالم العربي وافريقيا ، فمن الناحية السياسية تضمنت التقارير تصورات المستقبل على النحو الموجز التالي :

مشاكل كفاح التحرير في العالم العربي وافريقيا :

اصبحت المشكلة الفلسطينية اهتماما افريقيا ، بنفس درجة الاهتمام بتحرير الشعوب الافريقية المكافحة في زيمبابوي (روديسيا) وجنوب افريقيا . ومن جهة اخرى اكد المؤتمر مساندته التامة لشعوب زيمبابوي ، وجنوب افريقيا ، وناميبيا

في كفاحها من اجل استرجاع حقوقها الوطنية المشروعة . وان مبادرة الدول العربية الى تقديم دعمها المادي لحركات التحرر الافريقية تؤكد الروابط القائمة بين كفاح الشعوب الافريقية والشعب الفلسطيني ، ضد العنصرية والاستعمار .

بلغ مجموع ما اسهمت به الدول العربية لحركات التحرر الافريقية خلال المؤتمر مبلغا قدره احدى عشر مليون دولار ، تقاسمتها بعض الدول العربية ، اذ اسهمت كل من المملكة العربية السعودية ، والجمهورية الليبية ، وقطر ، والامارات العربية المتحدة ، بمليون دولار امريكي ، واسهمت كل من مصر والاردن ، والكويت بمليون دولار .

كما ندد المؤتمر بشدة بسياسة اسرائيل التوسعية ، وخرقها لقرارات الامم المتحدة .

التعاون بين البلدان الافريقية والعربية في نطاق السياسة الدولية :

اكّد المؤتمر اهمية قيام تعاون دبلوماسي افريقي عربي ضمن الامم المتحدة ، اذ ان اجتماع الاصوات العربية والافريقية من شأنه ان يعرقل اتخاذ اي قرار مخالف لصالح الطرفين .

كما اكّد مؤتمر القمة على ضرورة التزام الدول العربية والافريقية بتطبيق سياسة الانحياز الفعلي ، وادان الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والصهيونية ، والابارتهايد ، وكل انواع التمييز بسبب العرق او الدين او الاصل .

وفي المجال الاقتصادي والمالي :

وضع مؤتمر القمة الافريقي الاول خطة متكاملة طويلة المدى تتضمن التالي:

١ (تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الاطراف على تقديم مساعدات فنية ومالية لدراسات جدوى المشروعات الانمائية وهياكل البنية الأساسية في افريقيا .

٢ (تدعيم المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الاطراف التي تعمل في ميدان التنمية الافريقية .

٣ (المساهمة في تدعيم الموارد المالية لبنك التنمية الافريقي عن طريق الاقتراض من اسواق الاموال العربية بأفضل الشروط الممكنة .

٤ (زيادة موارد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا لتمكينه من زيادة المساهمة في تلبية احتياجات التنمية الافريقية .

٥ (تدعيم العلاقات التجارية بين الدول الافريقية والعربية عن طريق اعطاء معاملة تفضيلية متبادلة .

٦ (تنسيق المساعدات المالية المقدمة من الدول العربية والمؤسسات المالية الجماعية ، وذلك تعزيزا للآثر الانمائي لتلك المساعدات في الدول الافريقية المستفيدة .

٧ (تشجيع الاستثمارات العربية خاصة عن طريق انشاء مشروعات افريقية عربية مشتركة والعمل على وضع نظام لضمان الاستثمارات في الدول الافريقية .

٨ (تشجيع توظيف رؤوس الاموال العربية في الدول الافريقية في شكل استثمارات مباشرة او قروض او ودائع .

٩ (تشجيع التعاون الفني بين الدول العربية والدول الافريقية .

اقام مؤتمر القمة الاول التعاون الافريقي - العربي على المبادئ الاساسية التالية :

أ - احترام السيادة والامن والوحدة الترابية والاستقلال السياسي لكل دولة .
ب - المساواة بين جميع الدول .

ج - السيادة الدائمة للدول والشعوب على ثرواتها الطبيعية .

د - عدم الاعتداء وعدم قبول احتلال اراض بالقوة .

هـ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

و - حماية المصالح المشتركة على اساس المعاملة بالمثل ، وعلى اساس المساواة .

ز - تسوية سلمية وفي روح من التسامح للخلافات والمنازعات .

ح - الكفاح المشترك ضد السيطرة والعنصرية والاستغلال ، بكل الاشكال ، حفظا للسلام والامن الدولي .

الهيكل التنظيمي للتعاون الافريقي العربي :

اقر مؤتمر القمة الافريقي-العربي انشاء مجموعة من الاجهزة تشكل بمجموعها الهيكل التنظيمي للتعاون الافريقي العربي ، وهذه الاجهزة هي التالية :

مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشترك :

ويجتمع مرة كل ثلاث سنوات ، اما الاجتماع العادي لمجلس الوزراء المشترك (الافريقي العربي) فينمقد مرة كل ثمانية عشر شهرا .

اللجنة الدائمة :

وتتكون من وزراء الدول الاعضاء في لجنتي الاثني عشر في منظمة الوحدة الافريقية ، ولجنة الاثني عشر في جامعة الدول العربية . تعقد اللجنة الدائمة اجتماعات عادية مرتين كل عام في مقر المنظمتين بالتبادل ، الا في حالة توجييه دعوة من احدى الدول الاعضاء . وتعقد اجتماعات غير عادية عند اقتضاء الحاجة بناء على اتفاق الرئيسين ، وتحديد مواعيد وفترات تلك الاجتماعات بعد اجرا مشاورات بين الرئيسين والامين العامين للمنظمتين .

تختص اللجنة الدائمة بوضع التعاون الافريقي العربي موضع التنفيذ ، وتسهر على تطويره في مختلف الميادين ، انها تدرس وتوجه هذا التعاون نحو الاهداف السياسية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والتقنية ، والاقتصادية ، التي تضمنها تصريح وبرنامج عمل التعاون الافريقي العربي . وهي من اجل ذلك تتخذ القرارات الضرورية ، كما يوكل اليها بصورة خاصة الاسهامات التالية :

آ - وضع قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء موضع التطبيق ، ومتابعة تنفيذها .

ب - دراسة المشاكل المقترحة من قبل الجانبين (الافريقي والعربي) وتحضير الاقتراحات الضرورية لعرضها على مجلس الوزراء من اجل دراستها ، وتقوية التعاون الافريقي العربي .

ج - خلق مجموعات العمل الضرورية لدراسة مختلف جوانب التعاون الافريقي العربي ، وتحديد صلاحياتها ، ونظامها الداخلي .

د - اقرار المشاريع المقترحة من قبل لجان العمل ذات الصلاحية .

هـ - ترتيب مسائل التنظيم والتنسيق العامة للتعاون الافريقي العربي الموضوع موضع التطبيق .

و - تستطيع اللجنة العامة ، في حالة الضرورة ، ان تقترح عقد اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء .

مجموعات العمل واللجان المتخصصة :

تهتم مجموعات العمل واللجان المتخصصة بالميادين التالية :

(١) التجارة .

(٢) التعدين والصناعة .

(٣) الزراعة والغابات ومصائد الاسماك وتربية الحيوانات .

- ٤ (الطاقة ومصادر المياه .
- ٥ (النقل والمواصلات السلوكية واللاسلكية .
- ٦ (التعاون المالي .
- ٧ (التعاون التعليمي والاجتماعي والثقافي والاعلامي .
- ٨ (التعاون العلمي والتقني .

ويجوز للجنة الدائمة انشاء مجموعات عمل اخرى .
تتكون كل لجنة عمل ، ما امكن ، من عدد متساو من الخبراء والاختصاصيين من كلا الطرفين (الأفريقي والعربي) ، ويسهر كل طرف ، ما امكن ، على استمرار صلاحيات اعضاء فريقه ، ويسمي كل طرف رئيس مجموعته ، ويعلم الطرف الآخر ، كما يعين كل طرف مقررا ، تستطيع لجنة العمل ، عند الاقتضاء ، ان تستشير اختصاصيين ينتمون الى قطاع عام او قطاع خاص ، وفقا للحالة .

صلاحياتها :

تستطيع كل لجنة عمل ان تقدم اقتراحاتها الكاملة الى الرئيسين ، خاصة فيما يتعلق باختيار طرق انجاز المشاريع بناء على التعليمات التي تصدر اليها من قبل اللجنة الدائمة .

تخضع اقتراحات لجنة العمل وتوصياتها لما تتخذه اللجنة الدائمة من قرارات بشأن الموضوع . كما ان لكل لجنة عمل ، بعد استشارة الرئيسين ، ان تقرر تشكيل لجان متخصصة تهتم بعمل معين مما يدخل ضمن اطار صلاحياتها ، وتحدد لجان العمل هذه ، كل ضمن صلاحياتها ، مهمات اللجنة المتخصصة ، واجراءات تنفيذ اعمال وقرارات هذه اللجان .

لجنة التنسيق :

تتولى لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة مسؤولية تنسيق نشاطات مجموعات العمل المختلفة من ناحية ، وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية اخرى . وتقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه الصلاحيات بمعالجة الامور ذات الطابع العلمي والاداري ، فحسب ، والتي تتطلب قرارات عاجلة .

التحكيم :

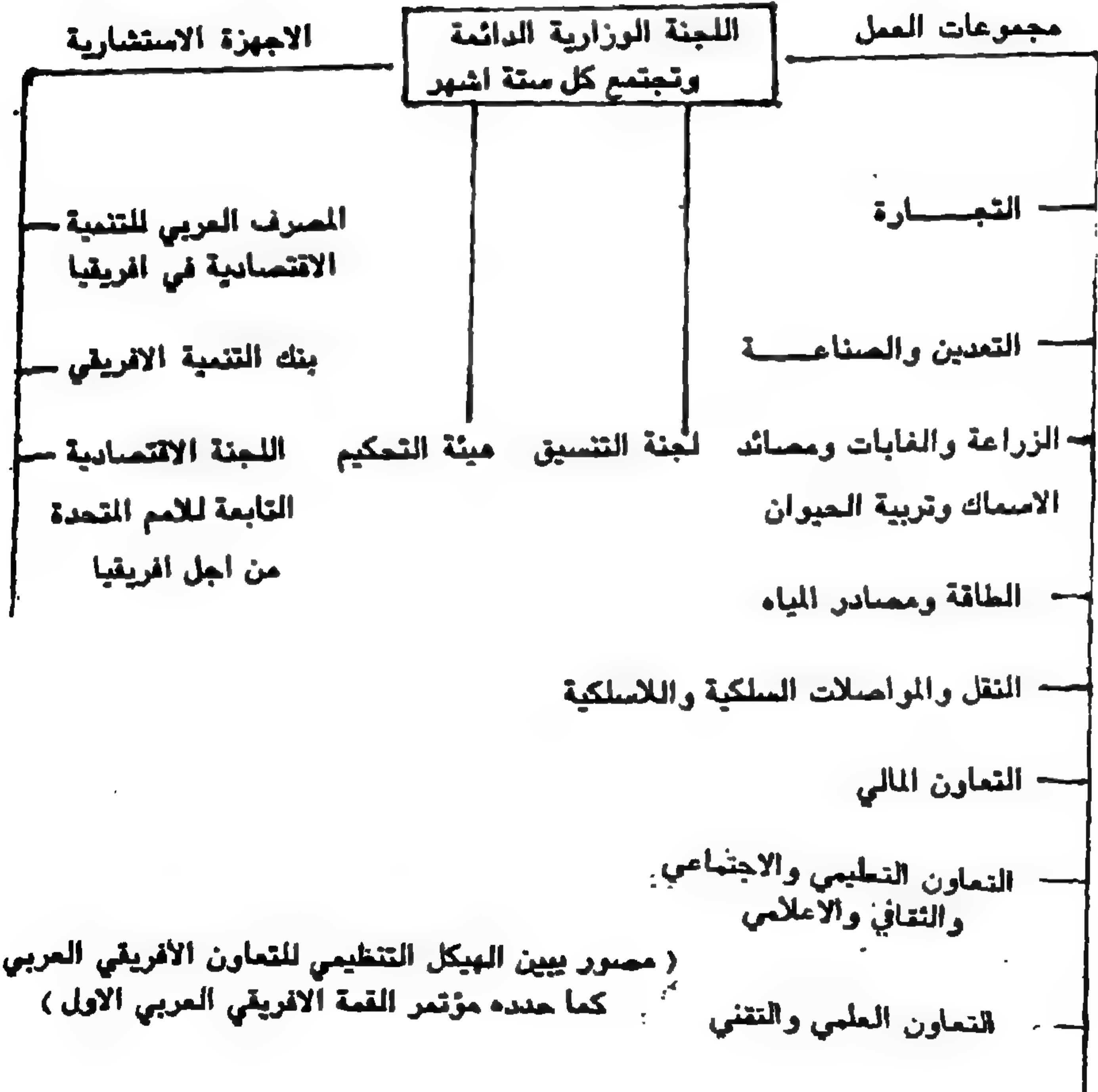
تنشأ محكمة افريقية عربية ، او لجنة للتوفيق والتحكيم لتقديم التفسير القانوني للنصوص التي تحكم التعاون الافريقي العربي ، ولفض نزاع قد ينشأ .

وسائل العمل :

ينشأ صندوق خاص لضمان وتسيير الاجهزة التنفيذية للتعاون الافريقي العربي ، ويمول هذا الصندوق عن طريق مساهمة كل من المنظمين بنسبة ٥ % .
يه تحسب بانتظام على الميزانيات العادية لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، ويمكن تقديم المساهمات الطوعية والفردية الى هذا الصندوق الخاص .

مؤتمر القمة الأفريقي العربي
ويجتمع كل ٢ سنوات

المؤتمر الوزاري الأفريقي العربي
ويجتمع مرة كل ١٨ شهرا



مثال عن اجتماعات اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الافريقي العربي :

يمكن القول ان الحوار الافريقي العربي قد دخل مرحلة جديدة اثر انعقاد مؤتمر القمة الافريقي-العربي الاول، اذ وضع اسسا واضحة ومتينة لتطوير هذا التعاون في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاعلامية ، وبصورة خاصة في المجال الاقتصادي اذ اسهمت البلدان العربية في تقديم ما يقرب من مليار ونصف مليار دولار بهدف التنمية في افريقيا ، وبذلك بلغ مجموع الموارد المالية المحولة مباشرة من البلدان الافريقية غير العربية اكثر من ثلاثة مليار دولار ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٧ .

ولعل الاهم من ذلك هو استمرار التعاون الافريقي العربي بصيغ جديدة متطورة ، وذلك بفضل اجهزة تطوير هذا التعاون ، ولاعطاء فكرة واضحة حول الموضوع نستعرض على سبيل المثال ، اجتماع الدورة العادية الرابعة للجنة الوزارية الدائمة للتعاون الافريقي العربي الذي انعقد في الكويت ما بين الثالث والخامس من كانون الاول (ديسمبر) من عام ١٩٧٨ .

افتتاح أعمال الدورة الرابعة والأعضاء المشاركون :

افتتح اعمال هذه الدورة رسميا رئيس مجلس الوزراء الكويتي بالنيابة ، وزير الاعلام ، وذلك نيابة عن امير الكويت . اشار خطاب الافتتاح الى المنجزات الايجابية البناءة للجنة الدائمة للتعاون الافريقي العربي خلال دوراتها الثلاث الماضية في شتى المجالات بدعم من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، ودعا الى تطوير هذا التعاون في مختلف المجالات . كما اشار الى تقدير الكويت لموقف الشعوب والدول الافريقية المستمر للامة العربية في صراعها ضد العدوان الصهيوني . كما دعا الخطاب الى التصدي والوقوف في وجه العنصرية والصهيونية ، والى الاستمرار في تقديم كافة انواع الدعم للشعوب الافريقية التي لا تزال تناضل من اجل التحرر من التفرقة والتمييز العنصريين .

كما اكدت كلمتا الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، والامين العام لجامعة الدول العربية على الدور الحاسم للتعاون الافريقي العربي من اجل اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل ، وفي التضال ضد العنصرية والصهيونية ، وكذلك تضمنت كلمتا رئيسي الجانبين الافريقي والعربي للجنة الدائمة .

ترأس لجنة الاثني عشر لمنظمة الوحدة الافريقية وزير خارجية النيجر

ومثل الجانب الأفريقي كل من الجزائر ، بوتسوانا ، الكامبيرون ، مصر ، الجابون ، كينيا ، ليبيريا ، نيجيريا ، النيجر ، توغو ، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية . وترأس لجنة الاثني عشر لجامعة الدول العربية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بالكويت ، ومثل الجانب العربي كل من : المملكة العربية السعودية ، دولة الكويت ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، تونس ، المغرب ، ليبيا ، سوريا ، العراق ، الصومال ، لبنان ، موريتانيا ، فلسطين ، والأمين العام لجامعة الدول العربية . كما حضر الاجتماع بصفة مراقب كل من تنزانيا ، واوغندا ، وزائير ، والسودان ، وممثلون عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، وبنك التنمية الأفريقي ، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الكويت .

جدول الاعمال :

أقرت اللجنة الدائمة البنود التالية كجدول للاعمال :

- ١ - تقرير لجنة التنسيق .
- ٢ - التقرير المشترك لأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام جامعة الدول العربية .
- ٣ - تقرير عن عمل المؤسسات المتخصصة الأفريقية والعربية فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة العادية الثالثة للجنة الدائمة .
- ٤ - تشكيل اللجان الأفريقية العربية المتخصصة .
- ٥ - مشروع ميزانية الصندوق الخاص لتسيير الاجهزة التنفيذية للتعاون الأفريقي العربي للسنة المالية ١٩٧٩ - ١٩٨٠ .
- ٦ - أ - التقرير المالي والاقتصادي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (من يونيو (حزيران) الى ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٨) .
- ب - تقرير الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية .
- ٧ - مشروع جدول اعمال الدورة العادية الاولى للمجلس الوزاري الأفريقي العربي وموعد ومكان انعقادها .
- ٨ - موعد ومكان انعقاد كل من :

- آ - الاجتماع المشترك لوزراء الاعلام العرب والافريقيين .
- ب - الاجتماع المشترك لوزراء العمل العرب والافريقيين .

توصيات اللجنة وقراراتها :

بحثت اللجنة التقرير المشترك للامينين العامين حول أنشطة الامانتين خلال الفترة من يونيو (حزيران) الى ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٨ ثم اقرته .

واكدت اللجنة من جديد الحاجة الى دعوة رؤساء مجموعات العمل الى حضور الدورات التي تعقدها اللجنة الدائمة كلما قدمت تقاريرها اليها لدراستها .
كما وافقت اللجنة ايضا على ان تعد محاضر كاملة لاجتماعاتها وعلى ان يتم توزيعها .

بحثت اللجنة التقرير المعد عن نتائج عمل المؤسسات الافريقية والعربية المتخصصة كما بحثت الوثيقة الخاصة بتشكيل اللجان الافريقية والعربية المتخصصة ، وهي الوثيقة التي درستها لجنة التنسيق من قبل في اجتماعها .

وكان ثمة شعور بأن التقرير المعد عن عمل المؤسسات الافريقية والعربية المتخصصة حدد فقط مجالات الاهتمام في شتى الميادين دون ان يحتوي على دراسة مفصلة للمشكلات .

وفي اقرارها للوثيقتين قيد البحث قررت اللجنة الدائمة ما يأتي :

- آ - الابقاء على مجموعات العمل القائمة حاليا .
- ب - توسيع اختصاصات مجموعة العمل للتعاون المالي لكي تشمل الشؤون المالية والاقتصادية والتجارية وتعديل اسمها طبقا لذلك .
- ج - تفويض الامينين العامين لكل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية في اختيار الخبراء من الدول الاعضاء بالمنظمتين للعمل في مجموعات العمل .
- د - دعوة المؤسسات الافريقية والعربية المتخصصة لا سيما البنك الافريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، الى التعاون بشكل وثيق مع الامانتين لتنفيذ برامج التعاون الافريقي العربي .

بحثت اللجنة مشروع ميزانية عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ المقدم اليها واقرته ، وعهدت الى الامانتين العامين بمسؤولية وضع لوائح وقواعد مالية بخصوص ادارة الصندوق الخاص المشترك .

اثناء النظر في التقرير الاقتصادي والمالي الخاص بالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية، استمعت اللجنة كذلك الى تقارير شفوية من الرئيس المدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، والسكرتير التنفيذي للصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية وممثل بنك التنمية الافريقي . وعليه دعت اللجنة المؤسسات المالية الافريقية والعربية لكي تعزز اوجه التعاون والتنسيق القائمة بينها لخدمة اهداف التعاون الافريقي العربي بصورة افضل .

اقرت اللجنة مشروع جدول الاعمال التالي للمجلس الوزاري الافريقي العربي :

- ١ - الافتتاح الرسمي .
 - خطاب رئيس الدولة المضيفة .
 - كلمات كل من رئيس الجانب الافريقي ورئيس الجانب العربي والامينين العامين لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .
 - ٢ - اقرار جدول الاعمال .
 - ٣ - تشكيل هيئة المكتب ولجنة الصياغة .
 - ٤ - تنظيم العمل .
 - ٥ - تقرير مشترك حول أنشطة الامانتين العامتين لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية في مختلف المجالات. التعاونية الافريقية العربية .
 - ٦ - تقرير الامانتين العامتين حول أنشطة المؤسسات الاقتصادية والمالية والفنية بالتعاون الافريقي العربي .
 - ٧ - دعم وسائل التعاون بين دول منظمة الوحدة الافريقية ودول جامعة الدول العربية في المجالات السياسية ومجال المقاطعة للنظام العنصري في افريقيا الجنوبية والنظام الصهيوني في فلسطين المحتلة .
 - ٨ - ما يستجد من اعمال .
- وينبغي ملاحظة انه في حين ان البند الخامس من مشروع جدول الاعمال يتناول المسائل العامة في التعاون الافريقي العربي فان البند السادس يتناول الامور الفنية المحددة في التعاون .

وقد تركت اللجنة للامينين العامين مسألة تحديد موعد ومكان انعقاد الدورة

العادية الاولى للمجلس الوزاري الافريقي العربي المشترك .

وفي هذا الصدد اعلن الرئيس ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية قد وجهت الدعوة لاستضافة المجلس الوزاري المذكور .

وفيما يتعلق بتحديد موعد ومكان انعقاد مؤتمر وزراء الاعلام الافريقيين والعرب رحبت اللجنة بدعوة الجمهورية التونسية لاستضافة هذا المؤتمر ، وفوضت الامينين العامين في تحديد الموعد بالتشاور مع الحكومة التونسية ، كما تركت اللجنة ايضا للجانب الافريقي ان يقرر مكان وموعد انعقاد المؤتمر الاول لوزراء العمل الافريقي العربي المشترك . وقد علم ان كلا من كينيا والسنغال عبرت عن رغبتها في استضافة هذا المؤتمر .

الفصل الثالث

التعاون الاقتصادي الافريقي العربي :

- ١ - المنظمات الاقتصادية العربية الائتمانية للتعاون الثنائي
- ٢ - المنظمات الانمائية المتعددة الأطراف
- ٣ - المساهمات العربية في بعض الحالات الخاصة
- ٤ - المساعدة البترولية العربية لافريقيا
- مجمل المساعدات الاقتصادية العربية لافريقيا

١ - المنظمات الاقتصادية العربية الائتمانية

للتعاون الثنائي

قامت هذه المنظمات قبل عام ١٩٧٣ ، اي قبل بدء مرحلة التعاون الاقتصادي الافريقي العربي في نطاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وما تأسس من المنظمات الاقتصادية العربية الائتمانية الثنائي بعد عام ١٩٧٣ ، انما يمثل رغبة هذه الدولة العربية او تلك ، في توظيف بعض من مساهماتها لخدمة التعاون الاقتصادي العربي - الدولي ، بما في ذلك التعاون الاقتصادي الثنائي مع البلدان الافريقية . وهذه المنظمات هي :

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية :

انشئ عام ١٩٦٢ برأسمال قدره ٦٨٠ مليون دولار ، ارتفع فيما بعد الى ٣ر٤ مليار دولار . وفي اقل من عشر سنوات قدم هذا الصندوق اكثر من ٣٠ ٪ من جملة التحويلات التي قدمها البنك الدولي في مدة ٢٧ سنة لكل الدول العربية . و « عن طريق هذا الصندوق سخرت الحكومة الكويتية منذ عام ١٩٦٢ بين ١٥ في المائة و ٢٠ في المائة من ميزانياتها السنوية و ٩٦٠ بالمائة من منتج الكويت القومي الخام لفائدة هذا التعاون » . و « تعتبر شروط قروض هذا الصندوق من اسمى الشروط المعمول بها في شتى الصناديق والبنوك الانمائية من حيث الفائدة و رزنامة الاسترداد والخلص » . وهو يمول مشاريع في مختلف بلدان العالم من بينها بلدان افريقيا .

وفقا للتقرير السنوي لعام ١٩٧٤ مول الصندوق الكويتي ٣ مشاريع في اوغندا في ميدان تربية الماشية وصناعة السكر والطاقة الكهربائية وبناء خزانات ومطاحن وصوامع للقمح . وفي تنزانيا مول الصندوق صناعة النسيج . وفي رواندا ساعد في تمويل مشروع لزراعة الشاي وتصنيعه . وفي مدغشقر قام بمشروع لبناء الطرق . وفي مالي اهتم الصندوق

بمشروعين يخصصان التوسع في أراضي الري واعداد مصنع للأسمنت . كذلك
مؤل الصندوق مشروعا كبيرا خاصا بحوض السنغال مع ٣ دول اخرى : مالي ،
موريتانيا ، السنغال . هذا بالاضافة الى اسهام الصندوق في منظمات انمائية
دولية : البنك الافريقي للتنمية ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ،
البنك الدولي . كذلك اسهم الصندوق في تمويل مشروعات في ميدان تربية
الحيوان وميدان مقاومة الآفات .

صندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

أنشئ بموجب مرسوم اميري عام ١٩٧١ ، براسمال قدره ٥٨٠ مليون
درهم امارات ، اي ما يعادل ١٢٥ مليون دولار امريكي ، ووصل رأس المال الى
ما يعادل ٥٠٠ مليون دولار امريكي عام ١٩٧٤ ، كما ان هناك اتجاها لزيادة
رأس المال حتى يبلغ الالف مليون دولار . ويتم تمويل هذا الصندوق عن طريق
ميزانية دولة الامارات .

يهدف الصندوق ، من جملة ما يهدف اليه ، الى مساعدة الدول العربية
والافريقية والآسيوية على تنمية اقتصادياتها عن طريق مدها بالقروض ، والمساهمة
في رؤوس اموال مشاريع التنمية بها ، وتقديم المعونات الفنية للدراسات
الاستطلاعية والاستشارات الفنية . اما القروض فهي من النوع الطويل الاجل
اذ تتراوح مدتها ما بين عشرة الى خمسة عشرة سنة ، بفائدة قدرها ما بين ٢ ٪
الى ٥ ٪ .

الصندوق السعودي للتنمية الاقتصادية العربية :

انشاته الحكومة السعودية عام ١٩٧٤ براسمال قدره ٣٥٠ مليون دولار ،
ارتفع حتى بلغ عشرة مليارات من الدولارات . وبموجب الانظمة التأسيسية
فان قيمة كل قرض يجب الا تتجاوز ٥ ٪ من قيمة رأس مال الصندوق ، ونسبة
٥٠ ٪ من مصاريف تكاليف المشروع الذي منح من اجله القرض . ويسهم هذا
الصندوق في التنمية الاقتصادية للبلاد العربية والبدان النامية ، بما في ذلك
البلدان الافريقية .

الصندوق العربي للمساعدة الخارجية :

أسس عام ١٩٧٤ براسمال قدره ٥٠ مليون دينار ، ارتفع في آب من عام
١٩٧٩ الى مائة مليون دينار ، وعلى اثر انتهاء قمة عدم الانحياز في هافانا

ومؤتمر القمة العربي العاشر ، قرر مجلس قيادة الثورة العراقي مضاعفة رأسمال الصندوق العراقي للتنمية الخارجية الى مائتي مليون دينار ، وذلك انطلاقاً من اقتراح الرئيس العراقي بتوفير موارد مالية للبلدان النامية تعرب من ١٥ مليار دولار سنوياً ولدة عشر سنوات لتمويل مشاريعها التنموية تحقيقاً لاكتفائها الذاتي في مجال الطاقة ، والعمل على زيادة معدلات نموها الاقتصادي بوتائر متصاعدة طوال عقد الثمانيات .

ولقد أكد المصدر المسؤول في الصندوق ان مضاعفة رأسمال الصندوق : « سيؤدي الى تحقيق المصالح المشتركة للبلدان النامية والامة العربية في آن واحد » ، و « ان تعزيز القدرات الاقتصادية لتلك البلدان الصديقة يزيد من امكانياتها في تعزيز استقلالها السياسي ، وبالتالي قدرتها على رؤية الحق العربي واتخاذها القرارات والمواقف التي تعزز من تضامنها مع الامة العربية » .

المصرف العربي الليبي الخارجي :

أنشئ عام ١٩٧٢ بقانون صدر عن مجلس قيادة الثورة الليبية ، وحدد رأسمال المصرف (كشركة مساهمة ليبية) بمبلغ عشرين مليون دينار يكتب فيها بالكامل من مصرف ليبيا المركزي . ويجوز زيادة رأس المال بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخزانة ، اما غرض الانشاء ، وفقاً للمادة الثالثة من نفس القانون ، فهو « مزاولة الاعمال المالية والمصرفية المختلفة وعمليات التمويل الانمائي خارج الجماهيرية العربية الليبية ، ومع ذلك يجوز للشركة ان تؤدي بعض الاعمال المصرفية داخل الجماهيرية الليبية » . ويكون لعمليات التمويل حساب منفصل ويتميز عن حساب العمليات المصرفية الاخرى التي تزاولها الشركة ، ويستقل كل من الحسابين بأصوله وخصومه ، وذلك كله وفقاً لما يحدده النظام الاساسي للشركة » .

مركز المصرف ومحل القانوني مدينة طرابلس ، ويجوز ان ينشئ له فروعاً او توكيلات او مكاتب داخل ليبيا او خارجها ، وذلك بقرار يصدر عن مجلس ادارته . ومدة المصرف تسع وتسعون سنة ، تجدد تلقائياً لمدة او لمدة اخرى مماثلة ، ومع ذلك فللجمعية العمومية ان تقرر اي وقت حله او ادماجه .

يمارس مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي اختصاصات الجمعية العمومية الاعتيادية وغير الاعتيادية للمصرف ، على ان تعتمد قرارات المجلس التي يصدرها بوصفها جمعية عمومية من وزير الخزانة . « وتدعى الجمعية العمومية للانعقاد بناء على طلب مجلس ادارة المصرف ، ويجوز دعوتها للاجتماع ، بناء

على طلب وزير الخزانة او محافظ مصرف ليبيا المركزي ، او بناء على طلب مراجعي الحسابات اذا تعلق الامر بمسألة لها ارتباطا بعملها ، وتحدد في الدعوة المسائل المطلوب طرحها على الجمعية العمومية ، ويجب ان توجه الدعوة قبل التاريخ المحدد للاجتماع بخمسة ايام على الاقل .

اما ادارة المصرف فيتولاها مجلس ادارة مؤلف من رئيس واربعة اعضاء من بينهم نائب للرئيس ، ومدة المجلس هي خمس سنوات تبدأ من تاريخ تعيينه ، فاذا انقضت هذه المدة قبل اعتماد ميزانية السنة الاخيرة ظل المجلس قائما الى حين اعتماد الميزانية . ويجوز دائما اعادة تعيين رئيس واطعضاء مجلس الادارة .

أسس المصرف وشارك في تأسيس مشاريع ومؤسسات مالية وصناعية وسياحية ، وغيرها من الاعمال التي تتسم بالطابع الاستثماري ، فخلال عام ١٩٧٨ على سبيل المثال ، ساهم المصرف العربي الليبي الخارجي بنسبة ٥٠ ٪ من رأسمال المصرف العربي الليبي النيجيري للتجارة الخارجية البالغ خمسمائة مليون فرنك افريقي ، كما اصدر المصرف العربي الليبي الاوغندي خلال عام ١٩٧٨ ايضا اسهما ممتازة بمبلغ عشرة مليون شلن اوغندي وزعت على المساهمين حسب حصصهم في رأس المال وذلك عن طريق رسمة جزء من ارباحه القابلة للتوزيع .

كما اسهم المصرف العربي الليبي بنسبة ٥١ ٪ من رأسمال كل من المصرف العربي الليبي التشادي للتجارة الخارجية والتنمية (نجمينا) ، والمصرف العربي الليبي الاوغندي (كمبالا) ، كما اسهم ، من جملة اسهاماته في افريقيا ، بمبلغ مائة مليون دولار مع البنك الدولي لاقامة معمل خاص بتكرير صناعة النحاس في دولة زائير ، وذلك بالاضافة الى اسهامات المصرف في مؤسسات اقتصادية تقع في انحاء عديدة من العالم .

البنك العربي الدولي :

انشىء عام ١٩٧٣ برأسمال قدره ٨١ مليون دولار ، ومنذ عام ١٩٧٤ يركز نشاطاته في افريقيا .

البنك الكويتي السنغالي :

تم تأسيس هذا البنك بتوحيد امكانيات المكتتبين واصحاب الاسهم الانية والتي قسد تنشأ في المستقبل ، واعتبر المصرف شركة تسري عليها القوانين

الخاصة بالشركات المغلقة ، وتطبق القواعد المعمول بها في تنظيم المهنة المصرفية في السنغال . وتهتم الشركة بتوسيع اوجه نشاطها ليشغل المشاريع المعتمدة لتطوير الاقتصاد السنغالي وخاصة بتوفير القروض الطويلة الاجل ، . اما المقر الرسمي للشركة ، فهو دكاكرو ومدة عملها ٩٩ سنة تبدأ من يوم التأسيس الفعلي . وتستثنى الظروف الموجبة للحل المسبق والخارجة عن اطار النظام الداخلي .

اهداف البنك : ابرز ما تعني به شركة البنك الكويتي - السنغالي في السنغال ، او في بلدان العالم الاخرى سواء على حسابها ام على حساب الطرف الثالث او الشركاء ما يلي :

١ - تسلم الاموال المودعة بحساب الفوائد ام عدمه ، والقابلة للدفع فوراً او بموجب اذار مسبق او خلال مدة محددة .

ب - انجاز كافة المعاملات المصرفية بمختلف صورها ، ومنها المالية والاعتمادات والسلف ، وحسابات التوفير ، واعمال الصيرفة .

ج - الاشتراك قدر الامكان في جميع المؤسسات او في الشركات القائمة والتي يتم الاعداد لها ، اي في كافة العمليات والمشاريع المالية والتجارية والانشائية التي تختص بالتجارة والصناعة ، عن طريق البنك او من يستطيع الارتباط بصورة مباشرة او غير مباشرة بها .

د - قبول تقديم القروض او التشاور بشأنها لتأمين الرهائن العقارية والكفالات وتصريف عمليات بيع العقارات وتثبيت العقود الخاصة بها .

هـ - تأمين الرساميل اللازمة لانجاز العمليات التي يتعهد بها البنك حتى ولو تطلب ذلك قبول السندات التي تصرف لامر اية جهة معتمدة ، ايصالات الدفع القصيرة او المتوسطة او الطويلة الاجل .

رأس مال البنك : يبلغ الف مليون فرنك مقسمة الى مائة الف سهم ، قيمة الواحد منها عشرة آلاف فرنك سنغالي ، وارقامها سلسلة من واحد الى مائة الف ، وينص النظام المعمول به على وجوب تسجيل وتسليم الاسهم بكاملها خلال مدة اقصاها ستة اشهر حسب مواد القانون ٦٤ - ٦٩ الصادر بتاريخ ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٤ ، والذي تضمن تنظيم المهن المصرفية والاعمال الملحق بها . ويكون التسليم ربع قيمة الاكتتاب على الاقل ، وتحدد الدفعات الباقية بقرار من مجلس الادارة ، وينبغي تنبيه اصحاب الاسهم بكتاب مسجل قبل شهر على الاقل من التاريخ المحدد للمطالبة بالدفع . واي تأخير في الدفع يسجل لصالح

الشركة بفائدة قدرها ٧ / دون حاجة الى اخطار مالك الاسهم المدين . ان الاسهم غير قابلة للتجزئة بالنسبة للشركة ، ويعطي كل واحد منها مالكة جزءا من عدد الاسهم المسجلة عند اقتسام الارباح مباشرة ، ويمكن زيادة رأس المال بنساء على اقتراح مجلس الادارة ، وعملا بالقرارات التي تتخذها الجمعية العمومية الاستثنائية بهذا الصدد . وفي هذه الحالة يعطي مالكو الاسهم أولوية الاكتتاب من اجل الاسهم المطروحة ، الا اذا اعتذر احدهم عن ذلك .

ادارة البنك : يدير البنك (الشركة) مجلس ادارة يضم ٨ اعضاء تعيينهم الجمعية العمومية لمالكى الاسهم ، لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على ضوء الشروط المنصوص عنها في اتفاقية ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢ .
يمكن للتركات والجمعيات والمؤسسات العامة الاشتراك في الجمعية العمومية .

وفي حالة وجود شواغر بسبب الوفاة او الاستقالة او بسبب آخر ، يتولى المجلس اناية بديل وتحديد موعد لانتهاء مهمة الاعضاء الجدد باجراء انتخابات ، وتعتبر هذه التسميات المؤقتة لاغية ما لم تحظ بموافقة الجمعية العمومية ، ويختار المجلس رئيسا ، ونائبا للرئيس من بين اعضائه ، ويطلب من الاعضاء امتلاك خمسة اسهم على الاقل ، ويعفى ممثلو الدولة من هذا الشرط .

يجتمع مجلس الادارة بناء على طلب الرئيس مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل ، او كلما اقتضت مصلحة الشركة ذلك ، او بناء على طلب اربعة من اعضائه ، ولكل عضو صوت واحد ، وتعتمد القرارات بأغلبية ثلثي الاصوات ، ويحق لاي عضو اناية زميل له بكتاب رسمي ، ولا يزيد رصيد النائب هنا عن صوتين بما في ذلك صوته ، وتدون قرارات المجلس في سجلات خاصة يوقع عليها الرئيس ونائب الرئيس في كل جلسة .

يتم اختيار المدير العام من بين اعضاء مجلس الادارة او سواهم ، ويخول المدير صلاحية استبعاد العمليات التي يراها غير مناسبة بعد التشاور مع مساعده ، ويستطيع مجلس الادارة تكليف المدير العام ببعض المهام لينفذها بمفرده او مع مساعد له او بوجود لجنة ادارية ، ويعتبر اعضاء مجلس الادارة مسؤولين مدنيا عن قراراتهم طبقا للانظمة المرعية ، ويحظر عليهم اقحام الشركة في معاملات شخصية خاصة بهم مع اطراف خارجية .

يستطيع مجلس الادارة في اي وقت ، وايا كان السبب ، الدعوة الى اجتماع استثنائي للجمعية العمومية لحل الشركة او تصفيتها ، واذا تصادف ان بلغت الخسائر ثلاثة ارباع رأس المال ، يدعو اعضاء مجلس الادارة الى عقد اجتماع لمالكى الاسهم لاستطلاع ما اذا كان هناك داع لاعلان التصفية ، وعندها تسند الى الجمعية العمومية مهمة تحديد كيفية التصفية .

الجمعية العمومية : تمثل الجمعية العمومية في جلساتها العادية جميع مالكي الاسهم ، لانها تضم حتى الغائبين او العاجزين او المقيمين في الخارج منهم . وينبغي على مالكي الاسهم تسجيل اسمائهم قبل خمسة ايام على الاقل من موعد الاجتماع لتحديد ما اذا كانوا سيحضرون او سيكلفون اشخاصا آخرين بالنيابة عنهم ، ولا يمكن لأحد ان يمثل مالك اسهم ما لم يكن عضوا في الجمعية اصلا ، ويحق لمجلس الادارة والمفتشين الدعوة الى اجتماع الجمعية العمومية قبل ثلاثين يوما من مواعده الفعلي وباعلان ينشر في الجريدة الرسمية او بتوجيه كتب مسجلة الى مالكي الاسهم ، كما يعقد الاجتماع بناء على طلب واحد او عدد من المالكين لربع رأس المال الاصلي .

يرأس الاجتماع رئيس مجلس الادارة او نائبه او من يعينه مجلس الادارة ، ولكل مالك عدد من الاصوات يتناسب وعدد الاسهم التي يمتلكها ، وتكون قرارات الجمعية العمومية فعالة ، لا بد ان يحضر اجتماعها عدد من مالكي الاسهم يمثلون ثلثي رأس المال ، والا تدعى الجمعية العمومية موة ثانية لاتخاذ قرارات نافذة على ان تراعي خطة عمل الاجتماع الاول ، كما تجتمع الجمعية العمومية مرة في السنة يوم ٢١ كانون الاول (ديسمبر) في المكان والزمان اللذين تحددهما الدعوة التي قد يوجهها مجلس الادارة بصفة استثنائية عند الضرورة .

يتولى الجمعية السنوية دراسة تقرير مجلس الادارة الخاص بالشؤون الرسمية ، والتقرير الخاص بالعمليات التي نفذتها الشركة ومجلس ادارتها ، فتقر هذه التقارير وتوافق على مضمونها كما هي عليه او بعد تعديلها .

نبدأ السنة الرسمية في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) وتنتهي في الثلاثين من كانون الاول (ديسمبر) من كل عام ، ويتولى مجلس الادارة في نهايتها صياغة التقارير التي تحدد الارباح والخسائر . ويجري توزيع الارباح في موعد تحددته الجمعية العمومية ما لم تتنازل هذه عن صلاحياتها بهذا الشأن لمجلس الادارة او تكلفه بتحديد موعد ومكان توزيع الارباح المذكورة .

٢ - المنظمات الانمائية المتعددة الأطراف

آ - المنظمات العربية الانمائية المتعددة الاطراف :

قامت هذه المنظمات نتيجة القرارات السياسية التي اتخذتها جامعة الدول العربية على مستوى مؤتمرات القمة بدءا من مؤتمر القمة العربي في الجزائر عام ١٩٧٣ ، حيث قامت الجهات المعنية في نطاق الجامعة العربية باتخاذ الاجراءات والمساعي اللازمة لولادة هذه المنظمات وبدء عملها كمنظمات عربية انمائية متعددة الاطراف . وهي : المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، والصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية ، والصندوق العربي للتعاون الفني العربي الافريقي .

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (B.A.D.E.A.) :

BANQUE ARABE POUR LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE
EN AFRIQUE

نشؤوه وتعريفه : يعود تاريخ تأسيس هذا المصرف الى القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة العربي السادس الذي انعقد في الجزائر عام ١٩٧٣ ، والذي اتخذ مجموعة من القرارات بشأن دعم التعاون العربي الافريقي في كافة المجالات ، بما في ذلك انشاء مصرف عربي للتنمية الصناعية والزراعية في افريقيا .

ونتيجة لذلك فقد قرر مؤتمر وزراء الدول العربية المصدرة للنفط عام ١٩٧٤ ، ان يتم قيام المصرف قبل نهاية شهر مارس (آذار) ١٩٧٤ .

وبالفعل فقد تم التوقيع على اتفاقية انشاء المصرف ، واعلنت جميع الدول الاعضاء بالجامعة العربية آنذاك ، باستثناء الصومال ودولتي اليمن ، اكتتابها في رأس المال الذي بلغ ٢٣١ مليون دولار امريكي ، في حين بدأ العمل بالاتفاقية بعد

المصادقة عليها من جانب ست من الدول الموقعة ، يبلغ مجموع اكتتابها في رأس المال ١١٧ مليون دولار . وخلال مؤتمر القمة العربية السابع الذي انعقد في الرباط خلال اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٤ ، تمت الموافقة على مبدأ زيادة رأس مال المصرف ، وعلى اختيار مدينة الخرطوم عاصمة له . وفي نهاية آذار (مارس) ١٩٧٥ تم اول اجتماع لمجلس ادارة المصرف في مقره ، في حين بدأت المصادقة على اول عمليات المصرف في اخر تشرين الثاني (نوفمبر) من نفس العام .

يعتبر المصرف ، وبحكم وضعه القانوني ، مؤسسة دولية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية وبالاستقلال التام في المجالين المالي والاداري . اما البلدان المستفيدة منه ، اي من المصرف ، فهي البلدان الافريقية غير الاعضاء بالجامعة العربية ، والاعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية . واللغة العربية هي لغة التعامل الرسمي بالمصرف ، وتعتبر اللغتان الفرنسية والانكليزية لغتي عمل بالاضافة الى اللغة العربية .

« ولازالة اي لبس او غموض ، واستبعاد لاي تفسير خاطيء حرص الدكتور الشاذلي العياري الرئيس المدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا على تعريف المصرف بأسلوب النفي او بطريقة سلبية ، ان جاز لنا القول ، ومن المفيد في هذا الصدد وبهذا الاسلوب الاشارة الى ان « المصرف العربي ليس » :

— « مؤسسة انتهازية او تعبيراً عن دين باعتراف البلدان العربية بالجميل تجاه افريقيا لمواقفها الشجاعة تجاه القضية الفلسطينية ، طالما ان هذه المواقف تتماشى بنفس القدر مع مواقف البلدان العربية تجاه التفرقة العنصرية والانظمة الاستعمارية والعنصرية بأفريقيا » .

— « جهازاً آلياً لاعادة تشغيل البترو دولارات ، ذلك لان افريقيا تحتاج الى رؤوس اموال تنموية طويلة المدى وليس الى استثمارات في مضاربات قصيرة الاجل . كما انه ليس من مهمة المصرف استثمار الاموال التي يعهد بها اليه بطريقة تجارية كلاسيكية » .

— « جمعية احسان انشئت بهدف توزيع الاموال ، لانه لا مفر من القيام بدراسات مسبقة لتبرير اي عملية لتمويل المشروعات » .

— « مؤسسة تمارس نشاطها منذ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٣ ، حيث ان المصرف لم يشرع في العمل الا في فبراير (شباط) ١٩٧٥ » .

هذا ويقوم المصرف ، طبقاً لنظمه القانونية ، بالتعاون بصورة وثيقة وفي حدود اختصاصاته مع منظمات التنمية الأخرى الوطنية منها ، والاقليمية ، والدولية .

مشروعات المصرف هي : قطاع الهياكل الأساسية ، وقطاع الزراعة ، وقطاع الصناعة .

أما رأس المال المبدئي للمصرف فهو ٢٣١ مليون دولار ، ورأسماله الحالي ٧٢٨ر٢٥ مليون دولار ، وتمويلاته حتى نهاية عام ١٩٧٨ هي ٢٨٢ر٧٨ مليون دولار . وتمويلات صندوق القرض (تشرين الاول ١٩٧٤ - اذار ١٩٧٧) هي ٢٢١ر٧٤٤ مليون دولار . واجمالي التمويلات ٥٠٤ر٥٢٤ مليون دولار .

أهدافه : وتمثل في تقوية التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين البلدان الافريقية والبلدان العربية ، ولتحقيق هذا الهدف يقوم المصرف بالوظائف التالية :

- الاسهام في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول الافريقية .
- تشجيع مشاركة رؤوس الاموال العربية في التنمية الافريقية .
- الاسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في افريقيا .
- وتحقيقا لذلك يقوم المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا بما يلي :
- منح قروض وضمانات لمؤسسات التمويل التنموية المحلية او المختلطة او الاقليمية .
- الاسهام في تمويل المشاريع الاقتصادية الهامة ولا سيما في القطاعات الصناعية والزراعية وذلك للتخفيف من العجز في موارد التمويل الخارجي .
- كفالة عون فني ومالي للبلدان الافريقية بهدف تحديد المشاريع الملائمة لتنميتها الاقتصادية واعداد برامج وخطط خاصة بها والاشراف على مختلف مراحل انجاز تنفيذها .
- تقديم عون فني ومالي للبلدان الافريقية لتحسين (تكنيك) الانتاج ومسايرة العلوم الحديثة .

الهيكل التنظيمي للمصرف : ويتكون من مجلس المحافظين الذي يتألف من وزراء ماليات ١٨ بلدا عضوا ، وهو السلطة العليا للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا . ومن بين اختصاصات مجلس المحافظين العديدة سلطة تحديد سياسة المصرف وزيادة رأسماله ، وتعيين رئيس مجلس الادارة المدير العام ، واقرار النظام المالي للمصرف وميزانيته ، وتعيين مراقبي الحسابات ، وتخصيص صافي الدخل ، وتفسير وتعديل نصوص القوانين وانهاء عمليات المصرف وتوزيع اصوله .

مجلس الإدارة : يتألف مجلس إدارة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا من احد عشر عضواً . ومدة تفويض المديرين اربع سنوات قابلة للتجديد . ولكل دولة عربية تسهم في رأس مال المصرف بمائتي سهم او اكثر حق العضوية بمجلس الإدارة .

وتتضمن صلاحيات مجلس الإدارة رسم السياسة والتوجيهات العامة للمؤسسة ووضع قواعد العمليات ومبادئ التمويل .

الرئيس المدير العام : رئيس مجلس الإدارة هو الرئيس المدير العام للمصرف ويعين لفترة خمسة سنوات قابلة للتجديد ، ويظل في منصبه حتى يتولى من خلفه مهامه . والرئيس المدير العام هو الممثل القانوني للمصرف والمسؤول عن تسيير الاعمال الجارية وهو الموظف الاعلى للجهاز التنفيذي للمصرف .

ادارة المصرف : ثمة صلة بين الهيكل التنظيمي القائم للادارة وتسيير اعمال المصرف والذي يتميز بالمرونة وسرعة التنفيذ والطابع العملي ، ان اختيار الكوادر الفنية ذات الكفاءة العالية - لكي يتمكن المصرف من تقديم احسن الخدمات وافضل الخبرات مع تفضيل الاستعانة بالخبراء العرب والافارقة - لهو من المهام الاولى في استراتيجية المصرف فيما يختص بالعاملين . ويتألف المصرف من اربع هياكل تنفيذية (ادارة العمليات - الادارة القانونية والمالية - ادارة الاعلام والنشر والعلاقات الخارجية - دائرة الادارة العامة -) . كما يتألف المصرف من ثلاثة هياكل استشارية (لجنة القروض - اللجنة المالية - اللجنة الادارية) . ويعاون رئيس المصرف فريق من الخبراء ونائب للمدير العام يقومون بالاشراف على الادارة .

عمليات المصرف : تتضمن استراتيجية عمليات المصرف العربي تمويل مشاريع التنمية في افريقيا سواء بمفرده او بالمشاركة الثنائية او متعددة الاطراف مع شركاء عرب او افارقة او غيرهم او مع مؤسسات تمويل تنموية وطنية او اقليمية او دولية ذات طابع عام او خاص . كما يساعد المصرف العربي منظمات التمويل ولا سيما بنوك التنمية الافريقية والمنظمات والصناديق الدولية الشبيهة بالمصرف . فضلا عن ذلك فان المصرف العربي يساهم في رأسمال مشاريع عامة وخاصة بأفريقيا بقروض طويلة الامد لصالح دول ومؤسسات مالية مختلطة ، عامة او خاصة ، وذلك بهدف انجاز مشاريع التنمية التي يصادق عليها المصرف .

وبالمثل فان المصرف يلعب دور المنشط بدعوة المؤسسات العربية لاستثمار الاموال العامة او الخاصة لانجاز مشاريع التنمية في افريقيا . وبصورة عامة ، فان المصرف يبذل قصارى جهده في عملياته بأفريقيا لتحقيق نوع من التوازن بين

القطاعات الانتاجية مباشرة (الزراعية ، والصناعية الزراعية ، والغذائية ، واستثمار الموارد الطبيعية ، والصناعات ذات الغائد ، والطاقة ، والنقل ، والمواصلات ٠٠٠) ، بالإضافة الى انجازات ذات طابع اجتماعي مثل تدريب الكوادر الافريقية ، والاهتمام بمجال التربية والصحة ، كما ان التوازن الجغرافي يعتبر امرا منشودا لاستخلاص نظام للاولويات في تنمية الاقاليم والبلدان والمناطق التي - لسبب او آخر - قد تعدت مستوى الايقاع المتوسط للزيادة بالقارة .

ان المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا يشرع وقبل اية عملية مالية في تقييم محدد لمشاريع وبرامج التنمية التي تعرضها عليه حكومات الدول الافريقية ومؤسسات التمويل المالية الافريقية او الافريقية - العربية ، العامة او الخاصة ، او تلك التي تعرضها عليه اية منظمة اخرى مالية للتنمية تعمل بأفريقيا . وعند تحديد اجراءات العمليات المالية ، فان المصرف يأخذ في اعتباره حساب موارده - ولا سيما تلك التي بوسعه اقتراضها من الاسواق المالية - ويحرص على الحفاظ على سمعته العالية بصفته مؤسسة مالية تتسم بالنزاهة . كما يأخذ المصرف العربي في اعتباره احتياجات البلدان والهيئات المقرضة .

ولهذا السبب فان الفوائد المطبقة على عمليات المصرف المالية غير مرتفعة اذ تتراوح بين ١ ٪ (وهي نسبة تقارب شروط الاقراض في هيئة التنمية الدولية) ، و ٧ ٪ (وهو امر نادر بالنسبة لشروط اقراض البنك الدولي) .

اما فيما يختص باجراءات القروض التي يمنحها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في اطار العمليات المالية المذكورة ، فان وضع جدول وتحديد مدة انسداد امور تتوافق ووضع البلد المستفيد وطبيعة المشروع والشروط التي تطبقها الهيئات الاخرى التي تقوم بالاقرض .

بلغ عدد القروض التي وافق عليها المصرف ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨ ما مجموعه ٤٠ قرضا ، وقع على ٣٣ اتفاقية قرض من بينها او نفذ منها حتى الآن ٢٨ اتفاقية ، في حين بلغ رأسمال المصرف المكتتب به ٧٢٨ر٢٥ مليون دولار ، ورأسمال المصرف المدفوع ٥٨٩ر٩١٨ مليون دولار ، كما هو مبين في الجدول التالي !

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	البيان
١١	٩	٩	١١	عدد القروض الموافق عليها
٣	—	٢	—	عدد المنح الموافق عليها
١٤	—	—	—	عدد عمليات العون العاجل
١٠	١١	١٢	—	عدد اتفاقيات القروض الموقعة
١٥	٨	٥	—	عدد اتفاقيات القروض المنفذة
				قيمة القروض والمنح
٧٢ر٨٧	٦٦ر٢٤	٦١ر٩	٨١ر٦	(بملايين الدولارات)
				رأسمال المصرف المكتتب به
٧٢٨ر٢٥	٧٢٨ر٢٥	٢٢١	٢٢١	(بملايين الدولارات)
				رأسمال المصرف المدفوع
٥٨٩ر٩١٨	٥٢٤ر٧٥	١٦٢	٩١ر٤	(بملايين الدولارات)

أسهم المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا بنسبة متفاوتة في تمويل مشاريع شملت معظم البلدان الافريقية ، فخلال عام ١٩٧٥ بلغت النسبة المئوية لأسهام المصرف في مشاريع شملت ثلاث عشرة بلدا افريقيا .

٩ر٤ ٪ من التكلفة الكلية للمشاريع ، وبلغت ، اي المساهمة ، عام ١٩٧٦ في مشاريع شملت تسعة بلدان افريقية وحلقة دراسية نسبة ٢٠ر٥ ٪ ، وخلال عام ١٩٧٧ بلغت المساهمة ٨ر٨ ٪ في مشاريع شملت تسعة بلدان افريقية ايضا . اما خلال عام ١٩٧٨ فقد بلغت ١٨ر٨ ٪ في مشاريع شملت اثنتي عشرة بلدا افريقيا ، مضافا اليها بعض المؤسسات ، وكل هذه النسب محسوبة بالنسبة لاجمالي التكلفة الكلية للمشاريع كما يتبين من الجدول التالي :

المصرف من التكلفة الكلية للمشروع	اسهام المصرف (بملائين الدولارات)	التكلفة الكلية للمشروع (بملائين الدولارات)	المشروع	البلد المستفيد	العام
١٢ر٣	١ر٦	١٣	تربية الماشية	السفغال	١٩٧٥
٨ر٩	١٠	١١٢	ميناء دوالا	الكاميرون	
٥ر٩	١٠	١٦٩	خط للسكك الحديدية	الكونغو	
١٨ر٩	٧	٣٧	طريق	النيجر	
٨٠	٨	١٠	مصنع للاسمنت	بنين	
١٢ر٥	٥	٤٠	زراعة الذرة الشامية	تنزانيا	
١٤ر٢	١٠	٧٠ر٤	مسد المياه	زائير	
١٧ر٢	٥	٢٩	زراعة الكاكاو	غانا	
٧ر٩	١٠	١٢٧	خط للسكك الحديدية	قوتنا العليا	
١٣ر٧	٥	٣٦ر٤	طريق	مدغشقر	
٤ر٥	١٠	٢٢٠	مصنع للاسمنت	توغو - غانا - ساحل العاج	
٩ر٤	٨١ر٦	٨٦٣ر٨		١٩٧٥	
٤٤ر٤	٤	٩	تصريف مياه مجاري	مورندي	١٩٧٦
٢٨ر٤	٣ر٣	١١ر٦	تنمية زراعية	غامبيا	
٢١ر٥	٥	٢٣ر٣	تنمية ريفية	رواندا	
٥٣ر٢	١٠	١٨ر٨	طريق	زامبيا	
٣٣ر٥	٥	١٤ر٩	محطة للطاقة الكهربائية	سيراليون	
٢٧ر٧	٤ر٥	١٦ر٢	تنمية ريفية	قوتنا العليا	
١٤	٥	٣٥ر٧	تنمية ريفية	كينيا	
١٠ر٦	١٥	١٤٢	سد سيلبفي	مالي	
٣٣ر٣	١٠	٣٠	محطة للطاقة الكهربائية	جزيرة موريشس	
٦٦ر٦	٠ر١	١٥	حلقة دراسية	باناقتل	
٢٠ر٥	٦١ر٦	٢٠١ر٦٥		١٩٧٦	المجموع الكلي

النسبة المئوية لإسهام المصرف على التكلفة الكلية للمشروع	إسهام المصرف (بملايين الدولارات)	التكلفة الكلية للمشروع (بملايين الدولارات)	المشروع	البلد المستفيد	المعام
٢٢,٩	٧,٢	٢١,٢٥	ميناء لصيد الأسماك	السنتغال	١٩٧٧
٤,٢	١,٠	٢,٣٥	مصنع لصناعة عجينة الورق	الكاميرون	
٢٧,٨	١,٠	٢٦,٠٠٥	مواد بناء وتشبيد	تنزانيا	
١٧,٥	٦	٢٤,٢٨	محطة للطاقة الكهربائية	رواندا	
٤,٢	١,٠	٢,٣٧	سد كبونج	غانا	
٢٩,٩	٤,٨٤	١٦,١٦	مصنع للأسمنت	غينيا	١٩٧٧
٢,٠	٢,٢	١٠,٦٤	منطقة صناعية حرة	ليبيريا	
١١,٢	٥	٤٤,٦	تنمية ريفية	مالي	
٨,٨	١,٠	١١٤	محطة للطاقة الكهربائية المائية	مدغشقر	
٨,٨	٦٦,٢٤	٧٤٨,٩٣٥		١٩٧٧	المجموع الكلي

النيجـر	محملة للطاقة الحرارية	١٢٥٨٩	٧	٥١
بنسـين	ميناء كوتونو	٤٦٠٩	٤١	١٠٠
بورندي	طريق	٢٤	٦	٢٥
بوتسوانا	حماية الماشية	٦٠٢٥	٢٠٢	٢٥٢
تشـان	تنمية زراعية	٢٠	٧٨	٢٩
زانـير	زراعة نخيل الزيت	٤٧٤	٤٤	٩٢
ساوتومي	زراعة الكاكاو	١٨٤	٥	٢٧٢
غينيا بيساو	دراسة حول زراعة السكر	١٠	١٠	١٠٠
ليبيـرـيا	محطة للطاقة الكهربائية	٣١٥٥	٣٩٢	١٢٤
ليسوتو	مطار	٢١١١	٦	٢٨٤
اوغـنـدة	صناعة النسيج	١٥	٤٧	٢١٢
اوغـنـدة	دراسة حول الزراعة وصيد الاسماك	١٥	١٥	١٠٠
بنك التنمية لدول وسط افريقيا	خط اعتماد	٥	٥	١٠٠
الاتحاد الافريقي	دراسة حول الاتصالات السلوكية	١	١٠	١٠٠
للمواصلات	واللاسلكية			
اللاسلكية	برنامج خاص	١٥	١٥	١٠٠
احدى عشر بلدا وثلاث منظمات				
المجموع الكلي		٢٨٦٩٤	٧٢٨٧	١٨٥٨
المجموع الكلي		٢٣٠١٣٢٥	٢٨٢٦١	١٢٣
٧٥ - ٧٨ اجمالي المجموع الكلي				

الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية : اوصى بانشاءه مؤتمر وزراء البترول العرب في اجتماعه بتاريخ ٢٣/١/١٩٧٤ ، وأقر هذه التوصية مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الحادي والستين في تونس ما بين ٢٥ - ٢٨ آذار (مارس) ١٩٧٤ . وشكلت مهمة توزيع صندوق الطوارئ أول مرحلة من مراحل تنفيذ القرارات السياسية في مجال التعاون العربي - الافريقي مما سبق أن اشرنا اليه . وموارد هذا الصندوق حاليا هي تحت تصرف الجامعة العربية باستثناء ٢٠ مليون دولار اودعت البنك الافريقي للتنمية ، وذلك من اصل رأس المال ٢٠٠ مليون دولار . وظيفة البنك هي تقديم تمويلات للدول الافريقية التي تضررت من جراء ارتفاع اسعار النفط .

الصندوق العربي للتعاون الفني العربي - الافريقي : اوصت بانشاءه لجنة الشؤون السياسية للجامعة العربية ، وأقر هذه التوصية أيضا مجلس جامعة الدول العربية في جملة القرارات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الحادي والستين والمتعلقة بتطوير التعاون بين الدول العربية ودول القارة الافريقية . يعمل تحت اشراف جامعة الدول العربية بموارد مودعة تقدر بحوالي ٢٥ مليون دولار وهو معد لتوفير المعونات الفنية للبلاد الافريقية .

ب - البنك الاسلامي للتنمية :

BANQUE ISLAMIQUE DE DEVELOPPEMENT

وهو مؤسسة مالية دولية أنشئت تطبيقيا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية البلدان الاسلامية الذي عقد في مدينة جدة في شهر ذي القعدة من عام ١٢٩٣ هجرية الموافق شهر كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٣ ميلادية . انعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في مدينة الرياض خلال شهر يوليو (تموز) ١٩٧٥ . وتم افتتاح البنك في العشرين من اكتوبر (تشرين الاول) عام ١٩٧٥ ، رسميا . عدد أعضائه ٣٦ دولة والشرط الاساسي للعضوية هو كون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر الاسلامي ولديها الرغبة في قبول الشروط التي يحددها مجلس المحافظين .

اهدافه : دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الاعضاء والمجتمعات الاسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية .

اما الوظائف الرئيسية الاساسية للبنك « فتشمل على المساهمة في رؤوس اموال المشروعات وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الانتاجية في الدول

الاعضاء بالاضافة الى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في اشكال اخرى لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما ان على البنك ان يقوم بانشاء وادارة صناديق خاصة لاغراض معينة . من بينها صندوق لمعونة المجتمعات الاسلامية في الدول غير الاعضاء وان يتولى النظارة على الصناديق الخاصة . والبنك قبول الودائع وجذب الاموال بأية طريقة اخرى . ومن مسؤوليات البنك ان يساعد في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الاعضاء وخاصة في السلع الانتاجية . ويقدم المساعدة الفنية للدول الاعضاء . ويعمل على توفير وسائل التدريب للمشتغلين في مجال التنمية . وان يقوم بالابحاث اللازمة لممارسة انواع النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الاسلامية طبقا لاحكام الشريعة .

العضوية ورأس المال : ان الشرط الاساسي لعضوية البنك الاسلامي للتنمية هو كون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر الاسلامي ولديها الرغبة في قبول الشروط التي يحددها مجلس المحافظين . اما رأس المال المصرح به فهو ألف مليون دينار اسلامي مقسمة الى مائتي ألف سهم بقيمة اسمية لكل سهم قدرها عشرة آلاف دينار اسلامي . والدينار الاسلامي وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي . اما رأس المال المكتتب به حتى عام ١٩٧٨ فهو ٧٦٧٥ مليون دينار اسلامي يدفع بعملات قابلة للتحويل يقبلها البنك . المقر الرئيسي للبنك جدة وله ان ينشئ وكالات او فروعاً في اي مكان آخر . واللغة العربية هي اللغة الرسمية مع استعمال اللغتين الانكليزية والفرنسية كلغتي عمل . والسنة المالية للبنك هي السنة الهجرية (القمرية) .

وفيما يلي قائمة بأسماء الدول الاعضاء في البنك الاسلامي للتنمية واكتتاباتها وعدد الاصوات :

[illegible]

التمسوت	حقوق	الاجمالي	الاكتساب
الحصة النسبية	عدد	الحصة النسبية	المبلغ بملايين
بالنسبة	الاصوات	بالنسبة	الدنانير
للمجموع		للمجموع	الاسلامية
١٣٠٦	١٠٠٠	٠.٦٥	٢٥
٠.٨٠	٧٥٠	٠.٣٣	٢٥
٠.٨٠	٧٥٠	٠.٣٣	٢٥
٠.٨٠	٧٥٠	٠.٣٣	٢٥
٣.٢٠	٣٠٠٠	٢.٢٥	٢٥
٠.٨٠	٧٥٠	٠.٣٣	٢٥
١١.٢٠	١٠٥٠٠	١٣.٠٢	١٠٠
٠.٨٠	٧٥٠	٠.٣٣	٢٥
١٣.٨٧	١٣٠٠٠	١٦.٢٩	١٢٥
٠.٨٠	٧٥٠	٠.٣٣	٢٥
٢.٢٤	٢١٠٠	٢.٠٨	١٦
٣.٢٠	٣٠٠٠	٣.٢٥	٢٥
١٣.٠٦	١٠٠٠	٠.٦٥	٥
٠.٨٠	٧٥٠	٠.٣٣	٢٥
٠.٨٠	٧٥٠	٠.٣٣	٢٥
٠.٨٠	٧٥٠	٠.٣٣	٢٥
٠.٨٠	٧٥٠	٠.٣٣	٢٥
١٠٠.٠٠	٩٣٧٥٠	١٠٠.٠٠	٧٦٧٥

المفضو

- ١٨ - سلطنة عمان
- ١٩ - الجمهورية الفينينة
- ٢٠ - منظمة التحرير الفلسطينية
- ٢١ - جمهورية فولتا العليا
- ٢٢ - دولة قطر
- ٢٣ - جمهورية الكاميرون المتحدة
- ٢٤ - دولة الكويت
- ٢٥ - جمهورية لبنان
- ٢٦ - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
- ٢٧ - جمهورية مسالي
- ٢٨ - ماليزيا
- ٢٩ - جمهورية مصر العربية
- ٣٠ - المملكة المغربية
- ٣١ - الجمهورية الاسلامية الموريتانية
- ٣٢ - جمهورية النيجر
- ٣٣ - الجمهورية العربية اليمنية
- ٣٤ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

المجموع :

يتعاون البنك الاسلامي للتنمية ايضا مع المؤسسات الدولية الاخرى ، اذ قام بالتفاوض منذ عام ١٩٧٥ مع الصندوق الدولي بشأن اتفاقية للتنمية الزراعية كما دعا الى اجتماع في مدينة الطائف بالملكة العربية السعودية خلال الفترة من الخامس حتى السابع من حزيران (يونيو) ١٩٧٨ حضره ممثلون عن ثماني مؤسسات مالية تنموية عربية هي : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي الاجتماعي ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، الصندوق السعودي للتنمية ، حكومة قطر ، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ، المصرف العربي الليبي الخارجي وذلك « لاستطلاع مجالات ونطاق التعاون والتنسيق فيما بينها » .

عمليات البنك (١٣٩٦ - ١٣٩٨ هـ) (١٩٧٦ - ١٩٧٨ م) :

« بدأ البنك عملياته على اساس التمويل المشترك مع مؤسسات التمويل التنموي الدولية والاقليمية والوطنية الاخرى ، والهدف من انتهاج سياسة التمويل المشترك هذه ، كما ورد في التقرير السنوي الثالث للبنك ، له جانبان :

(١) - استثمار ارصدة البنك بسلامة وامان في المشاريع التي تم تقييمها من قبل ، وثبتت جدواها وفعاليتها الاقتصادية والمالية .

(٢) - اكتساب الخبرة اللازمة في هذا المجال ليتمكن البنك من الاضطلاع بعملياته مستقلا في الوقت المناسب .

وفيما يلي جدول بعمليات البنك خلال السنوات الثلاث ١٩٧٦ - ١٩٧٨ م :
(بالمالين) :

المجموع باللائحة			١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م (١٩٧٧ م)			١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م (١٩٧٦ م)			١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م (١٩٧٥ م)			المجموع
المشاريع	استلامها النسبية	بمشاريع	المشاريع	استلامها النسبية	بمشاريع	المشاريع	استلامها النسبية	بمشاريع	المشاريع	استلامها النسبية	بمشاريع	
٢٤٧٠ %	٩٣٣٧	١٨	١٤٤٥ %	٢١٩٦	١	٢٨٦٩ %	٥٥٤١	١١	٤٤٦ %	٧٠٠	١	١
٢١١٨ %	٨٠٠٤	١٥	١٥٥٤ %	٢٤٣٦	٦	٢٦٥٩ %	٢٨٦٣	٨	٥٥٤ %	٧٤٥	١	١
٤٠٣ %	١٥٣٢	٢	٤٥١ %	١٠٠٠	١	٢٦١٥ %	٥٢٢	١	-	-	-	-
٤٨ %	١٧٨٢	٨	٤٢ %	١٩٤	٤	٢١١ %	٨٨٠	٤	-	-	-	-
١١٣ %	٤٣٧	١	١٩٢ %	٤٣٧	١	-	-	-	-	-	-	-
٤٨٤٨ %	١٨٣٢٥	٢١	٦٣١٤ %	١٣٩٦٤	١٩	٣٠٤٦ %	٤٣٦١	٥	-	-	-	-
١٠٠	٣٧٧٩٧	٦٥	١٠٠	٢٢١١٧	٣٤	١٠٠	١٤٣٣٥	٢٩	١٠٠	١٣٥٥	٢	٢

فرض
مساهمة في
رأس المال
تأجير
مساعدات
فنية
مشاركة في
الارباح
تمويل التجارة
الخارجية

ان الدول الافريقية ، غير العربية ، التي استفادت من عمليات البنك
التمويلية هي : أوغندا ، تشاد ، السنغال ، الكامرون ، النيجر ، غينيا ،
سواء عن طريق القروض او المساهمة في رأس المال او تمويل التجارة
الخارجية ، وذلك كما يتبين من قائمة المشاريع المعتمدة حسب نوع التمويل
بالنسبة للبلدان الافريقية غير العربية ما بين ١٩٧٦ و١٩٧٨ م :

الدولة	المشروع	الفترة بالسنتين	تاريخ الموافقة	مجموع التكلفة بملايين الدولار	مساهمة البنك (بالملايين)	تقارير اسلامي دولار اميركي
اوغندة	مشروع اصلاح وترميم شبكة مياه كمبالا	١٥	٧٨/٤/١٥	٧٢٦١	٤٥٦	٤٦١
تشاد	مشروع مامدي بولدر	٢٠	٧٨/٥/٢١	١٨٢٥	٢٠٠	٢١٠
السنگال	مشروع طريق كواب سكيبرنج زيجنشور	٢٥	٧٧/١٢/٦	١٨٢٦	٢٣٠	٢٢٥
الكاميرون	مشروع كهرباء سونج لولو	٢٥	٧٦/١٠/١٨	٢٣٠٠	٢٠٠	٢٠٠
النيجر	مشروع بيرني نكوني للسري	٢٠	٧٧/٥/٨	١٤٠٠	٨٩	٦٠
مملكة مالي	مصنع طعن الاسمنت	-	٧٧/٨/٩	١٥٢٠	٤٠٧	٤٦٨
الكاميرون	مصنع عجينة الورق السلوكام	-	٧٧/٩/٢١	٢٢٢٠٠	٧٢٠٠	٨٢٣
النيجر	مشروع توليد الكهرباء بالطاقة الحرارية	-	٧٨/٤/١٥	١٢٠٤٤	٧٢٢٠	٨٨٨٠
اوغندة	دراسة جدوى انشاء مصنع اسمنت ثالث	-	٧٨/٣/١٢	-	٢٥٠	٢٠
غينيا	دراسة جدوى مشروع مصنع للزجاج	-	-	-	١٢	١٥
	دراسة جدوى اضافية لمصفاة بتروك كوناكري	٧٧/٦/٥	٧٧/٦/٥	٠١٨	٢٠٤	٢٠٥
	دراسة جدوى مصنع اختزال الالمنيوم	٧٧/٨/٨	٧٧/٨/٨	٠٥٢	٢٣٥	٢٤٠
	مصنع غابة لولا	٧٧/٨/٩	٧٧/٨/٩	٠١٩	١٤	١٦
اوغندة	استيراد دراجات	٧٨/٦/١٧	٧٨/٦/١٧	١٧٦	١٤٤	١٧٦
السنگال	استيراد نفط	٧٨/٧/١٧	٧٨/٧/١٧	١٥٢٠٠	١٢١٠	١٥٢٠٠
غينيا	استيراد منتجات بتروبلية	٧٨/٦/١٧	٧٨/٦/١٧	١٠٨٠	٨٨٢	١٠٨٠

وبالإضافة الى ذلك فقد دعا البنك الاسلامي للتنمية ، « انطلاقا من الاهداف المرسومة في اتفاقية تأسيس البنك الرامية الى اعطاء الاولوية للمشروعات التي من شأنها دعم التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء » ، دعا الى اجتماع عقد في مدينة جدة بين الثامن عشر والعشرين من شهر فبراير (شباط) ١٩٧٨ ، لبحث ما يتعلق بمشروع الطريق البري عبر الصحراء الكبرى . وقد حضر الاجتماع ممثلون عن الدول والمؤسسات التالية : الجزائر ، مالي ، النيجر ، نيجيريا ، وسكرتارية لجنة الطريق عبر الصحراء ، والبنك الافريقي للتنمية ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، وصندوق الأوبك الخاص ، والصندوق السعودي للتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة .

وناقش الاجتماع موضوع اجزاء مشروع « طريق عبر الصحراء » الواقعة في كل من مالي والنيجر ونيجيريا . وبحث السبل والوسائل اللازمة لاجاد الموارد الممكنة لتمويل المشروع . وعقب اجتماع جدة هذا عقد رؤساء البنك الاسلامي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وعضو مجلس الإدارة المنتدب لصندوق الأوبك الخاص ، ومدير عام صندوق أبوظبي للتنمية الاقتصادية العربية اجتماعا في شهر رجب ١٣٩٨ هـ (يونيو) عام ١٩٧٨ م . واجروا المزيد من النقاش في هذا الشأن ، واستجابة لطلب من حكومة مالي وافق البنك على الاشتراك في بعثة تقييم مشتركة في شهر ذي الحجة عام ١٣٩٨ هـ ، (نوفمبر عام ١٩٧٨ م) لتقييم مشروع انشاء جزء الطريق الواقع بين موبتي وجار الذي يعتبر قطاعا هاما من الطريق البري عبر الصحراء الكبرى .

ج - بنك التنمية الافريقي :

BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT

انشأ في سبتمبر (ايلول) ١٩٦٤ من قبل ٢٠ دولة عضو ، واصبح يضم حاليا ٤٨ دولة افريقية من بينها الدول الافريقية العربية ، في حين يسعى مع دولتي انجولا وسيشل بقصد ضمهما الى الاتفاقية الخاصة بانشاء البنك .

اما اهدافه :

فهي « المساهمة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لأعضائه على الصعيدين الفردي والجماعي » . ومن اجل ذلك فانه ، اي البنك ، « يستغل الموارد

التي خصصت له بقصد تمويل مشاريع وبرامج استشارية ، ولا سيما تلك التي من شأنها ايجاد تكامل اقتصادي متزايد بين الدول الاعضاء مشجعا على هذا النحو الانتشار والتوسع المنسق لتجارتها الخارجية . ويؤدي البنك ذلك بمفرده او بالاشتراك مع مؤسسات مالية اخرى ،

شرع البنك عملياته عام ١٩٦٦ ، وتتركز على « المشاريع الزراعية التي تشكل مع النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية القطاع ذا الاولوية » .

رأس مال البنك :

كان رأس مال البنك المقرر مبدئيا ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ وحدة حسابية (تساوي الوحدة الحسابية حوالي (١٢٠٦) دولار امريكي او (٢٧٨) فرنك افريقي) مقسم الى (٢٥٠٠٠) سهما قيمة كل منها (١٠.٠٠٠) وحدة حسابية ؛ وبقرار من مجلس المحافظين ، تمت زيادة رأس المال في اربع مناسبات الى ان بلغ رأسماله الحالي (٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠) وحدة حسابية مقسم الى (٨٠.٠٠٠) سهما . ولقد تمت هذه الزيادات المختلفة للسماح للدول غير الاعضاء بالانضمام الى البنك والاكتتاب في رأسماله هذا من جهة ، ومن جهة اخرى لتغطية الزيادة العامة في الموارد العادية وذلك بطلب اكتتابات تطوعية من قبل الدول الاعضاء .

وعلى العكس من بنوك التنمية الاقليمية ، فان رأس مال اسهم بنك التنمية الافريقي مخصص - فقط - لاكتتابات الدول الافريقية . ويكتتب كل عضو بالاسهم التي خصصت له مبدئيا والتي تشمل عددا مساويا من الاسهم المكتتب فيها والاسهم المطروحة ، ويتم دفع القيمة المكتتب بها بالذهب او بعملة قابلة للتبديل .

وفي تاريخ ٣٠ يونيو ١٩٧٦ ، كانت الاكتتابات برأس مال اسهم البنك على النحو التالي :

رأس المال المقرر	٨٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ وحدة حسابية
رأس المال المكتتب	٤٦٠ ٤٠٨ وحدة حسابية
رأس المال المدفوع	٢٣٠ ٢٠٤ وحدة حسابية

الهيكل التنظيمي للبنك :

يضم البنك مجلسا للمحافظين ومجلسا للإدارة ورئيسا وموظفين آخرين . يعتبر مجلس المحافظين اعلى جهاز فيما يختص بالسياسة العامة للبنك ، ويعين كل بلد عضوا محافظا يكون في الغالب الأعم وزير المالية والشؤون

الاقتصادية والذي له حق التصويت باسم بلاده . ويجتمع مجلس المحافظين - من حيث المبدأ مرة واحدة في العام .

يتكون مجلس الادارة من ٩ مدراء ينتخبهم مجلس المحافظين لمدة ثلاثية اعوام . ومجلس الادارة مسؤول عن العمليات العامة للبنك .

ورئيس البنك مسؤول عن تنظيم البنك وعملياته الجارية تحت اشراف مجلس الادارة . وينتخب مجلس الادارة رئيس البنك لمدة خمس سنوات . ويعتبر رئيس البنك رئيسا لمجلس الادارة . ويعاونه اثنان او اكثر من نواب الرئيس الذين ينتخبهم المجلس ايضا بناء على اقتراح من رئيس البنك ولمدة ثلاث سنوات .

التعاون مع مؤسسات التمويل التنموية الاخرى :

يقيم بنك التنمية الافريقي علاقات وطيدة مع المنظمات الاقليمية والفرعية الافريقية او مع الهيئات الدولية التي بوسعها اعانتها في انجاز اهدافها . ولقد وقع البنك اتفاقيات تعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وهيئة تطوير زراعة الارز بغرب افريقيا ، وكذلك مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وهي : برنامج الأمم المتحدة للتنمية واليونسكو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية .

ولقد أعد ونظم البنك بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة المؤتمر الافريقي الوزاري الاول حول التجارة والتنمية والمشكلات النقدية ، هذا المؤتمر الذي انعقد بأبيدجان في مايو ١٩٧٣ ، واقترح فيه الوزراء الاعلان الافريقي حول التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي وهو الاعلان الذي تبناه - فيما بعد - رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية خلال اجتماعهم بأديس أبابا في نفس العام .

تكوين المؤسسات المتعددة الجنسيات :

ادت جهود البنك الى قيام هئتين متعددي الجنسيات يتم عبرهما تصريف رؤوس الاموال الخاصة والعامة وهما :

صندوق التنمية الافريقي :

وقد انشأ بنك التنمية الافريقي في يونيو (حزيران) ١٩٧٢ ، ويعتبر هيئة متعددة الجنسيات اكتب به الى جانب البنك المؤسس ١٧ دولة غير افريقية مصدرة لرؤوس الاموال وهي : بلجيكا ، الدانمارك ، ايطاليا ، الفرويچ ، السويد ، الولايات

المتحدة الاميركية ، البرازيل ، فنلندا ، اليابان ، المملكة العربية السعودية ،
سويسرا ، كندا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، هولندا ، اسبانيا ، المملكة المتحدة ،
يوغوسلافيا ، وثمة ثلاث دول اخرى يحتمل ان تكتتب بهذا الصندوق وهي :
الكويت عبر صندوقها للتنمية ورومانيا وفرنسا .

بدأ الصندوق عملياته في اب (اغسطس) ١٩٧٣ وبلغت تعهداته في ٣١
ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٥ ما يقرب من ١٤٠ مليون دولار اميركي مقسمة
على ٤٠ مشروعا ودراسة لا سيما بالنسبة للمناطق المتأثرة بالجفاف ، وهذه
المشاريع وزعت على قطاعات الزراعة والنقل ، والمعدات (مياه وكهرباء واتصالات
سلكية ولاسلكية) ، والصحة والتربية .

« ان القروض التي منحها الصندوق بشروط مجزية معفاة من اية فائدة
وتسدد خلال خمسين عاما » .

« ادت الجهود التي بذلها بنك التنمية الافريقي لتعبئة موارد اضافية بداخل
القارة الافريقية الى قيام صندوق نيجيريا الخاص والذي عهد امر ادارته الى
البنك » . ان هذا الصندوق ، الذي حددت قيمته المبدئية بما مقداره (٥٠ مليون نيرة)
اي حوالي ٨٠ مليون دولار اميركي ، مخصص لتمويل مشاريع تنموية مكرسة
لتشجيع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بأفريقيا ولا سيما بالبلدان الاعضاء
ببنك التنمية الافريقي الاقل تطورا او التي تأثرت بصورة خطيرة نتيجة كوارث
مفاجئة او نتيجة للظروف الاقتصادية الدولية ذات الاثر السلبي على اقتصاديات
تلك البلدان » .

« فضلا عن ذلك ، فلقد شرع البنك في استغلال مصادر اخرى للتمويل لدعم
قدرته العملية » . ومن هنا فقد اصدر البنك سندات قصيرة ومتوسطة وطويلة
الاجل بالاسواق الافريقية والدولية . ولقد كانت مختلف ردود الفعل على هذه
المبادرة ايجابية للغاية » .

سيفيدا (شركة استثمار مساهمة) :

انشئت في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٠ ببادرة ومساهمة من البنك .
تعتبر نموذجا آخر للتعاون المتعدد الجنسيات المكرس لتشجيع التنمية الاقتصادية
في افريقيا . ان هذه الشركة القائمة بجنيف تعتبر شركة تجارية ترمي الى تعبئة
رؤوس الاموال الخاصة الدولية لتشجيع قيام وتوسيع الشركات الانتاجية بأفريقيا .
ان المساهمين بهذه الشركة يضمون بالاضافة الى المؤسسة المالية الدولية حوالي
مائة من المؤسسات المالية والصناعية والتجارية بالولايات المتحدة الامريكية

واوروبا وآسيا^٠ ويبلغ رأسمال هذه الشركة المصرح به ٥٠ مليون دولار ويقدر رأسمالها المكتتب به بـ ١٢٥ مليون دولار^٠

تشجيع المؤسسات الاقليمية :

انشأ بنك التنمية الافريقية ايضا الشركة الافريقية لاعادة التأمين «افريكيز» والتي تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بها بمؤتمر الوزراء المفوضين من طرف البنك و ٣٢ دولة والذي عقد بياوندي (الكامبيرون) في فبراير (شباط) ١٩٧٦^٠

ان الشركة الافريقية لاعادة التأمين ، التي كانت من فجاج تفكير البنك ، الذي تكفل بتشجيعها ، تهدف الى تشجيع تطوير التأمين واعادة التأمين بافريقيا وتشجيع نمو التأمين البحري على المستوى الاقليمي والفرعي وزيادة القدرة على دعم التنمية الاقتصادية بافريقيا^٠

لقد وقعت اربع دول اخرى على الاتفاقية قبل التاريخ المحدد بالاضافة الى ٣٢ دولة سبق ان وقعت على الاتفاقية ابان انعقاد مؤتمر الوزراء المفوضين ، مما زاد عدد الدول التي وقعت على الاتفاقية الى ٣٦ من مجموع ٤٢ بلدا موفية بالرأسمال المبدئي المكتتب^٠

هذا كما ستقوم البلدان الحديثة الاستقلال والبلدان الاخرى التي لم توقع على الاتفاقية قبل التاريخ المحدد بالتوقيع عليها بعد سريان العمل بها^٠

مساهمة بنك التنمية الافريقي في نطاق التعاون العربي - الافريقي :

في نطاق سياسة البنك لتشجيع التعاون الاقليمي والدولي لصالح افريقيا ، قرر البنك ان يضع نفسه تحت تصرف منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية لتشجيع التعاون العربي - الافريقي^٠ وعليه ، اسهم البنك بنشاط وبناء على طلب هئتين سياسيتين - بالمنجزات التي ادت الى تبني اعلان دكا وبرنامج العمل الخاص بالتعاون العربي - الافريقي^٠ كما قرر البنك ايضا وضع تنظيمه وخبرته تحت تصرف البلدان العربية الراغبة في منح عونها ومساعداتها الفنية لافريقيا^٠

٣ - المساهمات العربية في بعض الحالات الخاصة

تتم بعض المساهمات العربية للدول الافريقية بشكل ثنائي ، خارج نطاق منظمتي الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، او المنظمات الاقتصادية المتعددة الاطراف ، بحيث تقدم دولة عربية ما معونة لدولة افريقية ما . ويشمل ذلك تقديم العون المادي او العيني في حالات الجفاف ، او القحط ، او الفيضانات ، او بناء المؤسسات الاجتماعية والثقافية ، وتقديم المنح الدراسية ، وافتتاح مدارس للتعليم باللغة العربية ، وارسال ادوات ووسائل ثقافية ، وما الى ذلك .

٤ - المساعدة البترولية العربية لافريقيا

تتمثل المساعدة البترولية العربية لافريقيا في الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية ، وكذلك في المساهمات العربية الاجمالية في التسهيلات البترولية لصندوق النقد الدولي :

المساعدة البترولية عن طريق الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية :

سبق ان تحدثنا عن هذا الصندوق في الفقرة المتعلقة بالمنظمات الانمائية المتعددة الاطراف ، وما يهمنا الآن هو ان نستعرض من خلال الجدول التالي الدول الافريقية التي حصلت على قروض من هذا الصندوق ، اذ يتبين انه منح مبلغ (١٧١٥٠٠ر٠٠٠) دولارا لاثنتين وثلاثين بلدا افريقيا ، كما يلاحظ من الجدول نفسه ان توزيع المبالغ تراوح ما بين ٢٥ر٠ مليون دولار كحد ادنى ، و ٧١ مليون دولار كحد اقصى : وان كل مبلغ قد قسط على دفعتين ، في حين ان المساعدات التي منحت لكل من النيجر وتوغو والكاميرون وغانا وفولتا العليا ، والقسط الثاني لغينيا - بيساو ، قد تم صرفها من المبالغ التي كانت اودعت لبنك التنمية الافريقية من ابيدجان .

مقدار كل قسط بالدولار الاميركي	اسم الدولة	الرقم	مقدار كل قسط بالدولار	الرقم	اسم الدولة	الرقم
٢٠٠٠٠٠٠	بوروندي	٢	٢٧٠٠٠٠٠	١	بوتسوانا	١
٣٦٠٠٠٠٠	ساحل العاج	٤	٢٨٥٠٠٠٠	٢	الكاميرون	٢
٧١٠٠٠٠٠	اثيوبيا	٦	١٢٠٠٠٠٠	٥	دهومي	٥
٤٠٠٠٠٠٠	غانا	٨	٣٥٠٠٠٠٠	٧	جامبيا	٧
٠٢٥٠٠٠٠	غينيا بيساو	١٠	٨٠٠٠٠٠٠	٩	غينيا	٩
٢٧٠٠٠٠٠	فولتا العليا	١٢	٢٥٠٠٠٠٠	١١	غينيا الاستوائية	١١
٨٠٠٠٠٠٠	كينيا	١٤	٣٥٠٠٠٠٠	١٢	موريشيوس	١٢
٨٠٠٠٠٠٠	ليبيريا	١٦	٤٠٠٠٠٠٠	١٥	ليسوتو	١٥
٣٧٥٠٠٠٠	ملاوي	١٨	٤٠٠٠٠٠٠	١٧	مدغشقر	١٧
(اوقف صرف المبلغ)						
٢٧٠٠٠٠٠	النيجر	٢٠	٩٠٠٠٠٠٠	١٩	مالي	١٩
٠٠٠٠٠٠٠	رواندا	٢٢	٦٥٠٠٠٠٠	٢١	اوغندا	٢١
٣٧٥٠٠٠٠	السنغال	٢٤	٢٠٠٠٠٠٠	٢٣	افريقيا الوسطى	٢٣
٢١٠٠٠٠٠	سوازيلاند	٢٦	٨٠٠٠٠٠٠	٢٥	سيراليون	٢٥
٤٠٠٠٠٠٠	تشاد	٢٨	١٠٠٠٠٠٠	٢٧	تنزانيا	٢٧
٦٣٥٠٠٠٠	زامبيا	٣٠	٩٠٠٠٠٠٠	٢٩	توجو	٢٩
٥٠٠٠٠٠٠	ساوتومي وبرنسيب	٣٢	٢٠٠٠٠٠٠	٣١	زائير	٣١
				١٥٨		

مساهمة الدول العربية في التسهيلات البترولية لصندوق النقد الدولي :

يشير التقرير السنوي لعام ١٩٧٤ لصندوق النقد الدولي F.M.I. ان مساهمة الدول العربية (الكويت ، عمان ، المملكة العربية السعودية ، ابو ظبي) في التسهيلات البترولية لصندوق النقد الدولي قد بلغت ١٥٢٠ مليار من حقوق السحب الخاصة ، في حين ان مساهمة بقية الدول (كندا ، ايران ، فنزويلا) في نفس التسهيلات بلغت ١٢ مليار حقوق سحب خاصة ، وبذلك فان نسبة المساهمة البترولية العربية في صندوق النقد الدولي تمثل ٥٠ ٪ من اجمالي التسهيلات . وخلال عام ١٩٧٥ قدمت كل من الكويت و ابو ظبي مساهمة بترولية قدرها ١٢ مليار من حقوق السحب الخاصة ، في حين قدمت البنوك المركزية لكل من المانيا الغربية والنمسا وايران ونيجيريا والنرويج وهولندا وسويسرا ، وترينيداد وفنزويلا ، قدمت مجتمعة ما مقداره ١٧ مليار من حقوق السحب الخاصة . وبذلك يكون اجمالي ما قدمته بعض الدول العربية المنتجة للبترول خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ما مقداره ٢٧٢٠ مليار حقوق سحب خاصة لصالح التسهيلات البترولية لصندوق النقد الدولي ، اي ما يعادل ٤٧ ٪ من اجمالي التسهيلات .

استفادت من هذه التسهيلات البترولية بلدان افريقية غير عربية ، بلغ عددها ثلاثين دولة ، اذ وزع صندوق النقد الدولي ٥٧٠٤ مليون حقوق سحب خاصة ، اي ما يعادل ٦٥ مليون دولار لفائدة الدول الافريقية خلال فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، وهي الدول التي وافقت على الخضوع لشروط سحب الاعانات .

تطور المساعدات العربية تجاه افريقيا :

بلغ مجمل المساعدات العربية لصالح افريقيا في نهاية عام ١٩٧٨ مبلغا قدره (٢٨٧٣ر٨٢١) مليون دولار ، بما ذلك التسهيلات النفطية التي تمنح لصندوق النقد الدولي حيث يتم حساب المساعدات العربية بما المساهمات التي تصيب افريقيا عن طريق ما تقدمه الدول العربية للبنك الدولي ، والمنظمة الدولية للتنمية ، وصندوق الكومنولث للتعاون الفني ، وصندوق الامم المتحدة الخاص ، والهيئات المتخصصة التابعة للامم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، واليونسكو ، وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، والبرنامج العالمي للتنمية ، نقول ان المساهمات العربية التي تصيب افريقيا عن طريق هذه المؤسسات لا تدخل ضمن رقم المساعدات الذي اشرنا اليه ، رغم انها تشكل حجما لا بأس به .

وكما يبدو من الجداول الاحصائية والمعلومات التي نشرها المصرف العربي

للتنمية الاقتصادية في افريقيا خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٧٩ ،
فان ثلثي المساعدات الاقتصادية العربية لافريقيا تأتي عن طريق سبع دول عربية ،
اذ تقدم (٢٥٣٨٠٣٢) مليون دولار من اصل اجمالي المبلغ (٢٨٧٣٨٢١)
مليون دولار ، ويأتي في طليعة هذه الدول المملكة العربية السعودية ، فالكويت ،
فالجمهورية الليبية ، فاتحاد الامارات العربية ، فالجزائر ، فالعراق ، فقطر ،
وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

اسم الدولة	مجموع المساعدات	النسبة المئوية من اجمالي المساعدات العربية	النسبة المئوية من المساعدات العربية الثنائية
المملكة العربية السعودية	١٠٠٣٦٧٩	٪ ٢٥٩	٪ ٣٩٥
الكويت	٦٩٠٠١٧	٪ ١٧٨	٪ ٢٧٢
ليبيا	٥٣٢٥٧٧	٪ ١٣٨	٪ ٢١
اتحاد الامارات العربية	١١٨٨٩٣	٪ ٣١	٪ ٤٧
الجزائر	٧٧٣١٤	٪ ٢	٪ ٣١
العراق	٦٦٧٩١	٪ ١٧	٪ ٢٦
قطر	٤٨٦٧١	٪ ١٣	٪ ١٩
المجموع	٢٥٣٨٠٣٢	٪ ٦٥٥	٪ ١٠٠

اما بقية المساعدات الاقتصادية من اجمالي الحساب فتتمثل معونات المصرف
العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والصندوق العربي الخاص بمساعدة افريقيا
(٥٠٤٣٥٤ مليون دولار) ، والصندوق العربي للمعونة الفنية (٥٩٥ مليون
دولار) ، والبنك الاسلامي للتنمية (٩٧ مليون دولار) ، والصندوق الخاص لمنظمة
البلدان العربية المصدرة للنفط (٢٢٠ مليون دولار) ، والبنك الافريقي العربي
(٢٣٨٠٧ مليون دولار) ، وصندوق التضامن الاسلامي (٢٦٥٠ مليون دولار) ،
وتسهيلات صندوق النقد الدولي في ميدان النفط (٤٧٣٥٠٧) مليون دولار .

والواقع ان حجم المعونات العربية سواء على صعيد الدول ام على صعيد
المؤسسات الاقتصادية قد تطور ايجابيا ، اذ بينما كان اجمالي هذه المعونات
١٤٩٥٢٩ مليون دولار عام ١٩٧٣ بلغ عام ١٩٧٨ حجما قدره ٦٩٣٣٠٠ مليون
دولار ، وهذا الحجم ينخفض عما سجلته ، اي المعونات ، عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦

اسم الدولة او المؤسسة	عام ١٩٧٢	عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٥	عام ١٩٧٦	عام ١٩٧٧	عام ١٩٧٨	المجموع
الدول العربية المصدرة للنفط	١٤٩,٥٢٩	٣٣٩,٩٣٨	٥٥٨,٣١٤	٦٠٤,٥٩١	٤١٢,٣١٢	٤٧٢,٣٤٨	٢,٥٣٨,٠٢٢
المصدوق العربي للتنمية				٠,٢٠٠			٠,٢٠٠
الاقتصاد اديسة والاجتماعية			٨١,٦٠٠	٦١,٩٠٠	٦٦,٣٤٠	٧٧,٨٧٠	٢٨٢,٦١٠
الاقتصاد اديسة في افريقيا		٧٩,٨٥٠	٧٢,١٥٠	٥٦,٥٠٠	١٢,٣٤٤		٢٢١,٧٧٤
المصدوق العربي للمساعدة الفنية				٠,٤٥٧	٢,٥١١	٢,٩٣٤	٥,٩٠٢
للدول العربية والافريقية				٧,٠٠٠	٢٥,٤٧٢	٦٤,٥٤٨	٩٧,٠١٩
البنك الاسلامي للتنمية							

اسم الدولة او المؤسسة	عام ١٩٧٣	عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٥	عام ١٩٧٦	عام ١٩٧٧	عام ١٩٧٨	المجموع
صندوق التضامن الاسلامي			٥١٥٠ ر			٤٥٠٠ ر	٩٦٥٠ ر
الصندوق الخاص للدول. المصدرة للنقط		٢١١٨ ر	٦٣٤٥ ر	٧٧٣٥٠ ر	٦٨٥٦٠ ر	٧٤١٠٠ ر	٢٢٠١٠ ر
البنك العربي الافريقي				٩٨٤٤ ر	٤٥٠٠ ر	١٠٠٠ ر	٢٣٨٠٧ ر
البنك العربي الدولي				١٥٠٠ ر			١٥٠٠ ر
صندوق النقد الدولي		١٢١٩٤٤ ر	٢٦٧٨٦٢ ر	٨٣٧٠١ ر			٤٧٣٥٠٧ ر
التسهيلات البتروولية							
المجموع	١٤٩٥٢٩ ر	٥٤٣٨٥٠ ر	٩٩١٤٢١ ر	٥٩٢٨٩٣ ر		٦٩٢٣٠٠ ر	٢٨٧٣٨٣١ ر

يتبين لنا ايضا من العودة الى نفس الجداول الاحصائية والوثائق التي نشرها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، حجم المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الى افريقيا ، كل من الدول العربية المصدرة للنفط ، ونسبة هذه المساعدات الى حجم المساعدات الاجمالية لبلدان العالم . وكما يتبين لنا من الجدول التالي ، فان المملكة العربية السعودية ، تأتي في طليعة هذه الدول ، اذ قدمت لافريقيا ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨ مساهمة قدرها ١٠٣٧٦٩ر٠٠ مليون دولار من اجمالي مساعداتها التي بلغت خلال نفس الفترة الزمنية (١٩٢٠٤ر١٩) مليون دولار ، يليها الكويت ، فالاتحاد الامارات العربية ، فليبيا ، فالعراق ، فالجزائر ، فقطر .

اسم الدولة	المساعدات الاجمالية (أ)	المساعدات المقدمة لافريقيا (ب)	النسبة ب، أ
المملكة العربية السعودية	١٩٠٤ر٣	١٠٠٣ر٧	٥ر٢
الكويت	١١٠٢٧ر٤	٦٩٠ر٠	٦ر٣
اتحاد الامارات العربية	٦٣٢٩ر٧	١١٨ر٩	١ر٩
ليبيا	٣١٢١ر٩	٥٣٢ر٦	١٧ر١
العراق	١٩٦٢ر٥	٦٦ر٨	٣ر٤
الجزائر	٥٥٤ر١	٧٧ر٢	١٢ر٩
قطر	١٧٩٠ر٣	٤٨ر٧	٢ر٧
المجموع	٤٣٩٩٠ر٢	٢٥٣٨ر٠	٥ر٨

(جدول احصائي يبين المساعدات العربية لافريقيا ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨ ونسبتها من اجمالي المساعدات الاجمالية وذلك بملايين الدولارات)

القسم الثالث

العلاقات الافريقية العربية بعد التوقيع على اتفاقتي
كامب دافيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية .

الفصل الأول : الانتماء الافريقي للعالم العربي من خلال الأنظمة
السياسية والدستورية والالتزام الآسيوي بقضايا
التحرر والتنمية

الفصل الثاني : اتفاقتا كامب دافيد والمعاهدة المصرية -
الاسرائيلية .

الفصل الثالث : الموقف الافريقي من القضية الفلسطينية بعد
التوقيع على اتفاقتي كامب دافيد والمعاهدة
المصرية - الاسرائيلية .

الفصل الاول

الانتماء الافريقي للعالم العربي من خلال الأنظمة السياسية والدستورية ، والالتزام الآسيوي بقضايا التحرر والتنمية

١ - الانتماء الافريقي للعالم العربي :

تحسن الاشارة اولا الى ان جميع الدول العربية الواقعة في القارة الافريقية (الدول العربية الافريقية) هي اعضاء في جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية . وبنفس الوقت يمكن القول ان انتماء هذه الدول لافريقيا لا يقل اهمية عن انتمائها والتزامها بالعمل لوحدة الشعوب العربية ، والتضامن العربي . بل ان بعضا من هذه الدول العربية يغلب انتماءه الافريقي على كل ما سواه .

فبالنسبة للمملكة المغربية نص القانون الاساسي للدولة الصادر عام ١٩٦١ ، وهو القانون الذي يكون آخر مرحلة قبل وضع دستور ١٩٦٢ ، نص على ان « يعمل المغرب بكل ما اوتي من امكانيات لتطبيق ميثاق الدار البيضاء وما نتج عن هذا المؤتمر بهدف قيام الوحدة الافريقية ، ومحاربة التمييز العنصري والاستعمار القديم والجديد » .

كما نص ملحق الدستور المغربي الحالي في تصديره على ما يلي : « المملكة المغربية دولة اسلامية ذات سيادة كاملة ، لغتها الرسمية هي اللغة العربية ، وهي جزء من المغرب الكبير . وبصفتها دولة افريقية ، فانها تجعل من بين اهدافها تحقيق الوحدة الافريقية » .

وبخلاف النص ، سالف الاشارة اليه ، فان الدستور المغربي لم يتعرض لموضوع الانتماء الافريقي او العربي .

اما دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٧٦ ، والمعمول به حاليا ، فقد جاء التمهيد للدستور ، والفصول الستة الاولى من الباب الاول : « المبادئ الاساسية لتنظيم المجتمع الجزائري » خالية من موضوع الانتماء حتى الفصل السابع من نفس الباب الذي تضمن مبادئ السياسة الخارجية ، اذ وردت المادة ٨٦ منه على النحو التالي : « تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والاهداف التي تتضمنها مواثيق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية » . كما وردت المادة ٨٧ من نفس الدستور على النحو التالي : « تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب » . « تلتزم الجزائر ، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية ، باعتماد صيغ للوحدة او للاتحاد او للاندماج ، كقيلة بالقلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية » .

« وحدة الشعوب العربية المستهدفة صالِح الجماهير الشعبية ، تتجسد كاختيار اساسي للثورة الجزائرية » .

وتكملة لكل ما ورد في الدستور الجزائري بشأن الانتماء الافريقي والعربي نثبت فيما يلي نص المادة ٨٨ منه وهي : « تحقيق اهداف منظمة الوحدة الافريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا ، ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية » .

وكذلك نص المادة ٨٩ التالي : « تمتنع الجمهورية الجزائرية ، طبقا لمواثيق الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والجامعة العربية ، عن الالتجاء الى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى وحريتها ، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية » .

وبالنسبة لانتسابات تونس ، الى الافريقية والعروبة ، فاننا نشير الى كلمة افتتاح المؤتمر العاشر للحزب الاشتراكي الدستوري التونسي اذ ورد التالي : « اقدم تلك الانتسابات انما هو الى حوض هذا البحر المتوسط الذي فيه تفرض وشائج التاريخ والحضارة ، والمصالح الاقتصادية ، علاقات خاصة بين مختلف الشعوب العائشة على ضفافه ، هذا التضامن المتوسطي لا ينبغي ان تتنكر له تونس » .

« . ثم اننا ننتسب الى القارة الافريقية ، واليها تشدنا جملة من المصالح وجملة من الروابط الثقافية والروحية ، فالتضامن والمصير بيتنا وبين القارة ينبغي ان يبقى دوما مركز اهتماماتنا السياسية والاقتصادية والحضارية » . « . ثم ان شعب تونس دينه الاسلام وهي عروة وثقى بينه وبين سائر الشعوب المسلمة لا انفصام لها » .

« وفي ذلك فليظهر التضامن الاسلامي من اقصى المغرب الى اقصى المشرق،
بين شعوب هي من وراء اختلاف اللغات والعادات ، امة واحدة » .

« . . ولكن تونس في كل ذلك سواء نظرنا الى ابعادها المتوسطية ، او الى
انتسابها الافريقي ، او الى انتمائها الاسلامي ، انما هي عربية اللغة وعربية
الثقافة ، وعربية المصير » .

كما نشير حول نفس الموضوع الى ما ورد في ديباجة الدستور التونسي حول
تعلق الشعب التونسي ، بانتمائه للأسرة العربية ، وبالتعاون مع الشعوب
الافريقية في بناء مصير افضل ، وبالتضامن مع الشعوب المناضلة ، .

ومنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، كان اهتمام الرئيس الراحل
جمال عبد الناصر بالدائرة الافريقية يشكل احدى اهتماماته الاساسية الرئيسية ،
واذا كان الدستور المصري لعام ١٩٥٦ هو اول دستور عربي افريقي ينص على
ان شعب مصر جزء من الامة العربية ، فان ذلك لم يغير اطلاقاً من انتماء مصر
الافريقي ، اذ كانت القاهرة في ظل السياسة الناصرية محورا متميزا من محاور
دعم النضال الافريقي ، وعاصمة لحركات التحرر الوطني الافريقية .

واذا كانت ليبيا قد عمقت هي الاخرى انتماءها القومي العربي في السنوات
الاخيرة ، الا انها لم تغفل قط دورها الافريقي ، بل لقد عززت القيادة الليبية
سياستها هذه ايضا ، على اثر توقيع النظام المصري لاتفاقيتي كامب ديفيد
ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية اذ اوضحت اخطار السياسة المصرية
الجديدة على افريقيا والعرب معا ، ففي خطابه في اجتماعات الدورة الثلاثين
لمجلس وزراء خارجية الاقطار الافريقية بتاريخ ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٧٨
بترابلس ، قال الرئيس الليبي في « عرض حديثه عن مقاطعة الانظمة العنصرية ما
يلي : « ان هذا العمل (اي ما اقدم عليه رئيس النظام المصري) الذي يفك
الحصار عن النظام العنصري في فلسطين هو عمل معاد لحرية افريقيا ، لانه يريد
لنظام عنصري ان ينتعش ، وان الافارقة ليسوا مغفلين حتى لا يدركوا الارتباط
المصري بين النظام العنصري في فلسطين ، والنظام العنصري في جنوب افريقيا،
وناميبيا وزيمبابوي » .

ومن الناحية الاقتصادية، اشار الرئيس الليبي مرارا عديدة الى وضع الاقتصاد
الليبي في خدمة التنمية والتحرر في افريقيا ، كما طرح بتاريخ ٢٢ كانون الثاني
(يناير) ١٩٧٨ خلال زيارته للنيجر « مبدأ المشاركة » الذي يعود بالنفع على
الشعب العربي الليبي وعلى الشعوب الافريقية التي تدخل في نظام المشاركة ، .

اما السودان فسيظل بحكم تكوينه البشري وموقعه الجغرافي جزءا من

الكيانين الافريقي والعربي ، وهذا ما نص عليه الدستور السوداني ، وما يفهم من نصوصه ان السودان يشكل امة سودانية مستقلة . وكذلك الامر بالنسبة لجمهورية موريتانيا الاسلامية ، ان تشكل بلادا متميزة كما يفهم من خلال ادبياتها الدستورية ، تمتزج فيها الثقافات العربية بالثقافات الافريقية : لغة وعادات وتقاليده ، ومصالح اقتصادية ، سيما بعد قيام منظمة استثمار نهر السنغال ، واتفاق الاطراف المجاورة لهذا النهر (مالي والسنغال وموريتانيا) على استثمار مياهه لمصلحة الاطراف الثلاثة ضد الجفاف والقحط .

دستور الجمهورية الصومالية الذي صدر عام ١٩٧٩ نص في مادته الاولى على ان الصومال جمهورية ديمقراطية اشتراكية يقودها شعب الشفيلة ، وهو جزء من الامة العربية والشعوب الافريقية . اما اللغتان الرسميتان في الصومال فهما اللغة الصومالية ، وهي احدى اللغات الافريقية ، واللغة العربية ، وذلك وفقا للترتيب الذي ورد في الدستور الصومالي الذي التزمت نصوصه بنفس الوقت بميثاق منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .

٢ - الالتزام الآسيوي بالقضايا الافريقية :

اذا كانت انظمة الحكم السياسية والدستورية في البلدان العربية الافريقية ، هي اقرب ، بصورة عامة ، في ادبياتها السياسية والدستورية ، الى افريقيا ، منها الى شعار الوحدة العربية (الذي انطلق من بلاد الشام) ، باستثناء مصر وليبيا ، والجزائر الى حد ما ، فان شعوب هذه البلدان العربية الافريقية قد وفيت بالتزاماتها ومساهماتها ومشاركتها النضالية في حركة التحرر الوطني على الامتداد الآسيوي الافريقي .

تمثل سوريا بالنسبة للبلدان الآسيوية احدى مراكز صلة الوصل بين حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا . فمن بلاد الشام (سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن حتى عام ١٩١٩) هاجر الى مصر عدد ممن اسهم في تأسيس الصحافة المصرية كصحيفة الاهرام ، والحركة التجديدية في الشعر العربي . كما ان المئات من ابناء بلاد الشام قد استقروا في البلدان الافريقية قبل حصولها على الاستقلال ، وشارك بعضهم مع ابناء الشعوب الافريقية في اقامة الصناعات الوطنية .

كما التقى محور السياسة السورية منذ الخمسينات مع السياسة الناصرية خلال مؤتمرات عدم الانحياز ، وضد الأحلاف الامريكية والغربية في تلك الفترة (حلف بغداد ، مشروع ايزنهاور ٠٠٠) ، والسياسة العنصرية في جنوب افريقيا ، وناميبيا ، وزيمبابوي ، فكانت مواقف الدبلوماسية السورية منذ تأسيس الامم

المتحدة حتى يومنا هذا تعبيراً عن ارادة الشعب العربي في سورية وتضامنه مع كافة شعوب العالم . كما اقامت سورية علاقات وطيدة مباشرة مع جميع حركات التحرر الوطني في القارة الافريقية .

اتصلت سوريا بافريقيا بصورة مباشرة عبر دولة الجمهورية العربية المتحدة التي قامت بزعامة الرئيس الراحل عبد الناصر ما بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ . وكذلك عبر دولة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة عام ١٩٧١ . واذا كانت سوريا وليبيا قد آثرتا ان تقصرا عضوية الاتحاد عليهما دون مصر ، فمرد ذلك يعود الى خرق النظام المصري للقائم لاحكام دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية ، وميثاق جامعة الدول العربية ، وكافة المواثيق والمعاهدات الثنائية التي تربط بين كل من مصر ، وسوريا ، وليبيا ، نتيجة لاقدام النظام المصري على توقيع اتفاقيتي كامب دافيد ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية .

اما بالنسبة للعراق فيمكن القول ايضا ان الدبلوماسية العراقية قد ايدت بشكل دائم نضال الشعوب الافريقية ، ووقفت بصورة حازمة الى جانب حق هذه الشعوب في منظمة الامم المتحدة والمؤتمرات الدولية . . الا ان التطور الايجابي الملحوظ في العلاقات الافريقية - العراقية بدأ منذ العام الاخير ، وذلك ضمن اطار النخطة التي اتبعها العراق في تقوية وتدعيم علاقاته مع بلدان العالم الثالث .

وخلال الثلث الاخير من عام ١٩٧٩ زار العديد من رؤساء الدول الافريقية بغداد (غينيا ، زامبيا ، مدغشقر . . .) ، وكذلك بعض كبار المسؤولين ، مما ساعد بدوره على تطوير العلاقات الثنائية بين العراق وبعض الدول الافريقية خارج اطار منظمتي الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .

وثمة ايضا علاقات اقتصادية بين بعض دول الخليج العربي والقارة الافريقية ، فالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على سبيل المثال قد ساعد في عمليات تنموية في بلدان افريقية منذ الستينات مما سبق ان اشرفنا اليه ، وكذلك بعض البنوك الخليجية .

ذلك من جهة ، ومن جهة ثانية ، فان التزام بعض البلدان الآسيوية (ومن ضمنها بعض البلدان العربية) مع افريقيا ، ينبع من كونه التزاما آسيويا بقضايا التحرر الوطني في العالم بصورة عامة ، بما في ذلك افريقيا بطبيعة الحال . كما ينبع من الالتزام بمبدأ التوجه الاشتراكي ، بصورة خاصة لبلدان آسيوية وافريقية .

واذا كان اجتياز مراحل هذا الالتزام بصورة معقدة ومتفاوتة في بعض البلدان الآسيوية (سوريا ، العراق ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ،

برمانيا ، افغانستان) عنه في بعض البلدان الافريقية (الجزائر ، ليبيا ، الكونغو الشعبية ، غينيا ، قنانيا ، انغولا ، مدغشقر ، موزامبيق ، غينيا بيساو ، بينين ، مالي ٠٠٠) ، نتيجة لتفاوت التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية لهذه البلدان ، نقول : اذا كان ذلك كذلك ، فان ما يجمع بين هذه البلدان الآسيوية والافريقية بصورة اساسية هو رفض الرأسمالية كنظام ، واجراء تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، من ضمنها بناء القاعدة المادية للتحول الاجتماعي ، ومن شأن ذلك كله السير بخطى اوثق في طريق الاشتراكية كنظام اقتصادي .

الفصل الثاني

اتفاقيتا كامب دافيد

ومعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية ★

مقدمة :

نتيجة لسلسلة من المفاوضات السرية والعلنية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل تم التوقيع على اتفاقيتي كامب دافيد عام ١٩٧٨ ومن ثم على معاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية بتاريخ السادس والعشرين من مارس (اذار) ١٩٧٩ .

تعرض موضوع الاتفاقيتين والمعاهدة لازمة الشرق الاوسط ، وفرض نوع من الوصاية على دول المنطقة التي ما تزال اسرائيل تحتل اراضيها منذ عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وعلى الشعب الفلسطيني .

اطراف الاتفاقيتين والمعاهدة :

اذا ما اعدنا الى الازمان اسماء الاطراف المتعاقدة والأنظمة السياسية والدستورية التي تمثلها هذه الاطراف ، فان اول ما يتبادر الى الذهن للمراقب السياسي ان كلا من الرئيس جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، ورئيس الدولة المصرية انور السادات ، ومناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل ، قد

★ سوف نستخدم في هذا الفصل كلمتي الاتفاقيتين والمعاهدة كتعبير يتضمن نفس ما نعنيه باتفاقيتي كامب دافيد ومعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية .

اتفقوا حول جملة مسائل غير مؤهلين للاتفاق حولها .

فنهج الرئيس كارتر هو استمرار للسياسة الامريكية منذ أن قامت الدولة الجديدة على الارض العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بتاريخ الرابع عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨ على أساس ايدولوجية تعود الى نهاية القرن التاسع عشر كنزعة قومية بورجوازية حملت اسم الحركة الصهيونية في حين أسميت الدولة باسرائيل التي قامت على أرض فلسطين .

بل يمكن القول أن الدعم الامريكي في مختلف الميادين العسكرية والاقتصادية ، يتزايد طردا مع التوسع الاستيطاني لاسرائيل في المنطقة على حساب فلسطين أولا ، ومن ثم على حساب أراضي البلدان المجاورة ثانيا .

وعلى الصعيد الدبلوماسي يمكن القول أن السياسة الامريكية تستخدم من حق الفيتو المعطى لها في مجلس الامن وسيلة دائمة للحيلولة دون مزيد من ادانة اسرائيل وممارساتها المخالفة لميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

في حين أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية عضوا مراقبا في الامم المتحدة ، وشخصية اعتبارية تمثل الشعب الفلسطيني باعتراف منظمة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وبلدان عدم الانحياز ، وبلدان المنظومة الاشتراكية ، فان السياسة الامريكية ما تزال تصر على تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ، وعدم الاعتراف بها .

أما مناحيم بيغن رئيس وزراء دولة اسرائيل الحالي ، فحسبنا هنا أن ننقل ما وصفه به كرايسكي مستشار النمسا من أنه - أي بيغن - « يقال سياسي » وأن اسرائيل ، دولة بوليسية ذات نظام عنصري ضد العرب في الاراضي المحتلة وأنه شبيه بالنظام العنصري في جنوب افريقيا .

ومن المعلوم جيدا أن اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي اقترن قبولها في عضوية الامم المتحدة وفقا للقرار ٢٧٣ تاريخ ١١/٥/١٩٤٩ بتحقيق شرطين أحدهما التمسك بالتنفيذ الكامل لميثاق الامم المتحدة ومقتضياته اعتبارا من تاريخ قبولها في عضوية الامم المتحدة ، والآخر هو تنفيذ القرار ١٨١ تاريخ ١١/٢٩/١٩٤٧ والقرار رقم ١٩٤ تاريخ ١١/١٢/١٩٤٨ والمتعلق بوجوب السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم .

وإذا كانت الايدولوجية التي قامت عليها اسرائيل هي الصهيونية ، كما سبق أن ذكرنا ، فانه لا بد من الإشارة الى أن هذه الايدولوجية ، أي الصهيونية ، هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، وهذا ما أختت

به الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم ٣٣٧٩/٣٠ تاريخ ١٠/١١/١٩٧٥ .

الطرف الثالث في اتفاقيتي كامب دافيد ومعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية هو الرئيس المصري أنور السادات ، الذي سبق أن أعلن مرارا أن القضية الفلسطينية تشكل « لب المشكلة » في الشرق الأوسط ، كما سبق أن اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني .

هذا بالإضافة إلى التزام النظام السياسي والدستوري المصري منذ عام ١٩٥٦ ، بانتتمائه العربي ، وكذلك بإسهام مصر في وضع وتأسيس ميثاق جامعة الدول العربية ، واتخاذ مقررات ومؤتمرات القمة العربية .

موضوع الاتفاقيتين والمعاهدة :

إن أطراف الاتفاقيتين والمعاهدة قد تجاهلوا الأطراف الأساسية الأخرى للنزاع القائم في الشرق الأوسط ، وليس هذا فحسب ، بل أقاموا من أنفسهم قيما على شؤون الفلسطينيين . وهذا ما نقرأه في نص الفقرة (أ) من المادة الأولى من فقرة اتفاقية « الإطار » المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ، إذ ورد التالي : « تتفق مصر واسرائيل ... على أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتي كامل للسكان ، ووفقا لهذه الترتيبات فإن الحكومة الاسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستسحبان منهما بمجرد أن يتم انتخاب حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المناطق عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ... » .

كما نقرأ في الفقرة (ب) من نفس المادة الأولى ، سالف الإشارة إليها ، النص التالي : « أن تتفق مصر واسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد يضم وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة ، أو فلسطينيين آخرين ، وفقا لما يتفق عليه . وستفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات وصلاحيات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة » .

إن جملة مسائل تطرح نفسها من خلال النصوص السابقة ، وكذلك من خلال النصوص الكاملة لمعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية وملاحقها ، والتي تخلو جميعها من أية إشارة إلى القضية الفلسطينية أو مصير الشعب

الفلسطيني ، وفي طبيعة هذه المسائل : هل فوضت منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، الرئيس المصري أنور السادات ، بالتفاوض باسم الفلسطينيين مع إسرائيل ؟ والجواب على ذلك النفي بالتأكيد ، فالمصريون يتفاوضون باسم أشخاص لم يفوضوهم بذلك ، وهذا ما أشار إليه البروفسور « الاسرائيلي » آلي خضوري في مقابلة أجرتها معه صحيفة «معاريف» اذ قال ، ردا على سؤال وجهته اليه الصحيفة المذكورة حول توقعه بالنسبة للمحادثات بين مصر واسرائيل حول الادارة الذاتية التالي : « ان الذي يبدو الآن هو أن المصريين يتفاوضون باسم أشخاص لم يفوضوهم بذلك وليست معروفة أهدافهم وغير مستقرة زعامتهم » .

ثم الا يشكل اقحام الاردن في موضوع الحكم الذاتي دون حضوره كطرف من أطراف اتفاقيتي كامب دافيد ، ومعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية تدخلا في شؤون سيادته كدولة مستقلة ذات سيادة . . . ففي « الرسائل المتبادلة » التي وقعها كل من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن والمواجهة الى الرئيس الامريكي جيمي كارتر ، نص على أن يدعي الاردن الى الانضمام الى مفاوضات الحكم الذاتي، وفي حال رفضه ، تقوم مصر واسرائيل بمهمة المفاوضات بمفرديهما .

المهم اذن في رأي الطرفين المصري والاسرائيلي هو أن تجري المفاوضات بشأن « الحكم الذاتي » ، باشتراك الحكومة الامريكية طبعاً ، وكما اكدت الرسائل المتبادلة ، في جميع مراحل التفاوض . أما الرأي العائد للشعب الفلسطيني والاردن ، وموقف أطراف النزاع الاساسية الاخرى من موضوع احلال سلام عادل ودائم في المنطقة فذلك امر آخر .

وحتى موضوع « الحكم الذاتي » فانه يعني في نظر رئيس الوزراء الاسرائيلي كما ورد في صحيفة « معاريف » بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١ اثناء مناقشة معاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية في الكنيست ، يعني الحكم الذاتي للسكان دون الارض .

وبذلك تعني « الادارة الذاتية » كما ورد في وثائق المؤتمر الاسلامي العاشر بمدينة فاس ما يلي :

- ١ - الضفة الغربية وقطاع غزة ارض اسرائيلية .
- ٢ - حق الاسرائيليين في الاستثمار ببناء المستعمرات .
- ٣ - حق السيادة للاسرائيليين .
- ٤ - تجمع القوات الاسرائيلية في مناطق معينة من الضفة والقطاع .

٥ - تحويل القضية الفلسطينية من قضية شعب يناضل من أجل استرجاع أرضه ، الى قضية ادارة ذاتية .

وعلى هذا الاساس جاء رفض المؤتمر المذكور لاتفاقيتي كمب ديفيد وما ينجم عنهما وخصوصا في القدس والمسألة الفلسطينية ، ودعمه الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية . وبذلك يمكن القول أن الاطراف الثلاثة غير مؤهلة لوضع قواعد ومبادئ تلزم الاطراف الاخرى ، كما أن موضوع ما تم الاتفاق عليه يخرج عن الاعمال المشروعة التي تقرها لهم مبادئ وقواعد القانون الدولي والعدالة .

الموقف الشعبي المصري من الاتفاقيتين والمعاهدة :

يشكل الموقف الشعبي في مصر ، من اتفاقيتي كامب دافيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، حجر الاساس في معارضة الجماهير الشعبية العربية، والرأي العام التقدمي لهاتين الاتفاقيتين ، وللمعاهدة التي تلتها .

وينطلق المفكرون المصريون في تحليلهم لاسباب التحول في السياسة المصرية من التقرير بأن « طغمة من الرأسماليين الطفيليين تسيطر على جهاز الدولة المصرية ، وتعمل على اعادة تشكيل مختلف الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية للمجتمع المصري تشكيلا يقضي على التطور المستقل لهذا المجتمع ، ويخضعه اخضاعا كاملا للرأسمالية الاحتكارية العالمية . هذا ما يفسر مختلف ممارسات النظام المصري الحاكم : معاداته للقيم الفكرية والقومية فضلا عن المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت في المرحلة الناصرية» . (١) .

وبالتالي فإن الطبقة الحاكمة الحالية في مصر التي ربطت مصالحها بالامبريالية والصهيونية ، تتولى بنفسها ، عن طريق استخدام سلطة الدولة ، الدفاع عن هذه المصالح مقاتلة الشعب المصري والشعوب العربية والقارة الافريقية ، (٢) . والمطلوب من مصر بعد توقيع الاتفاقيتين والمعاهدة ، ان تكون أداة الرأسمالية العالمية والصهيونية في الالتفاف على قوانين المقاطعة العربية . وفائض مصر الاقتصادي ومواردها البشرية واسمها غير الملطخ بتاريخ العدوان والاستغلال هو المطلوب كقاعدة للرأسمالية العالمية والصهيونية والشركات المتعددة الجنسية تقفز منها الى كل الامة العربية ، الى كل القارة الافريقية ، (٣) .

يوازي ذلك أن عقد الاتفاقيتين والمعاهدة « مسألة تعليلها المصالح

الاستراتيجية الامريكية على نطاق الكون كله ، . والحاجة الى اقامة حلف جديد في الشرق الاوسط ، يحل محل حلف السنتو ، ويكون قوة رادعة في وجه حركات التحرر الوطني ، والانظمة التقدمية في المنطقة العربية وأفريقيا ، وحتى في جنوب غربي آسيا .

والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية هي بالاضافة الى ذلك ، من وجهة نظر القوى الوطنية والتقدمية في مصر ، « ليست مجرد محاولة لفرض السلام الامريكي على مصر بشروط اسرائيل التي من شأنها انتقاص السيادة المصرية وعزل مصر عن وطنها للتحكم والتفغل ، بل وللسيطرة من قبل اسرائيل ، ولم تعد المعاهدة المصرية الاسرائيلية فقط فرصة تاريخية لاسرائيل كي تلعب دور الوكيل العام للاحتكارات الدولية المتعددة الجنسية داخل مصر مثلما اشرنا الى ذلك من قبل في بياننا عن اتفاقيات كامب دافيد . ان مصر ليست مطالبة فقط بأن تضرب عرض الحائط بالعرب والانتماء العربي الكبير لكي تقف في طابور المستجدين للمعونة الامريكية حتى يوافق الكونغرس او لا يوافق ، بل أصبحت المعاهدة تجسيدا لحلف عسكري نواته مصر واسرائيل ويراد له أن يتسع ليشمل المنطقة العربية كلها ، (٤) .

ان ثمة اجماع بين المثقفين المصريين على أن من جملة ما تهدف اليه الصهيونية من الاتفاقية المصرية - الاسرائيلية ، هو عزل مصر عن العالم العربي ، ذلك ما أكدته قوى المعارضة والتنظيمات السياسية الشعبية المصرية ، وما اشار اليه ايضا الصحفي المصري المعروف محمد حسنين هيكل في سلسلة مقالاته التي كتبها على نمط رسائل موجهة الى صديق ، اذ قال في معرض حديثه عن توقيع « الحل السلمي » : « ان اسرائيل اكبر مستفيد من كل ما جرى حتى الآن . بالنسبة لي فان اسرائيل لم تحقق مطالبها ومواقفها وما قدرته من خطواتها مسبقا قحسب ، وانما اضافت اسرائيل الى ذلك كله ، من خلال ممارسة عملية الحل وملابساتها وأجوائها ، أهدافا أخرى بعضها يتصل بصميم الاستراتيجية العليا للدولة الصهيونية . ان اول هدف هو عزل مصر عن العالم العربي ، سواء كانت مصر هي التي عزلت الآخرين ، او كان الآخرون هم الذين عزلوا مصر ، فان النتيجة واحدة ، وهي ان هناك عزلة بين مصر وبقية العالم العربي » (٥) .

وازاء ذلك ، فانه يمكن فهم الدعوة التي وجهتها المعارضة الشعبية المصرية ، الى الشعوب والدول العربية لمواجهة المخطط الامريكي - الصهيوني ، الساداتي الجديد ، و « دعوة المواطنين المصريين كافة وعلى اختلاف مواقفهم السياسية لمقاطعة اسرائيل والوجود الاسرائيلي داخل مصر والبضائع الاسرائيلية والسياحة الصهيونية ، وللمقاطعة كافة صور التعامل مع الاسرائيليين

الذين يدخلون مصر في صورة الغزاة الجدد بصلفهم وغرورهم واستعلائهم
العنصري على العرب أجمعين ، (٦) .

ان عروبة مصر في رأي المعارضة الوطنية المصرية ليست موضعاً للمساومة ،
ولا يمكن أن تكون محلاً للتشكيك ، اذ انها صارت منذ زمن بعيد بالنسبة للشعب
المصري قضية حياة او موت . قضية هي أن يرى الشعب المصري نفسه في
العرب مثل ما يرى العرب انفسهم في الشعب المصري ، وسوف تسقط أي
محاولة لانتزاع مصر عروبتها ، (٧) .

الجبهات العربية ضد اتفاقيتي كامب دافيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية :

على اثر توقيع اتفاقيتي كامب دافيد اصدرت التنظيمات السياسية
الوطنية ، والقومية ، والديمقراطية الثورية ، واليسارية بيانات تندد
بالاتفاقيتين وتحذر من خطورة نتائجها على مختلف الاصعدة .

فعلى المستوى الشعبي العربي نشأت جبهة «مؤتمر الشعب العربي وامانته»
وهي جبهة يشارك فيها العديد من التنظيمات السياسية والاجتماعية والاتحادات
المهنية والنقابية من جميع البلاد العربية ، سيما من القطر المصري ، وذلك على
اختلاف الاجتهادات السياسية والاجتماعية والفكرية لهذه التنظيمات .

لم يكتف مؤتمر الشعب العربي برفض اتفاقيتي كامب دافيد ونتائجها ،
ومن ثم برفض المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، بل «طالب ايضا الدول
والجماهير العربية بتأميم النفط العربي وضرب المصالح الامريكية في المنطقة ،
والتصدي لكل نظام عربي يؤيد سياسة السادات الاستسلامة او يدعمه بأي شكل
من الاشكال » .

وعلى المستوى الرسمي العربي ظهرت الجبهة القومية لدول الصمود
والتصدي التي تضم حتى الآن كلا من سورية والجزائر وليبيا وجمهورية اليمن
الديمقراطية الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

عقدت هذه الجبهة أولى اجتماعاتها في طرابلس بتاريخ ٥ كانون الثاني
(يناير) ١٩٧٧ في مدينة طرابلس بالجماهيرية الليبية ، وتدارست الوضع في
منطقة الشرق الاوسط ، فشجبت زيارة الرئيس المصري للقُدس ، واستخلصت
ان الهدف من تقارب النظام المصري مع الصهيونية والولايات المتحدة الامريكية
يهدف الى ستة أمور هي التالية ، حسبما ورد في البيان الاول :

١ - تخريب امكانية اقامة سلام عادل ومشرف يحفظ للامة العربية
حقوقها القومية ويضمن لها تحرير اراضيها المحتلة وفي مقدمتها
القُدس وللشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة .

٢ - عزل الامة العربية عن اصدقائها وحلفائها في القارة الافريقية التي وقفت موقفا تاريخيا الى جانب القضية العربية ، وفضحت الترابط العنصري بين الكيان الصهيوني والانظمة العنصرية في جنوب القارة الافريقية .

٣ - عزل الامة العربية عن مجموعة دول عدم الانحياز والدول الاسلامية التي تبنت القضية العربية في جميع مراحلها والتزمت بالوقوف الى جانب الكفاح العادل للشعب الفلسطيني .

٤ - الاساءة الى علاقات الصداقة والتعاون بين الدول العربية من جهة وبين الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي من جهة اخرى التي قدمت للامة العربية المساندة والدعم في صراعها التاريخي ضد العدو الامبريالي الصهيوني .

٥ - تمكين القوى المعادية للامة العربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية من تحقيق مكاسب من شأنها الاخلال بالتوازن الدولي لمصلحة القوى الصهيونية والامبريالية والمساس بالاستقلال الوطني لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

٦ - اقامة تحالف بين العدو الصهيوني والنظام المصري القائم بهدف تصفية القضية العربية وقضية فلسطين وتمزيق الامة العربية والتفريط بمصالحها القومية .

وعلى المستوى العربي الرسمي أيضا انعقد في بغداد خلال تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٧٨ مؤتمر القمة العربي التاسع الذي « قرر عدم الموافقة على اتفاقيتي كامب دافيد وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج ورفض كل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها » .

كما انعقد في بغداد أيضا ما بين ٢٧ - ٣١ آذار (مارس) ١٩٧٩ مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية العرب واتخذ مجموعة من المقررات تم بموجبها قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية ، ونقل مقر الجامعة العربية الى تونس ، كما قرر نفس المؤتمر تطبيق قوانين المقاطعة العربية ومبادئها وأحكامها على الشركات والمؤسسات والافراد في جمهورية مصر العربية الذين يتعاملون بصورة مباشرة او غير مباشرة مع العدو الصهيوني،بالاضافة الى عدم تقديم أية قروض أو ايداعات أو ضمانات أو تسهيلات مصرفية أو مساعدات مالية أو عينية أو فنية من قبل الحكومات العربية أو مؤسساتها الى الحكومة المصرية ومؤسساتها . وبنفس الوقت أكد

المؤتمر على أهمية رعاية مشاعر أبناء شعب مصر العربي العاملين والمتواجدين في البلدان العربية ورعاية مصالحهم وتعزيز انتمائهم القومي للعروبة .

معاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية في ميزان العلاقات الدولية :

تذكرنا اتفاقيتا كامب دافيد ، ومعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية بالاتفاقات الدولية التي عقدت بين الدول الاستعمارية لاقتسام النفوذ فيما بينها ، أو فرض وصايتها على هذا الشعب أو ذاك .

ان اسرائيل تحاول أن تعتبر معاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية أمرا معترفا به من قبل الاسرة الدولية ، ومفروضا على شعوب المنطقة كما حصل أثناء وعد بلفور اذ أرسلت وفدا الى باريس تطالب فيه بضم تصريح بلفور الى نص معاهدة السلام وميثاق عصبة الامم . كذلك طالب وايزمن أمام مجلس العشرة في ٢٣/٢/١٩١٩ « أن تصبح فلسطين يهودية بقدر ما هي بريطانيا بريطانية » . واليوم أيضا يعلن زعماء الصهيونية أن القدس هي عاصمة اسرائيل الابدية الواحدة .

الا أن المناخ السياسي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد كما كان عليه واقع الحال في السابق ، ثمة التوسع السياسي والدستوري لجغرافية الانظمة الاشتراكية والديمقراطية الثورية . وثمة أيضا تنامي حركة التحرر الوطني في العالم ، وذلك بالاضافة الى الاهمية المتزايدة والاحترام الكامل لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وحقوق الانسان أيضا كان دينه أو جنسه أو الارض التي يسكن عليها .

ان المحافظة على السلم والامن الدوليين في طليعة مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، بل أن ذلك واجب كل دولة عضو في الامم المتحدة ، وهو بنفس الوقت أيضا عملية جماعية تباشرها منظمة الامم المتحدة فيما اذا كان موضوع السلم يتناول عدة أطراف دون أن يكون لبعض الاطراف حق فرض التسوية على بقية الاطراف الأخرى .

ومن هنا يمكن ادراك عقد اتفاقيتي كامب دافيد ، ومعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية بمعزل عن منظمة الامم المتحدة بسبب الدور الايجابي الذي بدأت تتخذه هذه المنظمة بعد الستينات ، وكذلك بعيدا عن قرار مجلس الامن رقم ٢٣٨ تاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٣ الذي نص في فقرته الثالثة على الدعوة الى مؤتمر للسلام تشارك فيه الاطراف المعنية في النزاع تحت رعاية الامم المتحدة وبإشراف الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي .

ان السلام كما يقول الشاعر الفرنسي بودلير يعني الجميع • انه مهمة الجميع فعلا • وبالتالي فان ما تم الاتفاق عليه في كامب دافيد، وما تلاه هو خروج مباشر عن عملية احلال السلام شكلا ومضمونا ، فتجاهل الاتحاد السوفيتي كدولة ذات نظام سياسي ودستوري مناهض لما هو عليه الحال في الولايات المتحدة الامريكية، واقصاء أوروبا الغربية المعنية أيضا باحلال السلام في الشرق الاوسط، نظرا للاعتداد الامني على ساحل البحر الابيض المتوسط ، ولاستهلاكها للقسم الاكبر من الانتاج النفطي العربي الذي بلغت نسبته عام ١٩٧٨ الى الانتاج العالمي ٢٣ر٣٢٪، بالاضافة الى عدم احترام مقررات ومواقف المجموعات الاقليمية الدولية ، نقول : كل ذلك يشكل خلافا في التوازن الدولي ، والعلاقات الدولية •

كان طبيعيا والحالة هذه ، أن تصدر ردود فعل عربية واقليمية ودولية تجاه اتفاقيتي كامب دافيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، واذا كانت ردود الفعل هذه قد اختلفت من حيث مدى شجبها أو استنكارها ، أو تجاهلها في بعض الاحيان ، للاضرار التي لحقت بعملية احلال السلام بعد ما تم الاتفاق عليه بين الاطراف الثلاثة : الرئيس المصري ، والولايات المتحدة الامريكية ، واسرائيل ، نقول : رغم اختلاف ردود الفعل حول الموضوع ، فقد استمر الاجماع الدولي على انه لا يمكن احلال سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط دون مساهمة جميع الاطراف المعنية بالنزاع ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية •

ان ردود الفعل نفسها حول الاتفاقيتين والمعاهدة تؤكد أن ثمة محاولة جدية تهدف الى تغيير جديد في ميزان العلاقات الدولية ، ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية قد مارست الدور الاساسي في عقد الاتفاقيتين والمعاهدة • كما ان الرئيس المصري السادات قد فرض على مصر أن تقف مع الصهيونية في موقع واحد ، وتتصرف بصورة منفردة بشؤون الصراع العربي - الصهيوني ، متخليا بذلك عن كافة الالتزامات العربية وعن دور مصر التقدمي على الصعيد العالمي ، اذ كانت ، أي مصر ، حتى وفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، تحتل موقع الصدارة في حركة بلدان عدم الانحياز •

هوامش الفصل الثاني

- (١) محمود امين العالم ، مقابلة مع صحيفة السفير اللبنانية ، نشرتها عنها ايضا صحيفة تشرين السورية بتاريخ ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ .
- (٢) عبد الله دياب ، (عضو تجمع الوطنيين المصريين في الخارج) صحيفة تشرين السورية بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢ .
- (٣) نفس المصدر السابق .
- (٤) بيان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، الصادر عن السكرتارية العامة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٦ .
- (٥) نشر هذا المقال في عدة صحف عربية ، نشير من بينها الى صحيفة تشرين السورية بتاريخ ٢ ايلول ١٩٧٩ .
- (٦) نفس المصدر السابق : بيان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .
- (٧) نفس المصدر السابق .

الفصل الثالث

الموقف الافريقي والقضية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقيتي كامب دافيد ، والمعاهدة المصرية الاسرائيلية

١ - الموقف الافريقي :

انه لمن العسير فصل الموقف الافريقي عن الموقف العربي والدولي بصورة عامة ذلك ان دولا افريقية عربية (الجزائر ، المغرب ، تونس ، ليبيا ، جيبوتي ، موريتانيا) قد ساهمت مساهمة جدية وبالفئة في اتخاذ مقررات مؤتمر بغداد ١٩٧٩ التي سبق ان اشرنا اليها ، تعتبر نفسها المعنية بالنزاع في الشرق الاوسط مثلها في ذلك مثل بقية الدول المواجهة لاسرائيل ، ومسؤولة ايضا مسؤولية المشاركة في اقرار حقوق الشعب الفلسطيني .

كما انه من العسير ايضا فصل الموقف الافريقي عن بعض المواقف الدولية ، فثمة دول افريقية (اثيوبيا ، أنغولا ، موزامبيق ، مدغشقر ، وغيرها) تعتقد بان الاتفاقيتين والمعاهدة تهدف الى اضعاف الجبهة العربية - الافريقية المناهضة للصهيونية والسياسة الامريكية واستخدام النظام المصري كوسيلة لارهاب حركة التحرر الوطني في افريقية واسقاط الانظمة الديمقراطية الثورية .

وبصورة عامة يمكن القول ان الموقف الافريقي قد ظل وفيا للمقرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية ، وان هذا الموقف لم يتأثر بالاتفاقيتين والمعاهدة . بل لقد صدر العديد من التصريحات الافريقية الرسمية تؤكد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة والاقامة وبناء دولته المستقلة .

• وخلال المؤتمر الاسلامي العاشر الذي انعقد في فاس ، وافق المؤتمر المذكور في أول جلسة مغلقة عقدها رؤساء الوفود بتاريخ التاسع من أيار (مايو) ١٩٧٩ على تعليق عضوية مصر في المؤتمر والاجهزة التابعة له الى أجل غير محدد ، وتبنى ، أي المؤتمر ، تسمية مؤتمر فاس « مؤتمر فلسطين والقدس الشريف » . وإذا كانت الدول الافريقية الاسلامية قد امتنعت عن التصويت على تجميد عضوية مصر في المؤتمر الاسلامي فان هذا الامتناع وفقا لتصريحات وزراء خارجية الدول المعنية لم يكن ليعني معارضة قرار التجميد . ولكنهم فضلوا اجراء مشاورات مع الدول الافريقية الاخرى الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، في حين أكد وزراء خارجية الدول الافريقية الاسلامية بنفس الوقت مساندتهم الكاملة للقضية الفلسطينية ولنظمة التحرير الفلسطينية .

وخلال انعقاد مؤتمر القمة الافريقي السادس عشر في منروfia عاصمة ليبيريا ما بين السابع عشر والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٧٩ ، ناقش المؤتمر المذكور ، جملة من القضايا الافريقية والدولية ، من جملتها قضية الشرق الاوسط وفلسطين . وتبنى في خاتمة اعماله قرارا خاصا بالقضية الفلسطينية يستنكر الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة، ويؤكد دعم منظمة الوحدة الافريقية غير المشروط للحقوق الفلسطينية منطلقا من أن أي حل لمشكلة الشرق الاوسط لا يأخذ بعين الاعتبار القضية الفلسطينية ، محكوم عليه بالاخفاق والفشل ، كما أدان المؤتمر الحلول الجزئية من دون ذكر اتفاقيتي كامب دافيد بالاسم .

الا ان الموقف الافريقي في منروfia قد لحقه بعض التغيير الاكثر ايجابية لمصلحة القضية الفلسطينية خلال قمة هافانا الاخير لدول عدم الانحياز . والواقع ان هذا التغيير قد فرضته تفهم بعض الدول الافريقية لاطار اتفاقيتي كامب دافيد ومعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية ، ضمن اطار السياسة الدولية ، وكتلة بلدان عدم الانحياز .

استطاعت دول قمة بغداد التي شاركت في قمة هافانا أن تعري وتكشف النقاب عن الاخطار الكبيرة والاضرار الفادحة التي لحقت بعملية احلال السلام في الشرق الاوسط من جراء الاتفاقيتين والمعاهدة . وأكدت منظمة التحرير الفلسطينية وجودها الفعلي والشرعي امام بلدان العالم من خلال رفض الشعب الفلسطيني لما أقدم عليه النظام المصري واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ووقوف الشعب الفلسطيني خلف منظمة التحرير ممثله الشرعي والوحيد . وليس هذا فحسب ، بل لقد كان لنشاط الامانة العامة لمؤتمر الشعب العربي ، وموقف المعارضة المصرية بزعامة السيد خالد محي الدين ، أحد الاعضاء الاحياء في ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، ضد الاتفاقيتين والمعاهدة . . . كان لهذا كله دور كبير وفعال في تصعيد الهجوم ضد الاتفاقيتين والمعاهدة ، مما دفع قادة

الدول الوطنيين والتقدميين في افريقيا (لا سيما زامبيا وبنين وموزامبيق ومدغشقر وجامايكا ومنظمة سوابو ولاووس وغينيا بيساو) ، الى الاخذ بمعطيات الواقع الحي ، رغم الضغوط الشديدة التي مارستها السياسة الامريكية بغية خلق الصدع في قمة هافانا ، بحيث يمكن القول أن حركة التحرر الوطني على الامتداد الاسيوي - الافريقي، كما على الامتداد العالمي قد شهدت انتصارا سياسيا جديدا من خلال الصيغة الواضحة والمحددة لقرار قمة هافانا بشأن القضية الفلسطينية اذ ادان المؤتمر بشدة « اتفاقيتي كامب دافيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية » باعتبارها « اتفاقان جزئيان ومعاهدة منفردة تشكل تخليا عن قضية البلاد العربية وتواطؤا على استمرار الاحتلال للاراضي العربية ، كما انها انتهاك للحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين » .

وبالاضافة الى ذلك فقد درس رؤساء الدول والحكومات اقتراحا بتعليق عضوية مصر في حركة بلدان عدم الانحياز بسبب انتهاكها لمبادئها وقراراتها . وقرر أن يوكل الى مكتب التنسيق لجنة خاصة بدراسة الاضرار الناجمة عن الاتفاقيتين والمعاهدة ، على البلاد العربية ، خصوصا على الشعب الفلسطيني . وستقدم هذه اللجنة الخاصة تقريراً حول هذا الموضوع الى الاجتماع الوزاري المقبل في نيودلهي أو أي مكان آخر لاتخاذ أي نوع من القرارات حول الوضع القانوني لمصر في حركة بلدان عدم الانحياز .

٢ - واقع القضية الفلسطينية اليوم :

ان القضية الفلسطينية اليوم هي كما كانت عليه في السابق ، تتعلق بحق شعب من شعوب العالم في تقرير مصيره ، وهي منذ نشأتها تعتبر محورا لحركة التحرر الوطني العربية وتشكل جزءا من حركة التحرر الوطني على الامتداد الآسيوي - الافريقي ، كما تشكل بنفس الوقت جزءا من حركة التحرر الوطني العالمية .

ولقد اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية وجودها المشروع كحقيقة قائمة من خلال قيادتها للكفاح التحرري للشعب الفلسطيني على الصعيد العسكري ، كما أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة سيما القرارين رقم ٢٢٣٦ ورقم ٢٢٣٧ الصادرين بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ قد شكلا الاساس المتين لتحرك الدبلوماسية الفلسطينية على صعيد الدبلوماسية الدولية ، فالقرار الاول قد اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة وطنية تناضل لاستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والقرار الثاني أكد على الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير ودعاها الى الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب .

ومن هذا المنطلق فقد كان موقف الدول الافريقية والعربية يتخذ في الواقع نفس الابعاد ، فقضية النضال ضد العنصرية والتمييز العنصري تشكل قاسما مشتركا للنضال العربي - الافريقي ضد الصهيونية وحكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

ومن هنا يمكن أن نتفهم أي قرار موحد يتخذ في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في المؤتمرات الدولية ، أو أثناء اجتماعات لجنة حقوق الانسان، بشأن حق شعوب افريقيا والشعب الفلسطيني في نضالها التحرري المشروع .

ذلك من جهة ، ومن جهة ثانية ، فإن القضية الفلسطينية قبل توقيع اتفاقيتي كامب دافيد ومعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية وبعد ذلك ، هي قضية تخص الشعب الفلسطيني بالدرجة الأساسية الاولى ، وتأييد هذه القضية معيار لايمان أي شعب من شعوب العالم بمبدأ حق تقرير المصير ، كما أن القيادة المسؤولة عن النضال الوطني للشعب الفلسطيني هي منظمة التحرير الفلسطينية والتي هي كما سبق أن أشرنا حقيقة قائمة ، ووجود سياسي اكتسب صفته الشرعية من خلال الاعتراف الدولي بها .

وبالتالي فإن تخلي أي نظام سياسي ودستوري عن مساندة منظمة التحرير الفلسطينية أيا كان نوع المساندة سياسيا أم عسكريا وحجمها ، كما هو عليه واقع الحال بالنسبة للنظام السياسي والدستوري المصري بعد التوقيع على اتفاقيتي كامب دافيد ومعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية ، لا يغير شيئا من جوهر القضية الفلسطينية .

لقد ساندت مصر وشعبها ورئيسها الراحل جمال عبد الناصر حركات التحرر الوطني في العالم ، ووقفت الى جانب الشعب الفلسطيني تعاضده وتشد من أزره ، ولكنها رغم ذلك لم تضع نفسها بديلا للشعب الفلسطيني ، ولم يضع الرئيس عبد الناصر نفسه بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وإذا كان النظام السياسي والدستوري القائم حاليا في مصر يحاول أن يستثمر سمعة مصر وشعبها مفوضا نفسه بما لم يفوضه به الغير ، فإن ذلك يشكل في واقع الحال استمرارا وامتدادا للهيمنة الصهيونية على الشعب الفلسطيني ، وذلك مما لا يجب أن يغيب عن أعين الجميع ، فتخلي دولة عربية - افريقية عن شعب عربي هو الشعب الفلسطيني الذي يشكل بنفس الوقت امتدادا للعرب الافارقة في قارة آسية يعطي الدليل على أن هذه الدولة العربية الافريقية ، كنظام سياسي دستوري ، سوف تتخلى بنفس البساطة عن التزاماتها تجاه النضال التحرري الافريقي كخطوة أولى سوف تليها بحكم مهادنتها الصهيونية العالمية خطوات أكثر خطورة تجاه الشعوب الافريقية والعربية .

ان صلات التراث والعاطفة والرحم لا تحول دون استعمار نظام سياسي ما لشعب آخر ، اذا كان هذا النظام توسعيا عدوانيا فاشيا قائما على استغلال المنتجين من ابناء شعبه ، والامثلة على ذلك كثيرة ، فمن قبل استغل العثمانيون الدين الاسلامي الحنيف ليخضعوا لسلطتهم بلدانا اسلامية متعددة . وحديثا اجتاحت المانيا الهتلرية بلدانا اوروبية ، نتيجة اطماع ومصالح الطبقة الالمانية الحاكمة آنذاك ، وغير ذلك كثير .

ان القول بأن مصر هي بلد عربي افريقي لـهو صحيح ، وما من احد يستطيع ان ينكر دور الشعب المصري في بناء الحضارة على مر التاريخ ، او الدور الذي لعبته ثورة الثالث والعشرين من يوليو (تموز) في دعم حركة التحرر الوطني الفلسطينية خاصة ، ودعم حركات التحرر الوطني الافريقية عامة ، ولكن ما اقدم عليه الرئيس المصري انور السادات مخالف تماما لذلك ، ومن هنا وجب التفريق بين الشعب المصري بجماعه ومثقفيه وقواه الوطنية ، وبين الرئيس المصري والطبقة التي يمثلها ، فلا احد يستطيع ان يتجاهل ان نظاما سياسيا يتحالف مع الصهيونية العالمية ، لن يتواطأ على نضال الشعوب ، ويتناول على حقها في تقرير مصيرها ، وتلك هي الحالة القائمة اليوم بعد توقيع الرئيس المصري على اتفاقيتي كامب دافيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية .

خاتمة الكتاب

إذا كانت دراسة العلاقات الدولية بين المنظمات الاقليمية ودول العالم ، تشكل أهمية قصوى في التعرف على واقع عالمنا المعاصر ، ومن ثم في استخلاص بعض الحلول الناجعة والكفيلة بوضع هذه الدول في مضمار التنمية والتقدم ، فإن دراسة العلاقات الافريقية العربية يجب ان تحتل حيزا خاصا ومهما في مادة العلاقات الدولية .

وكما يبدو لنا من خلال ما عرضناه في اقسام هذا الكتاب ، فإن العلاقات الافريقية العربية لا تشكل بحد ذاتها جزءا او تراثا او واقعا ، منعزلا عن العلاقات الدولية المتشابكة ، بل انها جزء منها ، ولا يمكن بحال من الاحوال فصل هذه العلاقات او تمييزها ، بمعزل عن الظروف الدولية التي اوجدتها ، او تلك التي يمكن ان تغني هذه العلاقات ، وتطور فعاليتها لما فيه خير العرب والافارقة وشعوب العالم .

ومن هذه الساحة - المنطلق ، يمكن التأكيد على ان ظاهرة الاستعمار قد خلقت ترابطا بين الشعوب الاسيوية والافريقية ، بدأ نموه الملحوظ منذ الخمسينات ، فكانت حركة التحرر الوطني ، على الامتداد الآسيوي الافريقي كما على الامتداد العالمي ، تغني هذا الترابط وتمده ، بحكم الحاجة اليه في مقاومة الاستعمار ، بمزيد من الايمان بوحدة مصلحة شعوب العالم المتطلعة الى غد مشرق تسوده العدالة والاحترام المتبادل .

لقد وضع فشل النظام الاقتصادي العالمي ، الحكومات الوطنية امام اختيارات متعددة ، كان في مقدمتها الدعوة الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعادل ، وهيات حرب تشرين (اكتوبر) عام ١٩٧٣ بين العرب من جهة والصهيونية العالمية من جهة ثانية ، هيات المناخ لبداية الحوار العربي الافريقي في نطاق منظمتي الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .

وإذا كانت العلاقات الافريقية العربية تغور بعيدا في اعماق التاريخ الحضاري القديم ، فإننا لنلمس ايضا قوة هذا التقارب الافريقي العربي في العصر

الحديث نتيجة عوامل خلقتها المعطيات الاقتصادية الجديدة ، وظروف ما بعد الحربين العالميتين .

فالحوار الافريقي العربي في نطاق منظمتيه الاقليميتين : جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، هو بالتسالي استمرار لما سبقه ، ولم يكن في يوم من الايام وليد نظام سياسي معين في افريقيا او في العالم العربي . انه نتيجة طبيعية وحتمية لنضال الشعوب ، ووليد شعور الدول العربية والافريقية بالحاجة الى التضامن والتفاعل لمجابهة تحديات عصرنا الراهن . وهذا القول بحد ذاته ليس جديدا على ادبيات العلاقة الافريقية العربية والحوار المشترك ، اذ ان ثمة اجماع في المؤتمرات والندوات الفكرية ، وبيانات رجال السياسة والاقتصاد : عربيا وافارقة ، على ان اهداف الحوار والتعاون العربي الافريقي تتلخص في مبدئين اساسيين هما : التحرر والتنمية .

ان ذلك شيء طبيعي للغاية ، فكلا الجغرافيتين ، الافريقية والعربية ، ما تزالان تواجهان بقايا العنصرية والتمييز العنصري ، ومستوى الدخلين ، القومي والفردى لدى دول الجغرافيتين ما يزال في حد ادنى بالنسبة لمستويات الدخول القومية والفردية ، اذا ما استثنينا بعض الدول العربية والافريقية المنتجة للنقط ، بل لنقل ان دول الجغرافيتين تنتمي الى مجموعة البلدان النامية .

وعلى هذا الاساس ، كان التأييد العربي للبلدان الافريقية اثناء مقاومتها للاستعمار هدفا بحد ذاته ، دون ان يكون وسيلة للكسب السياسي او المضاربة . كما كان تأييد بلدان افريقية وقطعها العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل هو الآخر سابقا لبدء الحوار الافريقي العربي على الصعيد الرسمي ، ولتقديم المعونات الاقتصادية العربية للقارة الافريقية بعد حرب تشرين ١٩٧٣ .

لقد بذلت الدوائر الاستعمارية جهودا حثيثة من اجل احباط الحوار ، وربطه بمطالب محددة ، او شروط معينة ، واخراجة عن طبيعته كدائرة متداخلة ضمن دوائر النضالات الوطنية ، ولكن الحوار الجماعي على صعيد المنظمتين الاقليميتين استطاع ان يتجاوز تلك المحاولات ، ويخلق قوة لا بأس بها خلال الفترة السابقة من اجل مصالح شعوب المنطقتين .

ان ما تقدمه بعض الدول العربية الفنية من مساعدات لبعض الدول الافريقية ، امر تدعو اليه منظمة الامم المتحدة ، وضمن هذا الإطار يدخل العون الاقتصادي العربي للقارة الافريقية . كما ان ما تقدمه الدول المستقلة من عون سياسي للشعوب في سبيل الحصول على حقها في تقرير مصيرها هو امر ليس مشروعا فحسب ، وإنما هو مطلوب منها . وضمن هذا الإطار يندرج ايضا وقوف الدول الافريقية او غيرها الى جانب قضية العرب الاساسية والعادلة وهي : حق الشعب الفلسطيني

في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، بالاضافة الى وجوب انسحاب الدولة الصهيونية من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ .

فالعلمية اذن ، ليست عملية تبادل مصالح ، كما تحاول بعض الدوائر ان تصورها ، وان كانت هذه المصالح مشروعة وعادلة بحد ذاتها . وهذا ما اشار اليه الرئيس السنغالي ليوبولد سييسدار سنغور في خطابه بالخرطوم بتاريخ ١٢-١١-١٩٧٥ ، اذ قال التالي : « ان كل من سعى عمدا او بلا شعور ان يجعل من التعاون العربي الافريقي مسألة اعتراف بالجميل من لدن الدول العربية ازاء افريقيا ، يقترب خطاين في آن واحد : الخطأ الاول هو ان موقفا مثل هذا يشكل اهانة لافريقيا وشرفها . الخطأ الثاني هو ان موقفا مثل هذا من شأنه ان يفكك اواصر التآزر والتضامن الذي يجمع الاجيال الافريقية والعربية الحالية والمقبلة ، فيكون منها كتلتين متضادتين » .

انه يجب النظر الى موضوع الحوار العربي الافريقي ، وامكانيات تطويره ، من زاوية علمية وموضوعية ، فقضية فلسطين ، شغل العرب الشاغل ، ومحور نضالهم القومي والتقدمي ، يجب ان تهم جميع الحكومات كما تهم شعوب العالم ، ولو لم تقم الصهيونية دولتها على ارض عربية لاقامتها على ارض افريقية ، مما سبق ان اشرنا اليه . وبالتالي فان دعم الشعب الفلسطيني يجب ان يأخذ هذا المنحى ، سيما بعد ان اقرت الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة ان الصهيونية شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري .

وهكذا يصح القول ، بان قطع العرب علاقاتهم مع حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، وحظر النفط عنها ، وتأييدهم لنضال الشعوب الافريقية في ناميبيا (جنوب غربي افريقيا) ، وزيمبابوي (روديسيا) ، وغيرها ، يتخذ نفس القوة التي يجمع عليها العرب في تأييدهم للقضية الفلسطينية ، مع الاشارة الى ان الصهيونية تهدد امن الدول العربية المحيطة بها ، ان لم نقل تهدد الوجود القومي العربي ، وتتوسع على حسابها ، كما تهدد بنفس الوقت تعاظم وانتصارات حركات التحرر الوطني الاسيوية الافريقية .

ان خروج دولة او اكثر من الدول العربية على قرارات الامم المتحدة ، وبلدان عدم الانحياز ، والمؤتمرات الاسلامية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وميثاق جامعة الدول العربية ومؤتمرات قماتها ، كما حدث بعد اتفاقيتي كامب دافيد وتوقيع الرئيس المصري لمعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية ، لا يغير شيئا من جوهر الصراع العربي - الصهيوني وطبيعته ، تماما كما لم يغير توقيع المارشال بيتان اتفاقية مع النازية بشأن انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اذ استمرت المقاومة الوطنية الفرنسية ، بل تصاعدت حتى تم تحقيق الانتصار على النازية .

ثمة اذن تحالف جديد على الامتداد الاسيوي الافريقي : امريكي صهيوني ساداتي ، تحالف يزيد من اعباء العرب والافارقة ، ويحمل حكوماتهم مسؤوليات اكثر جدية وخطورة عن سابقتها ، ازاء تدعيم العلاقات العربية الافريقية ، ووضعها في خدمة الهدفين اللذين قام الحوار على اساسهما : التحرر والتنمية ، والا فقد الحوار العربي الافريقي مبرر استمراره الرسمي الجماعي ضمن نطاق المنظمتين العربية والافريقية ، وانتقل الى صيغة ثنائية من التعاون بين هذا البلد العربي وذاك البلد الافريقي .

وضمن هذا الاطار ، فان على الاستراتيجية العربية ان تضمن ببالغ التقدير الدور الفعال الذي لعبته بعض البلدان الافريقية (غير العربية) في ادايتها الصريحة لاتفاقيتي كامب دافيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، منطلقا ، اي الدول الافريقية ، من الاعتبار بان الاتفاقيتين والمعاهدة تشكل تهديدا مستمرا لحركة التحرر الوطني في افريقيا والعالم العربي معا .

لقد قطع الحوار العربي الافريقي اشواطا لا بأس بها ، كما لاحظنا خلال القسمين الثاني والثالث من هذا الكتاب ، اذ تعززت فكرته ، وانعمدت من حوله المؤتمرات ، واتضحت مبادئه وغاياته ، وحدثت مؤسساته الاقتصادية والثقافية ، هذه المؤسسات التي بدأت عملها بالفعل واستطاعت خلال فترة وجيزة ان تثبت جدارتها ، وقدرتها على تقديم المنفعة وتفهم الحاجات والمشاريع الاقتصادية للبلدان الافريقية .

ونتيجة لذلك فقد تطور حجم المساعدات الاقتصادية العربية لافريقيا منذ عام ١٩٧٣ وحتى يومنا هذا بشكل سريع وملحوظ ، يفوق تطور حجم المساعدات العربية بصورة عامة ، ففي عام ١٩٧٣ كانت الالتزامات العربية تمثل ٤١٪ من مجموع الالتزامات الجديدة تجاه افريقيا . ارتفعت هذه النسبة الى ١٢٨٪ عام ١٩٧٤ ، فالى ٢٧٪ عام ١٩٧٥ ، وخلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ، فان الدول العربية الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط خصصت ما نسبته ٧٠٪ من مجمل انتاجها الوطني للبلدان الافريقية ، وهي النسبة التي حددتها منظمة الامم المتحدة للبلدان التي تقدم المساعدات .

وبالمقابل فقد رافق تطور حجم المساعدات الاقتصادية العربية لافريقيا ، وازديادها في نطاق منظمتي الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، تطور كبير في حجم المساعدات الاقتصادية العربية لافريقيا على صعيد العلاقات الثنائية ، سيما عن طريق ما قدمه العراق خلال الثلث الاخير من عام ١٩٧٩ لعدد من البلدان الافريقية ، وذلك ضمن اطار سياسته الجديدة التي تهدف الى مساعدة البلدان النامية وتقديم العون الاقتصادي لها .

الا ان امكانيات تطوير مجالات الحوار والتعاون العربي الافريقي تظل متوفرة وكبيرة ، في المجال الاقتصادي خاصة ، وهذا ما اشار اليه الامين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي ، في تصريحه لمجلة AFRIQUE Jeune - في عددها الصادر بتاريخ العاشر من اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٩ . كما يذهب بعض رجال الاقتصاد العرب الى ضرورة وضع الرساميل العربية في خدمة اقتصاد البلدان النامية ، سيما بعد ان تسرب الشك الى نفوس بعض اصحاب الرساميل المودعة (بفتح الدال) في البنوك الاميركية ، حول مدى الثقة بقدرتهم على تحريك هذه الرساميل واستخدامها وفقا لارادتهم ، ثم مدى امانة الجهة المودع لديها في حفظ الودائع والرساميل بعيدا عن قرارات السلطة السياسية ، وذلك بعد ان القى الرئيس الاميركي الحجز على الاموال والودائع الايرانية الموجودة في المصارف الامريكية .

ان دولة افريقية ما قد تكون اقرب في نظامها السياسي او الدستوري الى دولة عربية ما ، والعكس صحيح ايضا ، ولكن عالم اليوم هو عالم التفاهم والتعاون والحوار من اجل رفاه الانسان وتقدمه ، وتجنبنا لخطر نشوب حروب نووية تهدد الحضارة التي بناها بنو البشر عبر آلاف السنين ، وساهم في صنعها وابداعها ، والوصول بها الى ما وصلت اليه ، امم كثيرة في طليعتها العرب . نقول : اذا كان ذلك كذلك ، فان اختلاف الانظمة السياسية والدستورية في افريقيا والعالم العربي ، يمكن ان نحيله الى عامل غني لتوثيق العلاقات العربية الافريقية ، وزيادة طاقات الحوار الاقتصادي وسياسيا وثقافيا ، طالما ان ذلك في خدمة التحرر والتنمية .

أهم مصادر البحث :
باللغة العربية :

- العويني ، محمد علي سياسة اسرائيل الخارجية في افريقيا ، المطبعة الفنية الحديثة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٢ .
- المشواخي ، حمد سليمان التقليل الاقتصادي الاسرائيلي في افريقيا . دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٢ .
- صايغ ، د . فايز المعهد الافرو آسيوي في تل ابيب . مركز الابحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية . بيروت ١٩٦٧ .
- ليجوم ، كولين الجامعة الافريقية دليل سياسي آخر . ترجمة احمد سليمان ، اصدار الدار المصرية للتأليف والترجمة . يونيو (حزيران) ١٩٦٦ .
- الصوري ، احمد سويلم الافريقيون والعرب . مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٧ .
- عودة ، د . عبد الملك سنوات الحسم في افريقيا ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ .
- رفاعي ، د . عبد العزيز افريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهد الاستقلال . مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٩ .
- الصقار ، د . فؤاد محمد التفرقة العنصرية في افريقيا . القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٦٢ .
- البراوي ، د . راشد التطور الاقتصادي الحديث في افريقيا ، الطبعة الاولى ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦١ .
- مشكلات القارة الافريقية السياسية والاقتصادية ، الطبعة الاولى ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٠ .
- رياض ، د . زاهر استعمار القارة الافريقية واستغلالها ، الطبعة الاولى ،

دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦٦ .
الاستعمار الاوروبي لافريقيا في العصر الحديث ،
مكتب الجامعات للنشر ، القاهرة ١٩٦٠ .

صايغ ، د . فايز . الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، مركز الابحاث ،
منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٥ .
المعهد الافرو - اسيوي في تل ابيب ، مركز الابحاث ،
منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٧ .

الخطيب، د . محمد فتح الله القوى السياسية في الامم المتحدة ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ١٩٦٢ .

ي . يوبوف . الاقتصاد السياسي والواقع الافريقي ، القاهرة ١٩٦٦
ي . سافيليف . موجز تاريخ افريقيا ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة .
ج . فاسليليف . دولة اسرائيل ، دمشق ١٩٦٢ .
ايفانوف وسابينير

المجلات والصحف :

دمشق : الثورة ، تشرين ، البعث .
بغداد : مجلة الف باء ، مجلة النفط والتنمية ، صحيفة الثورة .
طرابلس : الفجر الجديد ، الارض ، المنتجون .
القاهرة : الطبيعة ، السياسة الدولية ، اللوتس ، النشرات
الخاصة للجمعية الافريقية بالقاهرة ، الاهرام .
المملكة العربية السعودية (مجلة الفيصل) ، الجزائر (المجاهد) ، تونس (الفكر) ،
مجلة « الارض » الفلسطينية .

الوثائق :

- قرارات الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة .
- قرارات مؤتمرات بلدان عدم الانحياز .
- قرارات مؤتمرات القمة العربية .
- قرارات مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الافريقية .
- قرارات المؤتمرات العربية - الافريقية .
- قرارات المؤتمرات الاسلامية .

N'DIAYE, Jean-Pierre **Monde Noire et Destin Politique,**
Présence Africaine, 25, Bis rue des
Ecoles 75005 PARIS- 1976.-

SENGHOR, Léopold Sédar **Paroles,** Les Nouvelles Editions de
Africaines 1975.

STAROUCHENKO Gleb **Le Choix de L'Afrique,** Editions de
L'Agence de Presse NOVOSTI-
1975.-

TUNKIN, G. I. **Droit International Public,** Edition A.
PEDONE Paris- 1965.-

TORT, Patrick

DESALMAND, Paul - Sciences Humaines et Philosophie en
Afrique, la Différence Culturelle -
HATIER-PARIS- 1978.

PUBLICATIONS PERIODIQUES - Jeune Afrique-Hebdomadaire
International Paris-

-Le Monde, Quotidien, Paris-

-Le Soleil-Quotidien-Dakar-

-Afrique-Asie-Bi-mensuel

International Paris-

-Africa-Mensuel Dakar-

-Afrique-Mensuel Londres

-Revue Africaine de Stratégie-Paris-

-Revue Française d'Etudes Politiques
Africaines-Mensuel-Paris-

-Afrique Tribune-Mensuel-Dakar-

-Afrique Nouvelle, Hebdomadaire de
L'Afrique Francophone-Dakar-

- GORDEAU, Jean-Pierre** **La Littérature Négro-Africaine,** Librairie HATIER-8, Rue d'Assas - Paris 6^e - 1973.
- HABERLI, Christian** **Les Investissements Etrangers en Afrique,** Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence - 1979.
- JULY, Robert W.** **Histoire des Peuples d'Afrique,** Nouveaux Horizons 1977.
- JOUE, E.** **Les Relations Internationales du Tiers-Monde** BERGER-LEVRAULT, 1976.
- JEUNE AFRIQUE** **Annuaire de L'Afrique et du Moyen-Orient,** 1979.
- KOUASSIGAN, Guy A.** **Quelle est ma loi?** Editions A. PEDONE, 13, Rue Soufflot - Paris V^e - 1974.-
- KOUOMEGNI, Augustin**
KONTCHOU **Le Système Diplomatique Africain,** Paris-Edition A. PEDONE- 1977.
- KI-ZERBO, Joseph** **Histoire de L'Afrique Noire d'Hier à Demain,** Librairie A. HATIER-Paris- 1978.
- MARTIN, NICOLAS** **Senghor et le Monde, La Politique Internationale du Sénégal-Afrique** Biblio Club- (ABC)- PARIS- 1979.
- M. BRAGUINSKI, Y.**
LOUKONINE **Aperçu d'Histoire du Mouvement de Libération Nationale dans les Pays d'Afrique Orientale,** Edition du Progrès - MOSCOU-

BIBLIOGRAPHIE GENERALE

A. BOURGI

P. F. GONIDEC

**La Politique Francaise de Coopération
en Afrique,**

Librairie Générale de Droit et de
Jurisprudence R. PICHONS & R.
DURAND-AUZTAS, 20. & 24, Rue
Soufflot, 75005 PARIS- 1979.

Les Systèmes Politiques Africains,
Deuxième Edition, Librairie Générale de
Droit et de Jurisprudence- 1978.

BOHANNAN, Paul

CURTIN, Philip -

L'Afrique et les Africains, Nouveaux
Horizon 1975.

BAUMANN, M.

& WESTERMANN

**Les Peuples d'Afrique et leur
Civilisation.** PARIS 1957.-

BENOT, Yves

Indépendances Africains, Idéologies et
Réalités i & ii, librairie Francois
Maspero, 1, Place Paul-Painlevé - Paris
Vé - 1975.

DESCHAMPS, H.

DE LUSIGNANG

Le Sénégal et la Gambie - PUF - 1968.

L'Afrique Noire depuis L'Indépendance,
FAYARD 1970.

DUBY, Georges

Atlas Historique, Librairie Larousse, 17,
Rue Montparnasse - Paris 75006 -
1978.

DIOUF, Makhtar

Economie Politique, Nouvelles Editions
Africaines 1979.-

المسهرس

٧

مقدمة الكتاب

١١

القسم الاول : جذور العلاقات العربية وتطورها

الفصل الاول : الجذور التاريخية للعلاقات الافريقية العربية ١٢

١٣

- مقدمة

١٤

- بداية العلاقات الافريقية العربية

١٦

- القيم الثقافية المشتركة

١٩

- انتشار الاسلام في افريقيا

(امبراطوريات : مالي ، سنهاري ،

المملكة التكلورية، بورنو، ساموري،

رابع)

- النتاج الفكري الافريقي باللغة العربية ٢٨

٣٢

- هوامش الفصل الاول

الفصل الثاني : عوامل التقارب الافريقي العربي في العصر ٣٥

الحديث

٣٧

١ - الاستعمار الاوروبي في القارة

الافريقية والعالم العربي : (اقتسام

اوربا الغربية للقارة الافريقية

والعالم العربي - الاستيطان

الاوروبي والصهيوني في افريقيا

والعالم العربي - ظاهرة الفصل

والتمييز العنصري)

٤٥

٢ - امتداد حركة التحرر الوطني

١٩

الاسيوية الافريقية

- ٣ - انبثاق منظمة الوحدة الافريقية ٥٧
٤ - العلاقات بين اسرائيل وحكومة
الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا
٧٢ - هوامش الفصل الثاني .

الفصل الثالث : الموقف الافريقي من القضية الفلسطينية ٧٥

- ١ - العلاقات الافريقية - الاسرائيلية : ٧٧
مقدمة ، بداية العلاقات الافريقية -
الاسرائيلية) .

- ٢ - بداية التعاطف مع القضية
الفلسطينية : (مقدمة ، الموقف
الافريقي الشعبي من القضية
الفلسطينية ، الموقف الافريقي
الرسمي ، في نطاق منظمة الوحدة
الافريقية ، مؤتمر الرباط ١٩٧٢

- ٣ - مرحلة التضامن مع الشعب
الفلسطيني : (الموقف الافريقي من
خلال المؤتمرات الافريقية ولجنة
حقوق الانسان) .

القسم الثاني : الحوار الافريقي العربي في نطاق منظمتي الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية . ٩٢

- الفصل الاول : بدايات الحوار الافريقي العربي من خلال
منظمتي الوحدة الافريقية وجامعة الدول
العربية (مرحلة اتخاذ القرار السياسي
في كل من منظمتي الوحدة الافريقية
والجامعة العربية بشأن الحوار الافريقي
العربي ، مرحلة اللقاءات الاولى
المشتركة العربية الافريقية ، الانتقال
الى مرحلة التنفيذ وتوقيع اول اتفاقية
قرض) .

الفصل الثاني : المؤتمرات الافريقية العربية في نطاق منظمتي الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية . ١٠٣

١ - الحوار العربي الافريقي في ندوة
الخرطوم ١٠٥

٢ - المؤتمر الوزاري العربي الافريقي
الاول (مقدمة ، وقائع المؤتمر ،
اقرار مشروع وبرنامج العمل
المشترك بشأن التعاون العربي
الافريقي) ١٠٨

٣ - مؤتمر القمة العربي الافريقي
الاول : (وقائع انعقاد المؤتمر ،
نتائج انعقاد المؤتمر ، الهيكل
التنظيمي للتعاون الافريقي العربي :
مؤتمر القمة ومجلس الوزراء
المشترك ، اللجنة الدائمة ، مجموعات
العمل واللجان المتخصصة : مثال
عن اجتماعات اللجنة الوزارية
الدائمة للتعاون العربي الافريقي :
(افتتاح أعمال الدورة الرابعة
والاعضاء المشاركون ، جدول
الاعمال ، توصيات اللجنة وقراراتها) ١١٢

الفصل الثالث : التعاون الاقتصادي الافريقي العربي ١٢٥

١ - المنظمات الاقتصادية العربية
الائتمانية للتعاون الثنائي
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية
العربية - صندوق أبو ظبي -
الصندوق السعودي - الصندوق
العربي للمساعدة الخارجية -
المصرف العربي الليبي الخارجي -
البنك العربي الدولي - البنك
الكويتي السنغالي (-) ١٢٧

٢ - المنظمات الائتمانية المتعددة
الاطراف : ١٢٤

٣ - المنظمات العربية الائتمانية
المتعددة الاطراف : (المصرف ١٢٤ .

العربي للتنمية الاقتصادية في
افريقيا : نشوؤه وتعريفه ،
أهدافه ، الهيكل التنظيمي
للمصرف ، عمليات المصرف -
الصندوق العربي لتقديم القروض
للدول الافريقية - الصندوق
العربي للتعاون الفني العربي
الافريقي) .

ب - البنك الاسلامي للتنمية (أهدافه، ١٤٣
العضوية رأس المال . عمليات
البنك) .

ج - بنك التنمية الافريقي : (اهدافه ، ١٥١
رأس مال البنك، الهيكل التنظيمي
للبنك ، التعاون مع مؤسسات
التمويل التنموية الاخرى ، تكوين
المؤسسات المتعددة الجنسيات :
صندوق التنمية الافريقي ،
سيفيدا ، تشجيع المؤسسات
الاقليمية ، مساهمة بنك التنمية
الافريقي في نطاق التعاون
العربي الافريقي) .

٢ - المساهمات العربية في بعض
الحالات الخاصة .

٤ - المساعدة البترولية العربية لافريقيا ١٥٧
(المساعدة البترولية عن طريق
الصندوق العربي لتقديم القروض
للدول الافريقية ، مساهمة الدول
العربية في التسهيلات البترولية
لصندوق النقد الدولي)

تطور المساعدات العربية تجاه افريقيا .

القسم الثالث : العلاقات الافريقية العربية بعد التوقيع على اتفاقيتي ١٦٥
كامب دافيد ومعاهدة الصلح المصرية - الاسرائيلية .

الفصل الاول : الانتماء الافريقي للعالم العربي من ١٦٧

	خلال الانظمة السياسية والدستورية
	والالتزام الآسيوي بقضايا التحرر
	والتنمية .
١٦٧	١ - الانتماء الافريقي للعالم العربي
١٧٠	٢ - الالتزام الآسيوي بالقضايا الافريقية
١٧٢	الفصل الثاني : اتفاقية كامب دافيد ومعاهدة الصلح
	المصرية الاسرائيلية .
١٧٣	مقدمة .
١٧٢	١ - اطراف لاتفاقيتين والمعاهدة .
١٧٥	٢ - موضوع الاتفاقيتين والمعاهدة .
١٧٧	٤ - الموقف الشعبي المصري من
	الاتفاقيتين والمعاهدة .
١٧٩	٤ - الجبهات العربية ضد اتفاقيتي
	كامب دافيد والمعاهدة المصرية
	الاسرائيلية .
١٨١	٥ - معاهدة الصلح المصرية
	الاسرائيلية في ميزان العلاقات
	الدولية .
١٨٢	٦ - هوامش الفصل الثاني .
١٨٥	الفصل الثالث : الموقف الافريقي والقضية الفلسطينية
	بعد اتفاقيتي كامب دافيد والمعاهدة
	المصرية الاسرائيلية :
١٨٥	١ - الموقف الافريقي .
١٨٧	٢ - واقع القضية الفلسطينية اليوم

١٩١	خاتمة الكتاب
١٩٧	اهم مصادر البحث باللغة العربية
١٩٩	مراجع الكتاب باللغة الاجنبية
٢٠٢	الفهرست .

صدر للمؤلف :

- النقابيات « موجز عن الحركة النقابية في العالم والوطن العربي والقطر السوري » ، دمشق ١٩٦٩ .
- تطور النظم السياسية والدستورية في سورية ١٩٤٦ - ١٩٧٢ - دار النهار ، بيروت ١٩٧٩ .

قريبا للمؤلف :

- مياه الانهار الدولية والقانون الدولي العام .
- التعايش السلمي .

التعريف بالمؤلف والكتاب

يعتبر المؤلف الدكتور أمين اسبر ، أحد الاخصائيين الآسيويين بالقضايا الافريقية ، وذلك بحكم متابعته للاحداث السياسية والثقافية ، وبحكم تعرفه على تاريخ القارة الافريقية وعلاقاتها الدولية ، واقامته لفترة من الزمن في اكثر من عاصمة افريقية . ويمكن القول أن هذا الكتاب ، أول مرجع وثائقي في موضوعه ، سوف يكون موضع اهتمام رجال السياسة والاقتصاد والدبلوماسية ، والقانون ، وكافة المثقفين الذين تهمهم مشاكل العالم الثالث ، ومادة العلاقات الدولية .

وبصورة مجملة فإن الكتاب تناول التالي :

- كشف الجوانب التاريخية البعيدة والقريبة للعلاقات الافريقية العربية .
- توضيح الطابع النضالي الاساسي لهذه العلاقات ضد الاستعمار والعنصرية ، وتبيان الموقف الافريقي من القضية الفلسطينية منذ الستينات وحتى يومنا هذا .
- عرض الحوار الافريقي العربي في نطاق منظمتي الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، منذ بداياته الاولى خلال حرب تشرين (اكتوبر) عام ١٩٧٣ ، فمؤتمراته ، وبنية الهيكلية ، فمؤسساته الاقتصادية ، وحتى يومنا هذا .

دارالحقائب

بيروت - لبنان - ص.ب ٥٥٢٨ / ١٤

السعر ٣٠٠ ل.س او ما يعادلها